

التفتيح

في تفتيح الغرور الوثيق

كتاب الظلمة

مخاضة من عمدة العلية في تفتيح الغرور

السيد أبو العباس الموسوي الخوئي

تأليفه

بسم الله

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR



32101 020857320

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*



التنقيح
شرح العروة الوثقى

هوية الكتاب

الكتاب	: التنقيح في شرح العروة الوثقى تقريراً لبحث
	آية الله العظمى السيد ابوالقاسم الخوئي
	دام ظلّه العالی (الجزء السابع)
المؤلف	: العلامة الحجة الميرزا علي التبريزي الغروي
الناشر	: لطفی
المطبعة	: العلمية - قم
عدد الطبع	: الطبعة الثانية
العدد	: ٣٠٠٠
السعر	: ١١٠٠ ريال
التاريخ	: جمادى الاولى ١٤١١

اهدائي
وقرنت آيت العظمى
آقاسي خويي مدظله العالی
قم

منشورات
مدرسة دار العلم

(١٩)

التفتيح

في شرح العروة الوثقى

تقرير البحث آية الله العظمى

السيد أبو القاسم الخويي
ظاهره له العجا

للمحقق حجة الاسلام والمسلمين

الميرزا علي البحر التبريزي

دامت بركاته

الجزء السابع

(Arab)

BP184

.3

.T313647

1990

ju7'7



32101 020857320

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين

محمد وآله واوصيائه الطيبين الطاهرين هـ

وبعد فهذا هو الجزء السابع من كتابنا «التنقيح» في شرح العروة

لؤلؤى وقد وفقنا الله للشروع وطبعه ونسأله تعالى ان يوفقنا لاتمامه

واكمال بقية اجزائه فانه خير موفق ومعين .

فصل في الاستحاضة

دم الاستحاضة من الأحداث الموجبة للوضوء والغسل
اذا خرج الى خارج الفرج ولو بمقدار رأس ابرة ،
ويستمر حدثها ما دام في الباطن باقياً ، بل الاحوط اجراء

فصل في الاستحاضة

الاستحاضة لغة هو ان يستمر الدم بالمرأة لانها استفعال من الحيض
الذي هو بمعنى الدم .

وبحسب الاصطلاح هو الدم فيخرج من المرأة غير الحيض ودم
للقرحة أو الجرح وان لم يكن له استمرار بوجه كما إذا رات الدم بعد
العشرة ولو قليلا أو رأته في غير ايام عادتها ولو قبل العشرة فانه من
الاستحاضة وان لم يكن مستمراً .

ولا ثمرة في تحقيق معناها اللغوي والاصطلاحي . وبيان ما به يفترق
أحدهما عن الآخر ، وانما المهم تحقيق الأثر الذي يترتب عليها من الحكم
بوجوب الغسل لكل صلاة - كما في الاستحاضة الكثيرة أو الغسل في كل

أحكامها إن خرج من العرق المسمى بالعاذل الى فضاء
الفرج وان لم يخرج الى خارجه ، وهو في الاغلب اصفر
بارد رقيق يخرج بغير قوة ولذع وحرقة بعكس الحيض
وقد يكون بصفة الحيض وليس لقليله ولا لكثيره حد .
وكل دم ليس من القرحة أو الجرح ولم يحكم بحيضيته فهو
محكوم بالاستحاضة بل لو شك فيه ولم يعلم بالامارات
كونه من غيرها يحكم عليه بها على الاحوط .

يوم مرة واحدة - كما في المتوسطة - أو الوضوء لكل صلاة - كما في
القليلة ، وان هذه الاحكام ترتب على أي شيء ، فنقول :

تحقيق ماله الأثر :

ان الفقهاء - قدس الله أسرارهم - ذكروا أن كل دم خرج عن
المرأة بطبعها ولم يكن دم حيض فهو استحاضة يجب معه الغسل لكل
صلاة أو في كل يوم أو يجب معها الوضوء لكل صلاة . والمراد بما
يخرج من المرأة بطبعها هو اخراج دم القرحة أو الجرح ونتيجة ذلك
ان الدم الذي تراه المرأة غير دم الحيض والقرحة والجرح فهو استحاضة
يترتب عليه الآثار المتقدمة ، هذا ما ذكروه في المقام .

هل يوجد فاصل بين الدمين :

ولابد من التكلم في أنه هل يمكن ان يكون الدم الخارج من المرأة غير مصفى بالحيض ولا بدم القرحة أو الجرح ولا بالاستحاضة ، فلا يجب على المرأة شيء من الأحكام المترتبة على الحيض والاحكام المترتبة على الاستحاضة أو انه لا فاصل بينها وان كل دم لم يكن بدم حيض وقرحة فهو استحاضة ؟

ذكر المحقق (قده) في شرائعه ان كل دم تراه المرأة ولم يكن بحيض ولا بدم قرح ولا جرح فهو استحاضة .

وأورد عليه السيد (قده) في المدارك بأن هذه الكلية إنما تنتم فيما اذا قيدت بغير دم النفاس وذلك لأنه دم ليس بحيض ولا قرح ولا جرح ومع ذلك ليس باستحاضة .

وما أفاده « قده » ، وان كان صحيحاً لكنه غير وارد على المحقق لان نظره الى غير دم الولادة وهو ظاهر ثم ذكر ان الكفاية المذكورة لا بد من تقييدها بما اذا كان الدم واجداً لأوصاف الاستحاضة من كونه بارداً وأصفر ونحوهما من الأوصاف .

ولازم لهذا التقييد تحقق الفاصل بين دمي الحيض والاستحاضة كما اذا رأت المرأة الدم بعد العشرة أسود فإنه ليس بحيض لأن أكثره عشرة أيام وليس باستحاضة لعدم انصافه بأوصافها لفرض كونه أسوداً وكذلك الحال فيما إذا رأت ذات العادة دمًا أسود أقل من ثلاثة أيام فان مثله لا يكون حيضاً لكونه أقل من ثلاثة أيام ولا يكون

استحاضة لعدم كونه واجداً لأوصافها .

وقد بيننا على أن دم الاستحاضة لا بد من أن يكون واجداً لأوصافها والفاقد ليس باستحاضة إلا أن يدل دليل على أنه استحاضة كما هو الحال في الحيض لاشتراطه بأن يكون واجداً للصفات ولا يحكم على الفاقد بالحيضية إلا أن يدل دليل على أنه حيض كالصفرة التي تراها ذات العادة في أيام عادتها لأنها حيض بمقتضى النص الدال على أن ما تراه المرأة في أيام عادتها من حمرة أو صفرة فهو حيض (١) ، هذا .

ولا يمكن المساعدة على ما ذهب إليه لأنه مخالف لما هو المتسالم عليه بين الأصحاب من الحكم بالاستحاضة في الموارد المذكورة وما ادعاه من أن الاخبار تدل على ذلك غير صحيح إذ لا دلالة في الروايات على أن دم الاستحاضة مطلقاً لا بد من أن يكون واجداً لأوصاف الاستحاضة المذكورة وإنما دلت الاخبار على أن في موارد دوران الدم بين كونه حيضاً أو استحاضة إذا كان واجداً لأوصاف الحيض يحكم بحيضته وإذا كان واجداً لأوصاف الاستحاضة يحكم بكونه استحاضة ، لا أنها تدل على أن دم الاستحاضة دائماً لا بد أن يكون واجداً لتلك الأوصاف ، واليك بعضها :

صحيحة معاوية بن عمار قال : قال أبو عبد الله (ع) : إن دم الاستحاضة والحيض ليسا يخرجان من مكان واحد ، إن دم الاستحاضة بارد وإن دم الحيض حار « (٢) »
وخسنة حفص بن البختري قال : دخلت على أبي عبد الله (ع)

(١) راجع الوسائل : جزء ٢ باب ٤ من أبواب الحيض :

(٢) الوسائل : جزء ٢ باب ٣ من أبواب الحيض ح ١ :

امرأة فسألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدري أحيض هو أو غيره؟ قال : فقال لها : « ان دم الحيض حار عيبط أسود له دفع وحرارة ودم الاستحاضة أصفر بارد فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة » قال : فخرجت وهي تقول : والله لو كان امرأة ما زاد على هذا (١) :

ومعتبرة اسحاق بن جرير حيث ورد فيها : « دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجسد له حرقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد . . . » (٢)

ومرسلة يونس عن غير واحد وقد ورد فيها « ان دم الحيض أسود يعرف وان المرأة إذا اختلطت الايام عليها ونقدمت وتأخرت وتغير عليها للدم ألواناً فستنثا إقبال للدم وإدباره وتغير حالته ، وغير ذلك من الجملات (٣) .

وهي - ولا سيما الأخيرة حيث أن النبي (ص) بين فيها السنة الاولى وأن ذات العادة تأخذ بعادتها، وبعد ذلك بين أوصاف الاستحاضة وان بها يحكم بالاستحاضة عند دوران الامر بينهما - كما تراها واردة في مقام دوران الامر بين الحيض والاستحاضة وان تلك الاوصاف والعلائم انما يحكم بها بالاستحاضة في هذه الموارد ، ولا دلالة لها على ان الاستحاضة ملازمة لتلك الصفات وانه لا يحكم على الفاقد لها بالاستحاضة حتى فسبما إذا لم تحمل الحيضية هناك كما في المثابن المتقدمين .

- (١) الوسائل : جزء ٢ باب ٣ من أبواب الحيض ح ٢ .
 (٢) الوسائل : جزء ٢ باب ٣ من أبواب الحيض ح ٣ .
 (٣) الوسائل : جزء ٢ باب ٣ من أبواب الحيض ح ٤ .

ذكرنا ان الفقهاء - قدس الله أسرارهم - ذكروا ان كل دم يخرج من المرأة بطبعها ولم يكن دم حيض أو من للقرح أو الجرح فهو استحاضة ولم يستثنوا دم النفاس ولعله مسند إلى وضوحه أو إلى ان دم النفاس عندهم هو دم الحيض لانه حيض محتمس فحكمه حكمه .

وكذا لم يتعرضوا لدم العذرة لوضوح عدم كونه من الحيض والاستحاضة على ما بينوه عند اشتباه دم الحيض بدم العذرة .

ويمكن ان يقال ان تقييد الدم الخارج من المرأة بكونه خارجاً بحسب طبيعتها يعني عن استثناء دم الولادة والعذرة والقرح لانها لا يخرج من المرأة بطبعها وانما تخرج منها بسبب من الاسباب فالدم الخارج عن المرأة بحسب الطبع منحصر في الحيض والاستحاضة .

وحاصل كلامهم ان الدم الذي لا يحكم بحيضيته ملازم لكونه استحاضة .

وقد ناقش فيه بعضهم - كما در - من جهة ان الاستحاضة لها

امارات وصفات ومع عدم وجدان الدم لها لا يحكم عليه بكونه استحاضة وان لم يكن بحيض أيضاً .

ويدفعها ما ذكرناه من ان الاخبار الواردة في اثبات صفات

الاستحاضة لا دلالة لها على ان الاستحاضة لا يمكن انفكاكها عن الصفرة

مثلا وانما دلت على ان الصفرة تلازم الاستحاضة عند اشتباه الحيض

بالاستحاضة ودوران الامر بينها لأن الاستحاضة تلازم الصفرة - مثلا -

دائماً وفي جميع الموارد مما افاد المناقش لا يمكن المساعدة عليه وهذا

كله في المقدمة .

وبعد ذلك يقع الكلام في انه هل هناك تلازم بين الامرين واقعاً

وأن الدم إذا لم يكن حيضاً أو غيره من المستثنيات فهو استحاضة واقعاً

أو يمكن أن يوجد دم ليس بحيض ولا هو باستحاضة ؟
 ظاهر كلماتهم الذي ادعوا عليه الاجماع هو للتلازم الدائم وأن
 كل دم لم يحكم بحيضته فهو استحاضة واقماً بلا فرق في ذلك بين
 اقسام المرأة حتى الياسة والصغيرة التي هي قابلة لان ترى الاستحاضة
 كما إذا لم تكن مرتفعة فيقع الكلام حينئذ في صحة الملازمة المدعاة
 وثبوت كليها فنقول :

المستحاضة الواردة في الاخبار المتقدمة هي المستحاضة لغة - اعني
 المرأة التي لا ترى الطهر كما في بعض الروايات وهي المعبر عنها بالمستمرة
 الدم - ولا اشكال في أن حكمها هو الذي اشتملت عليه الاخبار
 المتقدمة من مراعاة الاوصاف والامارات وان الدم غير الواجد لصفات
 الحيض واماراته ككونه في ايام العادة فهو استحاضة يترتب عليه جميع
 الآثار المترتبة على دم الاستحاضة من وجوب الغسل لكل صلاة أو
 الغسل مرة في كل يوم أو التوضوء لكل واحدة من صلواتها .

إلا ان الاستحاضة المعنوية في كلمات الفقهاء ليست هي الاحتحاضة
 اللغوية اعني مستمرة الدم وانما يراد بها الدم الذي لا يحكم بحيضته ولا
 يكون من بقية الاقسام المسفثاة وان لم يستمر دمها كما اذا رأت الدم
 بعد عادتها وقبل انقضاء اقل الطهر فانه لا بد وان يكون استحاضة
 سواء أكان لونه اسود ام كان اصفر مع عدم كون المرأة مستمرة الدم
 - وهذه هي الاستحاضة الاصطلاحية واجراء الاحكام المترتبة على
 المستحاضة اللغوية على المستحاضة الاصطلاحية يحتاج الى دلالة الدليل عليه

التحاق الاستحاضة الاصطلاحية باللغوية :

ولا بد من التكلم في أن الدليل هل دل على التحاق المستحاضة
 المصطلحة بالمستحاضة اللغوية أم لم يدل ؟
 أما المرأة التي هي في سن من تحيض اعني غير الصغيرة واليايسة
 فلا ينبغي الاشكال في انها اذا رأت دمأ ولم يحكم بحيضته فهو استحاضة
 وان لم تكن المرأة مستمرة اندم لاجل الملازمة الواقعية على ما تدل
 عليه الاخبار الآتية ، وما ادعوه من التلازم بين الامرين صحيح في
 مثلها ، فاذا رأت بعد عادتتها وقبل انقضاء اقل الطهر دمأ فلا مناص
 من الحكم عليه بالاستحاضة وان لم يكن واجداً لوصافها كما اذا كان
 اسود وان لم تكن المرأة مستمرة الدم وذلك لدلالة جملة من الاخبار
 الواردة في حيض الحامل على التلازم المدعى بين الامرين في مثلها ،
 « منها » : صحيحة اسحاق بن عمار قال : سألت أبا عبدالله (ع)
 عن المرأة الحبلى ترى الدم يوماً أو يومين ، قال : « ان كان دمأ
 عبيطاً فلا تصلي ذينك اليومين وان كانت صفرة فلتغتسل عند كل
 صلاة » (١) .

وقد تعرضنا سابقاً لهذه الرواية وقائنا : إن ما ربما يتوهم من كونها
 حنافية للأخبار الدالة على ان اقل الحيض ثلاثة ايام لقوله (ع)
 « ترى الدم اليوم واليومين » ، مندفع بانها ناظرة الى حكم المرأة حين
 رؤيتها الدم وتدل على أن وظيفتها الظاهرية هي أن ترك الصلاة إذا

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٦ .

كان الدم عبيطاً ، واما بحسب الواقع فهو متوقف على أن يكون الدم مسعماً ثلاثة ايام ومع عدمه يستكشف عدم كونه حيضاً فلا اشكال في الرواية من هذه الجهة .

وقد دلت هذه الرواية على ان الدم في امثال الحامل ممن تحيض اذا لم يمكن أن يكون حيضاً لعدم كونه عبيطاً مثلاً فهو استحاضة يجب معها أن تغتسل عند كل صلاتين وانا عبرت بالصفرة من جهة خصوصية المورد ودررته بين الاحمر والاصفر لا لان الصفرة لازم غير مفارق للاستحاضة ، فالحكم بوجود الصلاة والغسل مقرب على عدم كون الدم دم حيض بأن لا يكون عبيطاً .

و « منها » : صحيحة أبي المغراء قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن الحبلبي قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم قال : « تلك المراقبة ان كان دماً كثيراً فلا تصلين وان كان قليلاً فلتغتسل عند كل صلاة » (١) .

وهو أيضاً تدل على أن الدم الذي لا يمكن الحكم بحيضيته لعدم كونه واجداً لاصحافه واماراته يجب معه الغسل والصلاة بمعنى أن ما لا يمكن ان يكون حيضاً فهو استحاضة .

و « منها » : وهي اظهر من سابقتها صحيحة الحسين الصحافي قال : قلت لأبي عبد الله (ع) إن ام ولدي ترى الدم وهي حامل كيف تصنع الصلاة ؟ قال : فقال لي : إذا رأيت الحامل الدم بعدما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر الذي كانت تعقد فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلتتوضأ

وتحتشي ٥ (١) .

حيث تدل بتعليلها على أن كل دم لم يكن بحيض فهو استحاضة حيث قال « فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث » فعلم من ذلك ان الدم الخارج من المرأة التي في سن من تحيض اذا لم يكن بحيض فهو استحاضة .

والوجه في كونها اظهر من سابقتها اشغالها على كلمة فاء التفريع حيث فرعت وجوب التوضوء والاحتشاء على مجرد رؤية الدم لانه قال (ع) : « إذا رأَت الحامل الدم - ليس من الرحم ولا من الطمث فلتتوضأ » حيث تفرع وجوب الوضوء على مجرد رؤية الدم ، والدم الذي يوجب تحققة الوضوء منحصر في دم الاستحاضة .

فهذه الروايات تدلنا على وجود الملازمة الواقعية بين عدم كون الدم حيضاً - إذا كان الدم بمن هي في سن من تحيض - وبين كونه استحاضة ، وان حكم الاستحاضة المصطلحة هو حكم الاستحاضة اللغوية . واما الصغيرة واليائسة فالحكم بالاستحاضة فيها وان كان مورد التسالم بين الاصحاب إلا انه مما لا يمكن المساعدة عليه لان مدرك حكمهم بان الدم الذي لا يكون بحيض فهو استحاضة حتى في حق الصغيرة واليائسة هو السيرة وجريان عادتهم على معاملة الاستحاضة مع الدم غير المتصف بالحيضية .

ويدفعه : أن السيرة لا يمكن احرازها في المسائل التي يقل الإبلاء بها ومن الظاهر أن رؤية الصغيرة واليائسة الدم غير المتصف بالحيضية انما يتحقق مرة في عشرة الآف أو اقل أو اكثر ولا مجال للسيرة في مثله

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٣ .

وان اعتمدوا على الاجماع المنقول في ذلك فهو - مضافاً الى عدم حججه -
 يقتصر فيه على المقدار المتيقن وهو المرأة التي في سن من حيض .
 وان ارادوا الحكم بالاستحاضة في الصغيرة والبايسة بالاخبار المتقدمة
 بدون تميمه شرط . القناد ، وذلك لانها بأجمعها واردة فيمن يمكن
 أن تكون حائضاً تارة ويمكن ان تكون مستحاضة اخرى ودار أمر
 الدم بين الحيض والاستحاضة ولم يكن واجداً لاوصاف الحيض واماراته
 فقد دلت في ذلك على ان الدم استحاضة :

ويظهر صدق ما ذكرنا بالتأمل في الاخبار المتقدمة ولاسيما صحيحة
 الصحاف حيث دلت على ان النفساء بعد ما مضى عليها عشرون يوماً
 من وقت جيلتها في الشهر الذي ترى فيه الدم إذا رأت دمًا فلتتوضأ
 وتحنثي .

ومن الظاهر أن الحامل يمكن ان تكون حائضاً كما يمكن أن تكون
 مستحاضة ودلت في مثلها على ان الدم إذا لم يمكن ان يكون حياً
 بالامكان القياسي بان لم يكن واجداً لاوصافه وشروطه حكم عليه
 بانه استحاضة :

وكذلك الحال في روايتي أبي المغرا واسحاق بن عمار حيث دلنا
 على ان الحامل التي قد ترى الحيض وقد ترى الاستحاضة إذا رأت
 فان كان واجداً للامارات المعتبرة في الحيض من الكثرة الملازمة للحمرة
 والسواد المعبر عنه بالدم البحراني أو كونه هيبطاً فهو حيض إذا دام
 ثلاثة ايام ، وإذا لم يمكن ان يكون حياً بالامكان القياسي لعدم
 وجدانه الشروط والقيود المعبرة في الحيض فهو استحاضة .

وكيف كان: فالاخبار الدالة على الملازمة الواقعية بين عدم كون

الدم حيضاً وكونه استحاضة مختصة بالمرأة القابلة للاتصاف بالحيض والاستحاضة ودار أمر الدم بينها فلا تشمل الصغيرة واليايسة اللتين لا يحتمل فيهما الحيض بوجه وهما غير قابلتين للاتصاف بالتحض لاشتراط الحيض بالبلوغ وعدم اليأس ، ومعه لا يدور أمر الدم فيهما بين الحيض والاستحاضة ليقال انه استحاضة لعدم امكان ان يكون حيضاً بالامكان القياسي .

على ان بعض (١) الروايات مشتملة على لفظ المرأة والصغيرة ليست بمرأة ، واليايسة وان كانت كذلك إلا ان مقتضى الاخبار المتقدمة ان مورد الحكم بالاستحاضة ليست هي مطلق المرأة بل المرأة القابلة لان تحيض تارة وتستحيض اخرى واليايسة ليست كذلك :

نعم : يمكن الحكم بالاستحاضة في اليايسة بالاخبار الواردة في الاستحاضة وان المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين وان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل مرة لكل يوم والوضوء لكل صلاة (٢) وغيرها من الاخبار المشتملة على احكام المستحاضة .

وذلك لما قدمناه من ان المراد بالاستحاضة في الاخبار هو الاستحاضة لغة - اعني كون المرأة مستمرة الدم - وعليه فاذا فرضنا ان اليايسة استمر بها الدم شهراً أو شهرين أو ثلاثة اشهر فهي مستحاضة لغة وتشملها اطلاق الروايات المتكفلة لبيان وظائف المستحاضة اللغوية .

ولا يجري هذا البيان في الصغيرة فيما اذا رأت الدم شهراً أو شهرين أو اكثر وذلك لان الاستحاضة لغة وان كانت صادقة على ذلك في

(١) راجع الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة حديث ٤ و ٢ و ٣ وغيرها .

(٢) راجع الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة .

نفسها ، إلا ان الاخبار الواردة في المستحاضة بعضها مقيد بالمرأة والصغيرة ليست كذلك على ان الاستحاضة من الحيض فمع عدم امكان الحيض من الصغيرة لا معنى لكونها مستحاضة .

بل يمكن الحكم باستحاضتها ووجوب ترتيب آثارها على نفسها حتى فيما إذا كانت مستحاضة اصطلاحاً ولم يستمر دمها شهراً أو شهرين أو أكثر ، بالاخبار (١) الدالة على ان المرأة إذا رأت الدم بعد ايام النفاس أو الحيض فهو استحاضة تصلي وتغتسل وترتب على نفسها آثار المستحاضة بضميمة عدم القول بالفصل القطعي .

وذلك كما إذا فرضنا ان المرأة رأت الدم بعد حيضها الذي تكون يائسة بعدها أو رآته بعد نفاسها الذي تنصف باليأس بعده فانها مشمولة لتلك الاخبار الدالة على ان الحائض أو النفاس إذا رأت الدم بعد ايام حيضها أو نفاسها فهو استحاضة يجب معها الاغتسال والوضوء فاذا وجب على اليائسة احكام المستحاضة واتصفت بكونها مستحاضة في هذه الصورة حكم عليها بالاستحاضة في بقية الصور بعدم القول بالفصل القطعي . هذا كله في اليائسة .

واما الصغيرة فلا دليل على أن ما تراه من الدم استحاضة وقد عرفت أن الاخبار المتقدمة، ووردها ما إذا كانت المرأة قابلة لان تحيض تارة ولأن تستحيض اخرى ولم يمكن ان يكون الدم حيضاً بالامكان القياسي ، والصغيرة ليست كذلك كما عرفت ، على أن بعض الروايات (٢) مشتملة على

(١) راجع الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة
وباب ٣ من أبواب النفاس وغيرهما .
(٢) تقدم ذكرها في نفس المسألة .

لفظ المرأة والصغيرة ليست بمرأة . اللهم إلا أن يقوم اجماع قطعي على أن ما تراه للصغيرة من الدم استحاضة ، وإلا فما يظهر من كلماتهم من التسالم على استحاضتها قابل للمناقشة كما مر .
هذا كله في غير دم الجرح والقرح .

دم القرح والجرح :

أما دم القرح والجرح فلا اشكال في أن دم القرح الواقع في فضاء الفرج كدم القرحة الخارجة عن فضائه في عدم كونه استحاضة فإنه كالدّم الخارج من القرحة في يدها .

وأما الكلام في الدم الخارج من القرحة في داخل الرحم فهل يحكم عليه بالاستحاضة أو لا ؟

قد يقال - أنه من الاستحاضة تمسكاً باطلاق (١) الاخبار الواردة في أن الدم الخارج من المرأة إذا لم يكن حيضاً بأن كان صفرة فهو استحاضة فإنها شاملة للدم الخارج من القرحة في الرحم فإنه دم ليس بحيض . أو أنه دم اصفر فهو استحاضة لا محالة . هذا

ولكننا لم نقف على هذا الاطلاق في الروايات وذلك لأنها باجمعها وردت في المرأة القابلة لأن ترى الحيض ثارة ولا تراه اخرى وأنه إذا لم يكن واجداً لاوصاف الحيض فهو استحاضة بمعنى أن نفس الدم الذي كنا نحكم بحيضيته أو كان واجداً للصفات هو الذي نحكم بكونه

(١) راجع الوسائل جزء ٢ باب ٤ من أبواب الحيض ، ١ و ٤

و ٧ و ٨ وغيرها :

استحاضة إذا لم يشتمل على تلك الصفات عند دوران الأمر بين الحيض والاستحاضة .

ومن الظاهر أن دم القرحة ليس كذلك لانه لو كان واجداً لاوصاف الحيض لم يكن يبيض ولا يكون أمر السدم حينئذ دائراً بين الحيض والاستحاضة ليحكم باستحاضته إذا نفى عنه الحيضية للعلم بانه دم القرحة، ومعه كيف يحكم بكونه استحاضة إذا لم يكن واجداً لاوصاف الحيض.

نعم : هناك رواية واحدة قد يتوهم اطلاقها وشمولها للدم الخارج من القرحة الداخلي وهي صحيحة مجد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال ، « إذا ارادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنة فان خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل وان لم تر شيئاً فلتغتسل وان رأت بعد ذلك « صفرة » فلتنوضاً ولنصل » (١) .

بدهوى ان قوله (ع) وان رأت بعد ذلك صفرة فلتنوضاً « غير مقيد بشيء فيشمل الصفرة الخارجة من القرحة الداخلية .

وهذه الرواية قد تقدم الكلام فيها في بعض الابحاث السابقة وقلنا ان نسخة الوسائل غير مشتملة على كلمة الصفرة وهي موجودة في الكافي والتهذيب فليراجع ، وذكرنا أيضاً ان هذه الرواية من الادلة الدالة على ان الاختسال انها يجب بانقطاع الدم من الخارج والداخل ولا يجب مع وجوده في المجرى وفضاء الفرج .

وكيف كان: هي أيضاً لا اطلاق لها لعين ما قدمناه في الجواب عن دعوى الاطلاق في الاخبار ، على ان قوله (ع) « وان رأت بعد ذلك صفرة فلتنوضاً » انها هو في قبال ما إذا خرج فيها شيء من الدم

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١٧ من أبواب الحيض ح ١ .

فلا تقتل ومعناه انها مع الصفرة لا تعتنى باحتناك الحيض فالجملة المذكورة مسوقة لبيان ذلك لانها مسوقة لبيان ان ما كان من الصفرة ولو من القرع والجرح فهو استحاضة :

مع ان الرواية محمولة على ما إذا رأت الصفرة قبل انقضاء عشرة أيام وذلك لانها لو كانت خارجة بعدها لم يفرق في الحكم بعدم كونها حيضاً وبوجوب الوضوء والصلاة بين كونه اصفر وكونه احمر ، فالتمييز بكونه اصفر انها يصح فيها إذا كان قبل العشرة إذ لو كان الدم الخارج قبلها احمر لحكم بحيضته لان ما تراه المرأة قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى .

واما إذا رأت صفرة بعد رؤيتها الدم ايام عادتها وقبل انقضاء العشرة فهي استحاضة لان الصفرة في غير ايام العادة ليست بحيض وإذا كان الامر كذلك فيظهر أن الحكم بالاستحاضة في الصفرة انها هو فيما إذا كانت الصفرة متبدلة بالحمرة لحكمنا بكونها حيضاً وهذا غير متحقق في الدم الخارج من القرع الداخلي لانه لو كان في اهل مراتب الحمرة أيضاً لم نقل بحيضته للعلم بأنه من القرع فكيف يحكم باستحاضته إذا لم يكن واجداً لوصاف الحيض . هذا كله في واقع الدم الخارج من المرأة .

الشك في ان الدم استحاضة :

وقد تلخص من جميع ما ذكرناه في المقام ان الدم الخارج من المرأة - بحسب الواسع ونفس الامر - منحصر في دم الحيض والاستحاضة

والعذرة والقرحة والولادة .

واما إذا شك في أن الدم الخارج استحاضة أو ليس باستحاضة فيما إذا علمنا بعدم كونه حيضاً بان دار أمر الدم بين الاستحاضة ودم القرحة مثلا : وأما مع الشك في كونه حيضاً أيضاً ففقدنا الكلام عليه في بحث الحيض فلا نعيد ، فهل مقتضى الاصل العملي أو الدليل الاجتهادي الحكم بكونه استحاضة أو أن مقتضاهما أمر آخر ؟ فله صورتان :

الصورة الاولى :

ما إذا شك في انه دم حيض أو استحاضة ، وقد تكلمنا في هذا مفصلاً في بحث الحيض وقلنا ان المستفاد من الاخبار أنه لا بد من الرجوع إلى الامارات والصفات فان كان الدم واجداً لصفات الحيض وشروطه بان كان الدم في ايام العادة أو غيرها وكان احمر وادغمر ثلاثة ايام إلى ما لا يزيد على عشرة ايام وقد تخلل بينه وبين الحيض السابق اقل الظهر فهو حيض .

واما إذا لم يكن واجداً لصفات الحيض المذكورة أي لم يمكن ان يكون حيضاً بالامكان القياسي وبالنظر إلى الشروط والصفات فهو ليس بحيض ، والحكم بعدم كونه حيضاً ملازم واقعاً لكونه دم استحاضة لما مر هناك .

ويكفي في الحكم بالاستحاضة حينئذ ما ذكرناه هناك أيضاً من التمسك باطلاق ما دل على وجوب للصلوات الخمسة وغيرها من الواجبات على كل مكلف فان الخارج من تلك المطلقات هو المرأة الحائض - اعني

ما إذا علمنا بان الدم حيض - واما إذا شككنا في ذلك فمقضى الاطلاقات وجوب الصلاة والصيام وغيرها على المرأة .

نعم : لا بد حينئذ من أن تغتسل إذ لو صلت ولم تغتسل لعلمنا ببطلان صلاتها على كل تقدير ، وذلك لانها اما كانت حائضاً أو مستحاضة والاغتسال واجب على كلتا صورتين ومع تركه يقطع ببطلان صلاتها كما مر في محله وانا ذكرناه في المقام للإشارة والتنبيه .

الصدورة الثمانية :

ما إذا علمنا بعدم كون الدم حيضاً ولكن شك في انه دم استحاضة أو دم قرحة أو غيرها .

ولهذه الصدورة أيضاً صورتان :

و احدهما : ما إذا لم يعلم وجود السبب لمثل دم القرحة أو الجرح ولكن المرأة احتملت أن يكون الدم الخارج منها استحاضة أو دم قرحة في باطنها وان لم تعلم بوجود القرحة :

و « ثانيتهما » : ما إذا علمت بوجود السبب لدم القرحة أو غيره كما لو كانت عاتمة بأن في رحمها قرحة لكنها لا تدري ان الدم الخارج استحاضة اقتضاهما طبعها أو انه دم يخرج من القرحة الموجودة في رحمها .

إذا لم يعلم السبب للدم الخارج :

اما الصورة الاولى فمقتضى القاعدة والاصل عدم الحكم بكونه استحاضة حينئذ وذلك لعدم امكان التمسك في الحكم باستحاضته بالاختبار المتقدمة لورودها باجمعا - كما ذكرنا - فيما إذا تردد الدم بين الحيض والاستحاضة ، واما إذا علمنا بعدم كونه حيضاً وتردد الدم بين الاستحاضة وغيرها فلا دلالة في الاختبار على انه استحاضة فالاختبار غير شاملة للمقام .

وحيث أن الشبهة مصداقية وموضوعية فلا يمكن التمسك فيها بماورد في احكام المستحاضة من الاغتسال لكل صلاتين أو لكل يوم ونحو ذلك لعدم العلم بكونه دم استحاضة كما ان الاصل يقتضي عدم ترتيب آثار الحدث عليه لان المرأة اما ان تكون طاهرة قبل خروج الدم المشكوك واما ان تكون محدثة ، فان كانت طاهرة وشككنا في صبرورتها محدثة بهذا الدم أو عدمها فالاصل يقتضي بقاء طهارتها وعدم صبرورتها محدثة . وإذا كانت محدثة فنشك في حدوث سبب ثان للحدث في حقها وعدمه والاصل يقتضي عدم تحقق سبب آخر للحدث في حقها . هذا

ولكن الصحيح - وفاقاً لأكثر الفقهاء - هو الحكم على الدم بالاستحاضة حينئذ وذلك للسيرة العقلانية الجارية على البناء على السلامة في كل شيء شك في سلامته وهو المعبر عنه بأصالة السلامة فإذا شككت المرأة في انها سليمة أو انها ذات قرحة وعلة فلا مناص من البناء على سلامتها عن العيب والعلة وهكذا الامر في غير القرحة مما يعد هيباً

وعلى خلاف السلامة والخلفة الاصلية .

فاذا ثبت شرعاً انها ليست بذات قرحة وعلة فلا محالة يتعين ان يكون الدم استحاضة لدوران الامر بينها على المرض ، والاستحاضة وان كانت مسببة عن حلة - لا محالة - فان المرأة لو كانت صليمة وغير ذات حلة وان لم توجد إلا نادراً ، لا تبتلي بالاستحاضة أبداً فهي على خلاف الخلفة الاصلية إلا انها لما كانت كثيرة التحقق في اكثر النساء بل جميعهن فلذا لا تعد الاستحاضة عيباً فكأنها صارت طبيعة ثانية للنساء لا يمكن دفع احتمالها باصالة السلامة :

ونظير ذلك ما ذكره في الاغلف من العبيد الجلوبين من بسلاذ الكفر : من أن الغلظة وان كانت زائدة على الخلفة الاصلية إلا انها لنحققها في الاكثر أو الجميع عدت طبيعة ثانوية ولا تعد نقصاً وعيباً . وكيف كان فمقتضى اصالة السلامة - التي هي اصل عقلائي - هو الحكم بكون الدم استحاضة جينثد ، وبدل على ذلك أيضاً سكوت الاخبار الواردة في المقام - على كثرتها - عن التعرض لما إذا احتمل ان يكون الدم من القرحة حيث لا تعرض فيها لحكمه لا من الائمة (ع) ولا من الرواة فلو كان له حكم آخر غير احكام الاستحاضة التي رتبوها على ما إذا لم يكن الدم حيضاً لبينه الائمة (سلام الله عليهم) وتعرضوا له لا محالة .

فسكوتهم عن ذلك دليل على ان احتمال كون الدم من القرحة ونحوه ملغى في نظرهم .

بل في مرسله يونس القصيرة تعرضوا لكون الدم من القرحة فيما إذا رأت الدم يوماً أو يومين وانقطع ولم تر الدم بعد ذلك إلى عشرة

ايام حيث قال : « لم يكن من الحيض انها كان من علة اما قرحة في جوفها واما من الجوف فعليها أن تعيد الصلاة تلك اليومين التي تركتها لانها لم تكن حائضاً . . . » (١) إلا انها صرحت إن حكمها حينئذ حكم الاستحاضة حيث نفت عنها الحيض ووجب عليها القضاء وهذا لا يتحقق إلا في المستحاضة ومعناه ان كون الدم من القرحة لا أثر له وانما هو محسوب من الاستحاضة .

هذا كله في الصورة الاولى .

واما الصورة الثانية : فقد اتضح ان مقضى الاصل والقاعدة عدم الحكم بالاستحاضة حينئذ ولا تجري في هذه الصورة اصالة السلامة للقطع بوجود العيب في المرأة .

واما استصحاب عدم كون الدم دمأ آخر ففيه :

اولا : انه لا يجري له في نفسه إذ لا أثر شرعي يترتب على عدم كون الدم دمأ آخر ، اللهم إلا ان يرهده به اثبات الاستحاضة وهو من الاصول المثبتة ولا اعتبار به .

وثانياً : انها معارضة باصالة عدم كون الدم استحاضة اما على نحو العدم الاولي وأن المرأة لم تكن متصفة بالاستحاضة قبل خلقتها والاصل عدم اتصافها بها بعد وجودها ، واما على نحو العدم النعتي واستصحاب عدم خروج الدم من رحمها للقطع بعدم خروج الدم من رحمها قبل ذلك والاصل انه الان كما كان .

واصالة عدم الاستحاضة مما لها أثر شرعي وهو عدم ترتب شيء من آثار الاستحاضة عليها فلولا المعارضة لم يكن مانع من جريانها ، وهذا

(١) للوسائل : جزء ٢ باب ١٢ من أبواب الحيض ح ٢ .

(مسألة ١) : الاستحاضة ثلاثة اقسام : قليلة ومتوسطة وكثيرة ، فالاولى ان تتلوث القطنة بالدم من غير غمس فيها وحكمها وجوب الوضوء لكل صلاة (١)

بخلاف اصالة عدم كون خروج دم آخر فانه لا يجري في نفسه لعدم ترتب اثر شرعي عليه مع قطع النظر عن المعارضة .

اقسام الاستحاضة وهي ثلاثة : القليلة :

(١) يعني حكم الاستحاضة للقليلة وهو امران :

« أحدهما » : انها تبدل القطنة لكل صلاة -

« ثانيها » : انها تنوضاً لكل صلاة .

فالمستحاضة كالمسلوس والمبطون إذا تطهرا من الحدث السابق على الصلاة فما يخرج بعد طهارتهم من البول والغائط والدم في حال الصلاة لا يكون حدثاً ناقضاً للطهارة :

اما وجوب تبديل القطنة عليها فلم يرد ذلك في نص ، إلا ان المعروف بين الاصحاب ذلك وقد استدلوا عليه بوجوه .

« منها » : دعوى الاجماع على أن المستحاضة يجب عليها أن تبدل القطنة لكل صلاة .

وفيه : ان الاجماع غير متحقق في المسألة للذهاب الاكثر من المتأخرين إلى عدم الوجوب على انه على تقدير تامة الاجماع ليس اجماعاً تعديلاً كاشفاً عن رأي المعصوم (ع) وانما هو معلوم المدرك أو

محتملة وهو الوجهان الآتيان في الاستدلال ولا يمكن الاعتماد على مثله .
و « منها » : ان دم الاستحاضة مما لا يجوز الصلاة في قليل منه
كما هو الحال في دم الحيض والنفاس ولاجل ذلك لا بد من تبديل النظنة
لكل صلاة حتى لا تبطل صلاتها . وفيه :

« اولا » : ان كون دم الاستحاضة مانعاً عن الصلاة بقليله
وكثيره ليس بثابت إذ لم يرد فيه رواية ، وانما وردت الرواية (١) في
دم الحيض ، والاصحاب الحقوا المسحاضة والنفاس بالخائض من دون
أن تشملها الرواية ، والحكم في الحيض غير تام لضعف الرواية فضلاً
عما الحق به .

و « ثانياً » : لو سلمنا ان دم الاستحاضة والحيض سيان من هذه
الجهة فالمقدار الثابت هو عدم جواز الصلاة في ثوب فيه شيء من هذه
الدماء ولو قليلاً إذا كان الثوب مما تم فيه الصلاة منفرداً ، واما ما لا
تم فيه الصلاة فمقتضى الرواية الدالة على أن ما لا تم فيه الصلاة
وحده لا بأس بالصلاة فيه ولو كان متنجساً : عدم كون دم الحيض
والاستحاضة فيما لا تم فيه الصلاة مانعاً عن الصحة .

فان قلت : ان الرواية الدالة على أن ما لا تم فيه الصلاة تجوز
الصلاة فيه لو كان نجساً معارض بما دل على أن دم الحيض وما الحق
به مانع عن الصلاة بقليله وكثيره ، ومع المعارضة لا يمكن الاعتماد عليها .
قلت : لو سلمنا ثبوت الرواية الدالة على مانعية دم الاستحاضة
عن الصلاة كما إذا الحقناه بدم الحيض واغمضنا عن سند الرواية الواردة

(١) الوسائل ١ جزء ٢ باب ٢١ من أبواب النجاسات ح ١ ،

وهي ضعيفة بأبي سعيد المكاربي .

فيه ، فالمعارضة بينها بالعموم من وجه ، ومعه ان قدمنا الرواية الدالة على جواز الصلاة فيما لا يتم فيه الصلاة ولو كان متنجساً على معارضتها بدعوى انها مشعلة على اداة العموم - اعني قوله (ع) : كلما لا يتم فيه الصلاة - والعام متقدم على المطلق فهو .

وإذا لم نقل بذلك من جهة أن العموم فيها من جهة افراد ما لا يتم فيه الصلاة لا بالنظر إلى النجاسة والحكم المترتب على ما لا يتم فيه الصلاة ، فالقاعدة تقتضي تساقطها ، والرجوع إلى الدليل الفوق - وهو قد دل على جواز الصلاة فيما دون الدرهم من الدم - ولا مخصص لاطلاقه لسقوط المقيد عن الحجية بالمعارضة .

و ثالثاً ، : لو اغمضنا عن تمام ذلك وقلنا ان دم الاستحاضة بقليله وكثيرة مانع عن الصلاة بلا فرق في ذلك بين ما تم فيه الصلاة وما لا يتم فيه الصلاة ، لم يمكن الاستدلال بذلك في المقام وذلك لان القطننة ليست من قبيل ما تصلي فيه ليقال انها مما تم فيه الصلاة أو مما لا يتم فيه ، وانما هي محمولة ، والمحمول المتنجس ولو بدم الاستحاضة لا يمنع عن الصلاة ، إذ لا يصدق انها صلت في القطننة :

و رابعاً ، : لو اغمضنا عن ذلك أيضاً وقلنا ان دم الاستحاضة مانع عن الصلاة فيه حتى فيما هو من قبيل المحمول منعنا عن كونه كذلك في المقام ، لانه انما يكون مانعاً فيما إذا كان المصلي طاهراً من الدم ، واما في مثل المقام فلا يمنع لانها ذات الدم على الفرض وإذا بدلت القطننة تتلوث القطننة الجديدة بدم الاستحاضة إذ لو لم يجر فيها الدم فهي طاهرة وليست بمستحاضة والمفروض ان دم الاستحاضة مانع عن الصلاة ، فما فائدة التبديل حيثئذ ؟ وحيث ان الدم في القطننة

المبتدلة غير مانع عن الصلاة عندهم ، فمن هنا يستكشف ان دم
الاستحاضة غير مانع عن صلاة المستحاضة فيما تحمله من القطنة .
فهذا الوجه غير تام أيضاً .

و منها : ان الدليل على وجوب تبديل القطنة في الاستحاضة
القليلة انا هو النص (١) الوارد على وجوبه في المستحاضة الكثيرة
وذلك لعدم امكان التفكيك بين اقسام الاستحاضة في ذلك بعد ورود
النص عليه في قسم منها . هذا

وفيه : ان النص الدال على وجوب التبديل في الاستحاضة الكثيرة
لو تم ولم تناقش في دلالاته فهو مختص بالكثيرة ولا وجه للتعدي عنها
إلى غيرها .

ودعوى انه لا يمكن التفكيك بين اقسام الاستحاضة :
مدفوعة : بانه قياس ، إذ بأي ملازمة عقلية يثبت حكم الكثيرة في
القليلة مع أننا نرى أن احكامها مختلفة فان المستحاضة القليلة يجوز
لها الدخول في المساجد والمرور من المسجدين ويجوز لزوجها أن يأتيها
وهذا بخلاف المستحاضة بالكثيرة فهي مورد الخلاف في تلك الاحكام .
وعليه فالصحيح أنه لا دليل على وجوب تبديل القطنة في الاستحاضة
القليلة وانا هو حكم مشهوري والشهرة في الفتوى لانكون دليلاً على
الحكم الشرعي - مضافاً إلى أن تبديل القطنة في المستحاضة القليلة لو
كان واجباً في حقها لاشير اليه في شيء من تلك الاخبار الواردة في
مقام البيان فسكونتهم (ع) وعدم تعرضهم لذلك اقوى دليل على
عدم الوجوب .

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١٠٣ .

هذا كله في الحكم الاول على المستحاضة بالقليلة .

واما وجوب الوضوء عليها لكل صلاة فهو مما تسالم عليه الاصحاب (قدهم) ولم ينسب الخلاف فيه إلا إلى ابن أبي عقيل وابن الجنيد حيث نسب إلى ابن أبي عقيل أن الاستحاضة القليلة ليست من الاحداث اصلا ولا يجب فيها شيء لا الغسل ولا الوضوء .

وذكر ان المستحاضة إذا ثقب دمها الكرسف يجب عليها الغسل لكل صلاة أو لكل صلاتين إذا جمعت بينهما ، واما إذا لم يثقب الكرسف فلا غسل عليها ولا وضوءا لوانه ليس من الاحداث فلو كانت مطهرة قبل خروج ذلك الدم فطهارتها لا ترتفع بذلك .

وذهب ابن الجنيد إلى ان الاستحاضة القليلة التي لا تثقب الكرسف توجب غسلا واحداً في اليوم والليله ، والاستحاضة الموجبة لثقب الكرسف يجب لها الغسل لكل صلاة أو صلاتين إذا جمعت بينهما .
فابن أبي عقيل وابن الجنيد اختلفا في المستحاضة بالقليلة حيث اوجب الثاني فيها الغسل ولم يوجب الاول فيها غسلا ولا وضوءاً ، واتفقا على أن الاستحاضة منحصرة في القسمين : الكثيرة والقليلة ، ولا متوسطة فيها .

اما ما ذهب اليه ابن أبي عقيل فكأنه من جهة حمل الاوامر الواردة في الاخبار بالتوضؤ على المستحاضة القليلة على التوضؤ من جهة سائر الاحداث - كما في غير المستحاضة - وناظر إلى نفي وجوب الغسل عنها لانها تثبت عليها حكماً زائداً على بقية المحدثين .

والصحيح ما ذهب اليه المشهور من ان الاستحاضة القليلة اوجب الوضوء لكل صلاة وذلك للأخبار الدالة على ذلك - ومنها صحيحة

للصحاف المتقدمة حيث ورد فيها : « فان انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل وتصل ، وان لم ينقطع الدم عنها إلا بعدما تمضي الأيام التي ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحشي وتستدفر وتصلي الظهر والعصر ثم لتغتر فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف عنها ، فان طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل . » الحديث (١) .

فانها - مضافاً إلى اشتغالها على كلمة « الفاء » في صدرها - فان ذلك ليس من الرحم ولا من اللطم فلتتوضأ ... » (٢) وهي تدل على أن وجوب الوضوء متفرع على رؤية الدم لا على حدث آخر - ذات في ذيلها على ان الدم إذا لم يسيل من القطننة والكرسف يجب عليها أن تتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة :

هذا على أن وضوءها لو كان من جهة الحدث لم يجب عليها إلا وضوء واحد ما لم تحدث ولم يكن وجهه اوجوبه عليها عند كل صلاة على ان المرأة في مفروض الرواية قد اغتسلت من الحيض وهي طاهرة لاحداثها لتتوضأ فلو لم تكن الاستحاضة القليلة من الاحداث لما وجب الوضوء عليها لكل صلاة .

واما ما ذكره ابن الجنييد فهو مخالف لصريح الصحيحة حيث دلت على وجوب الوضوء على المستحاضة إذا لم يسيل الدم من القطننة كما اوجبت عليها الغسل إذا سال الدم ولم تدل على وجوب الغسل عليها

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٧ :

(٢) راجع الوسائل ١ جزء ٢ باب ٣ من أبواب الحيض ح ٣ .

في كلتا صورتين .

إضافة وأعادة ١

ذكرنا ان المعروف في الاستحاضة القليلة وجوب الوضوء على المستحاضة عند كل صلاة وقد خالف في ذلك ابن أبي عقيل وابن الجنيد وحاصل كلامهما انكار الاستحاضة المتوسطة فابن أبي عقيل ذهب إلى ان الاستحاضة القليلة ليست حدثاً ولا توجب غسلاً ولا وضوءاً ولكن إذا ثقب الدم الكرسف - سواء مال أم لم يسئل اعني الاستحاضة المتوسطة والكثيرة - يجب معها الغسل لكل صلاة أو صلاتين ، وذكرنا أن ما ذهب إليه ابن أبي عقيل يدفعه صريح الاخبار الواردة في المقام .
 « منها » : صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله (ع) قال :
 « المستحاضة تنظر أيامها فلا تصلي فيها ولا يقربها بعلمها فإذا جازت أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتمجل هذه ، ولمغرب والمساء غسلاً تؤخر هذه وتمجل هذه وتفعل للصبح وتحشي وتستنفر ولا تحفي (تحجي) وتضم فخذها في المسجد رسائر جسدها خارج ولا يأتها بعلمها أيام قرءها ، وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء وهذه يأتها بعلمها إلا في أيام حيضها » (١) .

« منها » : صحيحة ابن نعيم الصحاف عن أبي عبدالله (ع) ، وان لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما تمضي الأيام التي كانت ترى للدم

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ :

فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحتشي وتستلدف وتصلي الظهر والعصر ثم لتنظر فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل وان طرحت الكرسف عنها ولم يسال الدم فلتتوضأ ولتصل ولا غسل عليها . . . « (١) .
وتقرب الاستدلال بهاتين الصحيحتين من وجوه ثلاثة :

« الأول » :

انها جعلنا المستحاضة القليلة - وهي التي لا يثقب دمها الكرسف - في قبال المستحاضة الكثيرة - وهي التي يثقب دمها الكرسف ويسيل - ودلنا على وجوب التوضي عند كل صلاة في الأولى وعلى وجوب للغسل عند كل صلاة في الثانية وجعلها في مقابل الكثيرة يدل على انها من الاحداث كالكثيرة إلا ان الواجب فيها الوضوء .

« الثاني » :

انها اشعملنا على الجملة الشرطية حيث ورد في الصحيحة الأولى « وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت » وفي الثانية « فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ ولتصل » والجملة الشرطية ظاهرة الدلالة على تفرع الجزاء على الشرط أي حدوث الجزاء عند حدوث الشرط وانه مستند إلى تحقق شرطه لا إلى أمر آخر

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٧ .

وعليه فيها تدلان على أن وجوب الوضوء مستند إلى رؤية دم الاستحاضة لا إلى سبب آخر من اسباب الوضوء .

« الثالث » :

انها دلنا على وجوب الوضوء عند كل صلاة ، ومن الواضح أن الوضوء لو كان مستقداً إلى سائر اسبابه لم يجب عند كل صلاة بل يكفيها الوضوء مرة واحدة في جميع صلواتها ما دامت لم تنقضه ، فمن ذلك يظهر أن موجب الوضوء في حقتها ليس هو سائر الاسباب والموجب هو الاستحاضة وانها حدث موجب للوضوء عند كل صلاة . ومن جملة الاخبار الدالة على ما ذكرناه صحيحة عهد بن مسلم المتقدمة « إذا ارادت الجائض أن تغتسل فلتستدخل قطة فان خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل وان لم تر شيئاً فلتغتسل وان رأت بعد ذلك فلتوضأ وتصل » (١) .

وقد قدمنا اختلاف النسخ فيها وبعضها مشتمل على كلمة «الصفرة» بعد قوله « بعد ذلك » وعلى كل حال تدل على ان وجوب الوضوء متفرع على رؤية الدم أو الصفرة لأنه مستند إلى اسباب الوضوء . ومنها غير ذلك من الروايات . هذا

وقد يستدل في المقام بما عن زرارة عن أبي جعفر (ع) قال : سأله عن الطامث تقعد بعدد امامها كيف تصنع ؟ قال : « تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضة فلتغتسل وتستوثق من نفسها وتصل كل

(١) الوسائل ١ جزء ٢ باب ١٧ من أبواب الحيض ح ١ .

صلاة بوضوء ما لم يتغذى (يتغيب) الدم فإذا تغذى اغتسلت وصلت ، (١) .
 ودلالة الرواية على المدعى ظاهرة إلا انها ضعيفة السند لأشتمالها
 على محمد بن خالد الأشعري ، الذي لم يوثق في الرجال فلا يمكن
 الاستدلال بها في المقام وإن وصلت بالموتفة في كلام شيخنا الهمداني (قدسه)
 وغيره . هذا

ادلة ابن أبي عقيل :

وقد استدلك لما ذهب اليه ابن أبي عقيل بوجوه :

« منها » : الاخبار (٢) الواردة في حصر نواقض الوضوء في
 الست حيث انها واردة في مقام بيان ما هو ناقض للوضوء ومع ذلك لم
 يذكر الاستحاضة فسكوته (ج) في تلك الاخبار عن ذكرها وعدم
 عدتها من النواقض وهو في مقام البيان اقوى دليل على عدم كون
 الاستحاضة من الاحداث الموجبة للوضوء .

وفيه : أن غاية ما هناك دلالة هذه الاخبار على المدعى باطلاقها
 وسكوته في مقام البيان ولا مانع من رفع اليد عن ذلك الاطلاق بالاخبار
 المعتبرة الدالة على أن الاستحاضة من نواقض الوضوء .

وقد ذكر المحقق النائيني (قدسه) أن اقوى اطلاق عثرنا عليه في
 الابواب الفقهية قوله (ح) « لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١٣ من أبواب الحيض ح ١٣ :

(٢) راجع الوسائل ١ جزء ١ باب ٢٠١ من أبواب نواقض الوضوء :

اربع خصال أو ثلاث : الأكل والشرب والنساء والارتباس في الماء ، (١) والوجه في التردد بين الأربع والثلاث هو التردد في حد الأكل والشرب واحداً أو اثنين ، ومع ذلك رفعنا اليد عن إطلاقه بما ورد في بقية المفطرات من الروايات . هذا

وقد يقال - وهو حسن لأبأس به - : ان النظر في اخبار حصر النواقض انها هو إلى النواقض العامة غير المختصة بطائفة ولا سيما بلحاظ ان السائل من الرجال ولا نظر فيها إلى النواقض المختصة بالنساء حيث ان الاستحاضة مختصة بهن فلا تنافي بينها وبين ما دل على ان الاستحاضة من نواقض الوضوء .

وكيف كان ؛ فلا يمكننا رفع اليد عن الاخبار المتقدمة الصحيحة المتبررة والظاهرة بل الصريحة من حيث الدلالة في قبال الاطلاق في اخبار حصر النواقض .

و منها : صحیحة زرارة قال : قلت له : النساء متى تصلي؟ فقال : « تقعد بقدر حیضها وتستظهر بیومین فان انقطع الدم وإلا اغتسلت واحتشمت واستنفرت (واستدفرت) وصلت فان جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم وصلت الغداة بغسل الظهر والعصر بغسل المغرب والعشاء بغسل وان لم یجز الدم الكرسف وصلت بغسل واحد : . . . (٢) ،

بتقريب انها واردة في مقام البيان ومع ذلك سكنت عن وجوب

(١) الوسائل : جزء ٧ باب ١ من أبواب ما یمسك عنه الصائم ح ١ .

(٢) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ ،

الوضوء على المستحاضة فلو كان الوضوء واجباً على المستحاضة كالغسل تعرضت لبيانها ، ومن عدم تعرضها لوجوب الوضوء يستكشف عدم وجوبه على المستحاضة .

والاستدلال بهذه الرواية حسن من جهة وفاسد من جهة ، وذلك لان دلالتها على عدم وجوب الوضوء على المستحاضة مع وجوب الغسل في حقها وان كانت صحيحة كما ذكر ، إلا انها لا تدل على عدم وجوب الوضوء عليها في الاستحاضة القليلة لوضوح انها سكفت عن ايجاب الوضوء عليها حينما وجب عليها الغسل ، واما عدم وجوب الوضوء عليها عند عدم تكليفها بالغسل كما في المستحاضة القليلة فلا دلالة لها عليه بوجه ولا انها واردة لبيانها .

و « منها » : ما عن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر (ع) قال : « المستحاضة تقعد ايام قرنها ثم تحتاط بيوم أو يومين فاذا هي رأته طهراً (الطهر) اغتسلت ، وان هي لم تر طهراً اغتسلت واحتثت ولا تزال تصلي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف فاذا ظهر (طهر) اعادت الغسل واعادت الكرسف (١) .

نظراً إلى دلالتها على ان المستحاضة مادام لم يظهر دمها على الكرسف اي تجاوز عنه لا يجب عليها شيء بل تصلي بالغسل الذي اغتسلت عن حوضها وانما يجب عليها الغسل بعدما ظهر دمها على الكرسف فهي قبل تجاوز الدم عن الكرسف ليست بذات حدث موجب لشيء ، وبعده يجب الغسل دون الوضوء .

والاستدلال بهذه الرواية مخدوش بحسب الدلالة والسند .

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١٠ .

أما متناً فلقوع القاسم بن محمد الجوهري في سنده وهو ممن لم تثبت وثاقته .

وأما دلالة فلانها أبا وردت لبيان أن المستحاضة بعدما اغسلت عن حمضها لا يجب في حقها غسل آخر ما دام لم يظهر الدم على الكرسف وأما أنها إذا لم يظهر دمها على الكرسف لا يجب الوضوء عليها فهو مما لا يكاد يستفاد منها بوجه :
هذا كله في الجواب عما ذهب إليه ابن أبي عمير .

أدلة ابن الجنيد :

وأما ما ذهب إليه ابن الجنيد من أن دم الاستحاضة إن كان ثقب الكرسف وتجاوز عنه وجب على المرأة أن تغسل لكل صلاة أو صلاتين وإذا لم يتجاوز عنه - سواء لم يثقبه أو ثقبه ولم يتجاوز عنه - فيجب الغسل لكل نهار وليلة مرة واحدة ، وعليه فليس هناك استحاضة متوسطة وكثيرة وقليلة بل يدور الأمر بين وجوب الغسل لكل صلاة والغسل لكل يوم مرة واحدة ، فقد استدلل له بروايتين :

« أحدهما » : موثقة سماعة قال : قال « المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغسلت لكل صلاتين وللغسل غسلًا وإن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلاة » (١) وذلك لإطلاق قوله « وإن لم يجز الدم الكرسف » وشموله لكل من صورتي ثقبه وعدم تجاوز عنه وصورة عدم ثقبه أصلاً .

(١) الوسائل ١ جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

وهي - كما ترى - تدل على أن امر المستحاضة بدور بين الغسل لكل صلاة كما إذا ثقب الدم الكرسف وتجاوز عنه ، وبين الغسل لكل يوم وليلة مرة واحدة كما إذا لم يثقبه اصلاً أو ثقبه ولم يتجاوز عنه .
 و « ثانيها » : صحيحة زرارة قال : قلت له : النفساء متى تصلي ؟ فقال : « تقعد بقدر خيضها وتستظهر بيومين فإن انقطع الدم وإلا اغتسلت واهتشت واستنشرت (استدفرت) وصلت فإن جاز الدم الكرسف تعصبت واهتسلت ثم صلت الغداة بغسل ، والظهر والعصر بغسل ، والمغرب والعشاء بغسل وإن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد . . . » (١) .

وذلك بعين التقريب المتقدم في الموثقة ، وعليه فليس لنا استحاضة يجب فيها الوضوء لكل صلاة بل الأمر بدور في الأمرين المتقدمين . هذا ويمكن الجواب عما استدل به على ذلك المسلك بأن مراد ابن الجنيد أن كان ان دم الاستحاضة - سواء كان دمها احمر واسود أم كان اصفر - لا يجب معها الوضوء لكل صلاة بل دم الاستحاضة على اطلاقه اما ان يجب معه الغسل لكل صلاة واما ان يجب معه الغسل مرة واحدة في كل يوم .

فهدفه صريح الموثقة المقدمة حيث ورد في ذيلها ، هذا ان كان دمها عبيطاً وان كان صفرة فعليها الوضوء ، وهي - كما ترى - صريحة في أن دم الاستحاضة إذا كان صفرة لا يجب معها سوى الوضوء فالموثقة تدل على خلاف مراده لانهما دليل له .

وان اراد بما ذكره ان دم الاستحاضة الاحمر أو الاسود على قسمين :

(١) تقدم ذكرها في ادلة ابن أبي عقيل .

قسم يجب معه الغسل لكل صلاة وقسم يجب معه الغسل مرة واحدة لكل يوم وليلة ولا قسم ثالث في دم الاستحاضة الاحمر أو الاسود يجب معه الوضوء ، فهو بظاهره مما لا بأس به ويمكن الاستدلال عليه بالموثقة والصحيحة المتقدمتين :

ما ذهب اليه المحقق الخراساني (ره) :

بل هذا هو الذي ذهب اليه المحقق الخراساني (ره) في فقهه مستدلاً عليه بالروايتين المتقدمتين ومعتزلاً بهما على المشهور في جعلهم الاستحاضة مطلقاً على اقسام ثلاثة وايجابهم للوضوء فيها إذا لم يثقب الكرسف مع ان الروايتين تدلان على أن دم الاستحاضة الاحمر أو الاسود يدور امره بين وجوب الغسل معه لكل صلاة وبين وجوب الغسل مرة واحدة في كل يوم وليلة وليس هناك دم استحاضة احمر أو اسود يجب فيه الوضوء . هذا

ولكن يمكن المناقشة في الاستدلال بتلك الموثقة على ذلك بانها ليست مسوقة لبيان أن حكم الاستحاضة يختلف باختلاف كيفية الدم واولونه وانه إذا كان احمر أو اسود يدور امره بين القسمين المتقدمين وإذا كان اصفر يجب فيه الوضوء ، وانا هي مسوقة لبيان اختلاف حكم دم الاستحاضة باختلاف كيفية الدم وقلته وكثرته اصفر بمعنى انه إذا كان كثيراً على نحو يثقب الكرسف ويتجاوز عنه يجب الغسل لكل صلاة ، وإذا كان كثيراً على نحو يثقب الكرسف ولم يتجاوز عنه يجب الغسل لكل يوم وليلة مرة واحدة ، وإذا كان قليلاً بمقدار يعد عرفاً من الطواري

والعوارض ولا يعد دماً ولو كان احمر أو اسود لقلته وضعفه حيث لم يثقب الكرسف يجب فيه الوضوء فالمراد بالصفرة هو الدم القليل الممد من الطواري والاعراض ولو كان احمر .
ويشهد لذلك امران :

« أحدهما » : انه لم يقل : وان كان دماً اصفر ، ليتوهم انها بصدد تقسيم الدم من حيث الصفرة وغيرها ، بل قال : وان كان صفرة ، اشارة إلى ان الدم لو كان من القلة بمكان لا يعد دماً عرفاً بل يعد من الاعراض يجب معه الوضوء ولو كان احمر أو اسود فهي مسوقة لبيان اختلاف حكم الاستحاضة باختلاف كمية الدم من حيث الكثرة والقلة ولا نظر لها إلى تقسيمه من حيث الكيفية واللون .

« ثانيها » : ان الرواية لو كانت واردة لبيان تقسيم الدم بحسب الكيفية واللون فقد تعرضت في الدم الاحمر لصورتين :

الصورة الأولى : ما إذا ثقب الدم الكرسف وتجاوز عنه .

الصورة الثانية : ما إذا ثقبه ولم يتجاوز عنه .

وهناك صورة ثالثة من الدم الاحمر لم يتعرض لحكمها وهي ما إذا لم

يثقبه اصلاً .

وهذا بخلاف ما إذا حملناها على كونها واردة لبيان كمية الدم وانه

إذا كان كثيراً قد يثقب فقط وقد يثقب ويتجاوز ، وهما صورتان ،

وقد يكون قليلاً لا يثقب ولا يتجاوز عن الكرسف وهي التي يجب

للوضوء فيها هذا كله .

على اننا لو سلمنا ان الروايتين مطلقتان من حيث كون الدم غير

المعجوز ثاقباً من غير تجاوز وما إذا لم يكن ثاقباً اصلاً ، وقد دلنا

على ان الواجب في صورة عدم تجاوز الدم عن الكرسف هو الغسل مرة واحدة لكل يوم وليلة سواء ثقبه أم لم يثقبه ، فلا مناص من رفع اليد عن اطلاقها وتقييدها بما إذا كان للدم ثاقباً بمقتضى صريح صحاحه الصحف حيث ورد فيها .

و ثم لننظر فان كان الدم فيها بينها وبين المغرب لا يسيل من خلفت للكرسف فلتوضأ ولتصل وقت كل صلاة ما لم تطرح للكرسف عنها فان طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل وان طرحت الكرسف عنها ولم يسال الدم فلتوضأ ولتصل ولا غسل عليها ، قال : وان كان الدم إذا امسكت الكرسف يسيل من خلفت الكرسف صبيحاً لا يرقى فان عليها أن تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات . . . إلى ان قال : وكذلك تفعل المستحاضة (١) .

حيث صرحت بان دم الاستحاضة إذا لم يسيل من خلفت للكرسف اي لم يثقبه وجب على المستحاضة أن تتوضأ وتصلي ولا يجب عليها الغسل حينئذ ، وبها نقيده اطلاق قوله (ع) ، وان لم يجز للدم للكرسف فعلها الغسل ، بما إذا لم يثقبه فان اللازم حينئذ هو التوضوء دون الاغتسال .

هذا كله فيما ذهب اليه المحقق الحراساني (قدس) عند كون دم الاستحاضة احمر أو اسود حيث ذكر دورانه بين القسمين المتقدمين من غير ان يكون له قسم ثالث يجب فيه الوضوء .

واما إذا كان صفرة فقد ذكر أن امر الدم الاصفر يدور بين قسمين لا ثالث لهما فانها إن كانت قليلة وجب معها للوضوء وان كانت كثيرة

(١) الوسائل ١ جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٧ .

يجب معها الغسل .

وامتدل على ذلك بجملة من الاخبار الدالة على أن المستحاضة إذا رأت صفرة فلتتوضأ (منها) : الموثقة المتقدمة ، ومنها صحيحة علي بن جعفر عن اخيه . . . و ما دامت ترى الصفرة فلتتوضأ من الصفرة وتصلي ولا غسل عليها من صفرة تراها ، (١) و (منها) : صحيحة محمد بن مسلم الفاقدة لكلمة الصفرة (٢) (ومنها) : صحيحته الاخرى (٣) .

(ومنها) : رواية علي بن جعفر الاخرى ، و فان رأت صفرة بعد غسلها فلا غسل عليها يجزئها الوضوء عند كل صلاة وتصلي ، (٤) ومنها غير ذلك من الاخبار .

وبإزاء هذه الاخبار روايتان تدلان على أن المستحاضة إذا رأت صفرة وجب عليها أن تغتسل :

« احدهما » : صحيحة اسحاق بن عمار قال سألت أبا عبد الله (ع) عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم واليومين قال : « ان كانت دماً عيبطاً فلا تصلي ذينك اليومين وان كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين » (٥) .
و « ثانيتهما » : صحيحة عبيد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا ابراهيم (ع) عن امرأة نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر ثم

- (١) الوسائل : جزء ٢ باب ٤ من أبواب الحيض ح ٨ .
- (٢) الوسائل : جزء ٢ باب ١٧ من أبواب الحيض ح ١ .
- (٣) الوسائل : جزء ٢ باب ٤ من أبواب الحيض ح ١ .
- (٤) الوسائل : جزء ٢ باب ٤ من أبواب الحيض ح ٧ .
- (٥) الوسائل ١ جزء ٢ باب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٦ .

طهرت وصلت ثم رأت دماً أو صفرة ، قال : « ان كان صفرة
فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاة » (١) :

وما تان الطائفتان متعارضتان لدلالة احدهما على وجوب الوضوء مع
الدم الاصفر ودلالة ثاليتها على وجوب الغسل معه ، إلا أن هناك شاهد
جمع بينهما وهو ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال : سألته
عن الحبل قد استبان حملها ترى ما ترى الحائض من الدم ، قال :
« تلك المراقبة من الدم ان كان دماً احمر كثيراً فلا تصلي ، وان كان
قليلاً اصفر فليس عليها إلا الوضوء (٢) .

حيث تدل على ان وجوب الوضوء مع رؤية الدم الاصفر مختص
بما إذا كان قليلاً ، واما مع الكثرة فالواجب في حقها الاغتسال ،
وبهذا يرتفع التعارض بين الطائفتين .

والنتيجة انه ليس هناك قسم ثالث في الاستحاضة لافيا إذا كان
الدم احمر ولا فيا إذا كان اصفر . هذا

والصحيح ما ذهب اليه المشهور من تقسيم الاستحاضة إلى اقسام
ثلاثة : اما ان لا ينقب الدم الكرسف ويجب الوضوء معه ، واما ان
ينقب الدم الكرسف ولا يتجاوز عنه فيجب غسل واحد ، واما ان
ينقب ويقجاوز الدم عن الكرسف فتجب اغسال ثلاثة ولا يعتمد على
ما فصله المحقق الخراساني (قدّه) كما عرفت .

(١) الوسائل ١ جزء ٢ باب ٥ من أبواب النفاص ح ٢ .

(٢) للوسائل ١ جزء ٢ باب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٦ :

توضيح المقال في جواب المحقق الخراساني (قدسه):

ولتوضيح الكلام في الجواب عما افاده يقع في مقامين : - (احدهما) :
في الدم الاحمر . و (ثانيهما) : في الدم الاصفر . فنقول اولاً في
الدم الاحمر :

المقام الاول :

ان صريح صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال :
« المستحاضة تنظر ايامها فلا تصلي فيها ولا يقرؤها بعلمها فاذا جازت
ايامها ورأت الدم يثقب الكرسف احتملت للظهر والعصر تؤخر هذه
وللمغرب والعشاء غسلا تؤخر هذه وتعمل هذه ، وتغتسل للصبح
وتغتشي وتستنثر ولا تحجي (تحجي) وتضم فخذيهما في المسجد وسائر
جسدها خارج ولا يأنبها بعلمها ايام قرءها ، وان كان الدم لا يثقب
الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء » (١)
ان حكم المستحاضة يختلف باختلاف ثقب الدم الكرسف وعدمه
فمع الثقب تجب الاغسال الثلاثة ومع عدم الثقب يجب الوضوء
فالثقب له موضوعية في حكم المستحاضة وانه المدار في اختلاف احكامها
بمعنى ان الدم الذي يثقب الكرسف يجب معه الاغسال ولكنه هو
بعينه لو خرج ولم يثقب وجب معه الوضوء فالدم الواحد الذي يحكم

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ .

معه بوجوب الاغسال إذا ثقب هو الذي يحكم معه بوجوب الوضوء لو لم يكن ثاقباً فلا وجه لتقسيم دم الاستحاضة إلى الصفرة أو الحمرة . وليس المدار في اختلاف حكمها هو اختلاف لون الدم من الحمرة والصفرة بل سواء أكان دمها احمر ام كان اصفر إذا ثقب الكرسف وجبت معه الاغسال الثلاثة وإذا لم يثقبها وجب معه الوضوء ، فما افاده (قده) من اختلاف حكم المستحاضة باختلاف لون الدم مخالف لصريح الصحيحة كما عرفت .

نعم هي توافق المحقق المزبور في أن دلالتها على وجوب الاغسال الثلاثة مع الثقب على نحو الاطلاق سواء أكان متجاوزاً أيضاً أم لم يكن ، إلا انه لا بد من تقييد اطلاقها من هذه الجهة بصحيفة زرارة الدالة على أن وجوب الاغسال الثلاثة انها هو فيما إذا كان الثقب مع التجاوز ، واما مع عدم التجاوز فالواجب غسل واحد لكل يوم وليلة .

قال : قلت له : النفساء متى تصلي ؟ فقال : « تقعد بقدر حيضها وتستظهر بيومين فان انقطع الدم وإلا اغتسلت واحتشيت واستنغرت (واستدفرت) وصلت فان جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغسادة بغسل الظهر والعصر بغسل المغرب والعشاء بغسل ، وان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد (١) .

وروايته الاخرى عن أبي جعفر (ع) قال : سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع ؟ قال : « تستظهر بيوم أو يومين ثم هي استحاضة فلتنسل وتستوتق من نفسها وتصلي كل صلاة بوضوء

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ .

ما لم ينفذ (يثقب) الدم فإذا نفذ اغتسلت وصلت ، (١) . إلا أنها ضعيفة بمحمد بن خالد الأشعري فهي صالحة للأبيد دون الاستدلال بها . وكيف كان فبدلالة صحيحة زرارة صريحاً يقيد إطلاق قوله (ع) في الصحيحة المتقدمة : « ورأت السدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر . . . » بما إذا كان متجاوزاً ، وإنما مع الثقب من دون تجاوز فالواجب في حقها غسل واحد ، فالصحيحان تدلان على المسلك المشهور من انقسام المستحاضة إلى أقسام ثلاثة ، ووجوب الوضوء مع عدم الثقب ، والغسل الواحد مع الثقب من دون تجاوز ، والاضغال الثلاثة مع الثقب والتجاوز .

وبازائها موثقة (٢) ساحة المتقدمة وما هو بمضمونها . التي اعتمد عليها المحقق الخراساني (قدس) وذلك بتقريب أن قوله (ع) « إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين . . . » مطلق يشمل ما إذا كان الثقب مع العجوز وما إذا لم يكن متجاوزاً ، فتدل هذه الجملة على وجوب الاضغال الثلاثة مع الثقب من دون فرق بين المتجاوز وغيره .

ثم إن قوله (ع) في الجملة الثانية « وان لم يجز الدم الكرسف فعلها الغسل لكل يوم مرة » تصريح بالمفهوم المسفاد من الجملة السابقة ، ومعناه : « وان لم يثقب الدم الكرسف فعلها الغسل » لان مفهوم قوله (ع) « إذا ثقب » : « إذا لم يثقب » . وعليه فالموثقة تدلنا على أن أمر الدم الأحمر الذي تراه المستحاضة

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

(٢) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

مردد بين امرين : لانه اما أن لا يثقب فالواجب فيه غسل واحد لكل يوم ، واما ان يثقب فالواجب فيه الاغسال الثلاثة - تجاوز للدم أم لم يعجاوز - فليس للمستحاضة التي ترى الدم الاحمر اقسام ثلاثة يجب في احدها الوضوء هذا .

وجوه المناقشة في الاستدلال بالموثقة :

ولكن للمناقشة في الاستدلال بالموثقة مجال واسع ، وهي من وجوه :
 « الأول » : انا لو سلمنا ان الجملة الثانية تصرح بالمفهوم المستفاد من الجملة السابقة ، يدور الامر بين ارتكاب أحد أمرين كلاهما خلاف الظاهر ، وذلك لان المفهوم هو عبارة عن نفي ماورد في المنطوق ، ومنطوق الموثقة « إذا ثقب الدم الكرسف » والمذكور في الجملة الثانية « وان لم يجز الدم . . . » والمفروض انه مفهوم الجملة الأولى ولا يمكن ابقاؤها على حقيقتها وللعمل على اصالة الحقيقة في كليهما ، فاما أن يراد من الثقب التجاوز فيصير معنى « إذا ثقب » : « إذا تجاوز » ليصح كون الجملة الثانية مفهوماً للجملة الأولى وحينئذ تدل الموثقة على ان الدم إذا تجاوز الكرسف فيجب فيه الاغسال الثلاثة وإذا لم يعجاوز يجب فيه غسل واحد .

وهذا خلاف ما يدهيه المحقق الخراساني وهو عين ما التزم به المشهور في الدم المتجاوز والدم الثاقب غير المعجاوز - واما ان يعكس الامر ويتصرف في الجملة الثانية بحمل التجاوز على الثقب أي إذا لم يثقب الدم وجب عليها غسل واحد - وهو ما ادعاه (قده) في المقام . وبما :

انه لا قرينة على تعيين اجد التصرفين وارتيكاب احد المخالفتين للظاهر ولا مرجح له نصيح الموثقة المذكورة مجملة لا بحالة .

« الثاني » : ان الجملة الثانية ليست تصريحاً بمفهوم الجملة الاولى بل الظاهر المستفاد من الموثقة أن الجملة الاولى مطلقة وقد دلت باطلائها على وجوب الاغسال الثلاثة مع الثقب تجاوز أم لم يتجاوز ، والجملة الثانية بيان ومقيد لاطلاق الجملة الثانية وتدل على ان وجوب الاغسال الثلاثة انها هو إذا ثقب السدم وتجاوز ، واما إذا ثقب ولم يتجاوز فالواجب غسل واحد .

ولا بأس بالاطلاق في الجملة المتقدمة مع بيان القيد في الجملات المتأخرة بل هو كلام فصيح وقد وقع نظيره في كلام الله سبحانه كما في قوله تعالى « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » فانه - باطلاقه - شامل للجنب وغيره ثم أتى بمقيدته بقوله - عز من قائل - « وان كنتم جنباً فاطهروا » فانه مقيد لاطلاق الجملة السابقة ودال على ان وجوب الوضوء اليها هو في حق غير الجنب واما الجنب فحكمه أن يتطهر . وعليه فالموثقة تدل على مذهب المشهور ، غاية الامر أن نضيف عليها الحكم بوجوب الوضوء مع عدم الثقب اصلاً بمقتضى صحیحة معارفة بن عمار المتقدمة :

ويدل على ما ذكرناه موثقة اخرى اسماء مسندة عن أبي عبد الله (ع) بخلاف هذه الموثقة فانها مضمرة - قال : « غسل الجنابة واجب وغسل الحائض إذا طهرت واجب وغسل المستحاضة واجب إذا احتشمت بالكرسف وجاز للدم الكرسف فعليها الغسل لكل صلاتين وللنفسر غسل

وان لم يميز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلاة . . . (١) فانها صريحة فيما ذكرناه حيث عبرت بتجاوز الدم وبعدم تجاوزه ، والراوي عن سماعه في كلتا الروايتين شخص واحد وهو عثمان بن عيسى والوجه في الاستدلال بها ان من البعيد أن تكون هذه الرواية مضمنة لمطلب آخر غير الرواية بل الظاهر انها متكلفتان لمطلب واحد عبر في احدهما بتعبير وفي الاخرى بتعبير آخر .

و الثالث : هب لنا سلمنا ان الجملة الثانية مفهوم للجملة السابقة إلا أن الالتزام بمدلولها وان الدم الثاقب مطلقاً يجب معه الاغسال الثلاثة - تجاوز ام لم يتجاوز - وغير الثاقب يجب معه غسل واحد انها هو فيما إذا كانت الرواية منحصرة بالموثقة .

وليس الامر كذلك لما عرفت من الصحيحتين ، فلا بد من التصرف في الموثقة بقرينتها ، وحمل الثاقب على المتجاوز بتقييد اطلاقها ، والحكم في الثاقب غير المتجاوز بالغسل الواحد وفي غير الثاقب اصلاً بوجود الوضوء بمقتضى صريح الصحيحتين لان التجاوز في مثلها ليس بمجمل وانما يراد به التجاوز عن الكرسف ولا يحتمل أن يراد به الثقب ، فتدلنا الصحيحتان وغيرهما من الاخبار على ان الدم مع الثقب والتجاوز يجب فيه الاغسال الثلاثة ، ومع الثقب غير المتجاوز يجب غسل واحد ومعه تكون هاتان الروايتان قرينة على ان المتعين في الموثقة أن يتصرف في الثقب بحمله على التجاوز لأن يتصرف في التجاوز بحمله على الثقب .

هذا كله في الدم الاحمر .

(١) الوسائل : جزء ١ باب ١ من أبواب الجنابة ح ٣ .

المقام الثاني :

في الدم الاصفر ، وقد عرفت انه (قداه) فصل فيه بين الكثير العرفي وواجب فيه الوضوء وبين القليل العرفي وحكم فوسه بوجوب الوضوء وقال : انه لا ثالث لهما في البين . واستدل عليه بالطائفة الدالة (١) على أن المستحاضة إذا رأت صفرة تتوضأ وتصلي ، وبما (٢) دل على أن المستحاضة إذا رأت صفرة تغتسل وتصلي بدعوى انها متعارضتان بالتباين وهناك شاهد جمع بينهما - اعني ما رواه (٣) محمد بن مسلم - حيث دلت على وجوب الوضوء مع كون الدم قليلا اصفر .
ولكن يرد عليه أن ما اقامه شاهداً للجمع بين الطائفتين ضعيف السند لارصاله .

(اعادة وتعميم) :

ذكرنا ان المحقق الخراساني (قداه) خالف المشهور في المقام وذهب إلى التفصيل في دم الاستحاضة بين الاحمر والاصفر وذكر أن السدم

(١) راجع الوسائل : جزء ٢ باب ٤ من أبواب الحيض ح ١٧٥ و١٧٦
وباب ٦ ح ٣ وباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .
(٢) الوسائل : جزء ٢ باب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٦ وباب ح ٢ .
(٣) الوسائل : جزء ٢ باب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٦ .

الاحمر يدور امره بين وجوب الاغسال الثلاثة فيما إذا تجاوز الدم عن الكرسف ، ووجوب غسل واحد فيما إذا ثقب الدم الكرسف من غير أن يتجاوز ، واستدل عليه بموثقة (١) ساعة المتقدمة بالتقريب السابق . واما الدم الاصفر فقد ذكر انه إذا كان كثيراً - عرفياً لا بحسب الاصطلاح الذي هو بمعنى تجاوز الدم عن الكرسف - وجب فيه والغسل ، وإذا كان قليلاً عرفياً وجب فيه الوضوء .

وذكر انه - على ذلك - تكون الاستحاضة المتوسطة المصطلحة داخلة في الاستحاضة القليلة عنده لان كون الدم بحيث يوجب الثقب فحسب لا يعد دماً كثيراً عرفياً بل هو من الدم القليل فيجب فيه الوضوء ، بل بعض اقسام الاستحاضة الكثيرة يدخل في القليلة عنده كما إذا ثقب الكرسف وتجاوز عنه بشيء يسير فان مثله لا يعد كثيراً عرفياً بل هو قليل فيجب فيه الوضوء ، إلا أن يكون سائلاً على وجه يعد كثيراً عرفياً . هذا وقد قدمنا ان ما افاده في الدم الاحمر غير تام لصحيفة معاوية ابن عمار (٢) الدالة بصراحتهما على ان المدار في اختلاف احكام المستحاضة اليها هو الثقب وعدمه وان الدم الثاقب يجب معه الاغسال الثلاثة وغير الثاقب يجب معه الوضوء - بمعنى ان الدم الذي يجب معه الغسل إذا كان ثاقباً هو الذي يجب معه الوضوء إذا كان هسبر ثاقب ، وعليه فلا عبرة بحمرة الدم وصفه بل المدار اليها هو بثقب الدم وعدم ثقبه .

ولما كانت الصحيفة مطلقة من حيث دلالتها على وجوب الاغسال

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

(٢) الوسائل ١ جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ :

الثلاثة مع الثقب سواء أكان معجوزاً أم لم يكن فلا بد من تقييدها بصحيفة زرارة (١) الدالة على أن وجوب الاغسال الثلاثة انها هو مع تجاوز الدم الثاقب ، واما الدم الثاقب غير المتجاوز فالما يجب معه غسل واحد ، وعليه فالصحيحان بعد تقييد مطلقها بمقيدهما صريحان في مسلك المشهور . هذا

مناقشات المحقق الخراساني (قده) :

وللمحقق الخراساني (قده) مناقشات في الاستدلال بالصحيفة على المسلك المشهور بين الاصحاب :

« المناقشة الاولى » :

ان الصحيفة وان دلت على وجوب الوضوء عند عدم كون الدم ثاقباً إلا أنها لا تدل على عدم وجوب الغسل حينئذ لعدم كونها في مقام البيان من هذه الجهة - أي من جهة وجوب الغسل وعدمه ، وانما وردت للدلالة على وجوب الوضوء حينئذ - فلا يمكن المسك باطلاقها في الحكم بعدم وجوب الغسل حينئذ .

وهذه المناقشة منه (قده) عجيبة ، وذلك لانه مع ورود الرواية لبيان ما يجب على المسحاضة حسب اختلاف حالاتها ووجوب الغسل عليها ثلاث مرات مع الثقب ، كيف لا يكون يصدد البيان عند عدم

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ .

ثبته إذ لو لم تكن بصدد بيان الغسل الواجب عليها لم تهرض لوجوبه مع الثقب أيضاً ، وكونها مع الثقب في مقام البيان وعدم كونها كذلك عند عدم الثقب الذي هو مفروض الرواية في الجملة الثانية منها عجيب غاية .

« المناقشة الثانية » :

ان المراد بالتوضوء في قوله (ع) « وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضع ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء » لم يعلم أنه الوضوء المصطلح عليه بل المراد به هو الاغتسال من التنظيف والتطهير إذ لو اريد به الوضوء المصطلح عليه لزم التكرار في الرواية حيث ذكرت وجوب الوضوء عليها في آخر الرواية « وصلت كل صلاة بوضوء » وعليه فتكون الصحيحة موافقة لمسلكه (قدس) من وجوب الغسل الواحد عند عدم ثقب الدم .

وهذه المناقشة أيضاً غريبة وذلك لان التوضوء بمعناه اللغوي المعبر عنه بـ (شست وشو) وان كان قد يستعمل في كلامهم إلا انه بمعنى الغسل مما لم يعهد استعماله بوجه . بل الظاهر ارادة الوضوء المصطلح عليه منه .

ودعوى انه يلزم التكرار حينئذ واضحة للدفع لان قوله (ع) « وصلت كل صلاة بوضوء » انما هو لبيان ان المستحاضة ليست كبقية المكلفين في جواز اكتفائها بوضوء واحد في جميع صلواتها بل يجب عليها ان تنوضأ لكل صلاة وليس معناه وجوب اصل الوضوء عند حدث الاستحاضة ليلزم التكرار .

« المناقشة الثالثة » :

ان دلالة الصحيحة على عدم وجوب الغسل عند عدم ثقب الكرسف انها هي بالاطلاق بعد قطع النظر عن المناقشتين المتقدمتين ، نظراً إلى انها في مقام البيان ومعه تعرضت لوجوب الوضوء على المستحاضة حينئذ ولم تعرض لوجوب الغسل في حقها فمن سكوتهما في مقام البيان يستكشف عدم وجوبه .

إلا انه لا مانع من رفع اليد عن اطلاقها وتقييدها بموثقة ساعة الدالة على انه مع عدم ثقب الدم يجب عليها الغسل مرة واحدة بناءً على ما قدمناه في تقريب دلالتها وأن قوله (ع) « وان لم يجز الدم » معناه « ان الدم إذا لم يثقب » .

وعليه يقال : ان مقتضى الصحيحة وان كان وجوب الوضوء على المستحاضة مع عدم الثقب ، إلا ان الموثقة تدل على انه مع الوضوء يجب عليها الاغتسال وبضم احدهما إلى الاخرى يستفاد ان وظيفة المستحاضة عند عدم ثقب الكرسف هو الغسل الواحد والوضوء لكل صلاة لانها حينئذ محدثة بالحدث الاصغر وبالحدث الاكبر فيجب عليها الوضوء والاغتسال - كما هو مسلكه (قده) .

وهذه المناقشة لا بأس بها فيما إذا تم ما ذكره في تقريب استدلاله بالموثقة بان يكون قوله (ع) : « وان لم يجز الدم الكرسف » مفهوماً للجملة السابقة عليه ، وأن يكون بمعنى عدم كون الدم ثاقباً فانه لا مانع مما افاده لاطلاق الصحيحة من حيث وجوب الغسل حينئذ

فيرفع عنه اليد بدلالة الوثيقة على وجوب الغسل معه .
 إلا انك عرفت أن ما افاده (قدّه) ليس بتام لعدم كون الجملة
 الثانية مفهوماً للجملة المتقدمة عليها بل الظاهر انها مقيدة لاطلاق الجملة
 الاولى نظير قوله تعالى « وان كنتم جنباً فاطهروا » المقيد لاطلاق قوله
 عز من قائل « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم . . . » (١)
 ومع الغض عنه فان كون « ان لم يجز » بمعنى « ان لم ينقب » وان
 كان محتملاً حينئذ إلا انه يحتمل أن يكون قوله « إذا نقب الدم »
 بمعنى « إذا تجاوز الدم » فان اللازم هو أحد هذين التصرفين في الجملتين
 بناءً على أن الجملة الثانية مفهومة للجملة السابقة عليها ، واما تعيين
 خصوص الاول فهو مما لا مرجع له .

ومعه تصبح الوثيقة مجملة لو لم نقل برجحان المحتمل الثاني لدلالة
 سائر الروايات كصحيفة زرارة على أن وجوب الاغسال الثلاثة انها
 هو مع تجاوز الدم عن للكرفس لامع كون الدم ثاقباً فقط ، فان التجاوز
 والنقب لو كان مجملاً فانما هو كذلك في هذه الرواية ، واما بقية الروايات
 فلا اجمال في شيء منها ، وهو ظاهر .

« المناقشة الرابعة :

مع الغض عن جميع المناقشات المتقدمة لادلالة في الصحيفة على أن
 ايجاب الوضوء عند عدم كون الدم ثاقباً انها هو فيما إذا كان الدم احمر
 بل الصحيفة مطلقة من هذه الجهة فأى مانع من حملها على الدم الاصفر

بقرينة موثقة ساعسة الدالة على ان للدم الاحمر إذا لم يثقب الكرسف وجب فيه الغسل حيث ورد في ذيلها « هذا ان كان دمها حبيطاً ، . وبه ترتفع المناقاة بينها وتكون الاخبار الواردة في المقام بعد تقييد مطلقها بمقيدها وارجاع بعضها إلى بعض دالة على أن للدم الاحمر يدور امره بين وجوب الاغسال الثلاثة معه كما إذا كان ثاقباً . وبين وجوب الغسل الواحد كما إذا لم يثقب ، واما للدم الاصفر فيفصل فيه بين الكثير العرفي وللقليل العرفي بوجوب الغسل في الاول والوضوء في الثاني . هذا

ولا يخفى ان هذه المناقشة كسابقتها وذلك لما ظهر مما ذكرناه من أن صحيحة معاوية بن عمار صريحة في انه لا عبرة بجمرة الدم وصفوته وانما المدار على ثقب الدم وعدمه وأن الدم الذي يجب معه الاغسال الثلاثة مع الثقب هو الدم الذي يجب فيه الغسل الواحد إذا لم يثقب سواء كان : الدم احمر ام اصفر ، والدم الأصفر او ثقب لم يكن عنده موجباً للغسل لانه قليل عرفاً فضلاً عما إذا لم يثقب ، على ان اطلاق الدم منصرف إلى الدم الاحمر ولا يمكن حمله على الاصفر فانه جعل في بعض الاخبار في قبال الدم ، إذا رأيت الدم وإذا رأيت الصفرة (١) ومعه كيف يحمل الدم في الصحيحة على الاصفر هذا كله .

مضافاً إلى انه لا موجب اصلاً لتقييد الصحيحة بالموثقة إذ لا تنافي بينهما ولا تماس ، وذلك لان الموضوع في الموثقة على ما فسرناه انما هو الدم الثاقب وانه مع التجاوز يجب فيه الاغسال الثلاثة ومع عدم التجاوز يجب فيه غسل واحد ، واما الدم غير الثاقب فهو مما لم يتعرض له

في الموثقة اصلاً ، والصحيحة متعرضة لحكمه ، ومع عدم التماس بينها في الدم غير الثاقب لا موجب لجعل احدهما مقيدة لاطلاق الآخر ، وعليه فالصحيح ما ذهب اليه المشهور من ان الاستحاضة إذا كانت قليلة أي لم يكن الدم ثاقباً للكرسف وجب معه الوضوء لكل صلاة ، وإذا كانت متوسطة أي كان الدم ثاقباً للكرسف وجب عليها ان تنوضاً لكل صلاة ويجب أن تغتسل غسلاً واحداً لكل يوم وليلة لاجتماع الحدث الأصغر مع الحدث الأكبر حيثل ، وإذا كانت كثيرة أي كان الدم ثاقباً ومتجاوزاً عن الكرسف وجب الوضوء والغسل لكل صلاة وذلك لصحيفني معارفة وزرارة المتقدمين .

هذا كله في الدم الأحمر ، وبقي الكلام في الدم الأصفر .

الكلام في الدم الأصفر

وقد ذكر أن دم الاستحاضة إذا كان اصفر فان كان كثيراً عرفاً بأن سال عن الكرسف فيجب معه الاغسال الثلاثة وإذا كان قليلاً عرفاً بأن لم يثقب الكرسف أو تجاوز عنه ولم يسلم فيجب فيها للوضوء فلا قسم ثالث بينها .

فهو (قده) وان النزم بوجود الاغسال الثلاثة في مورد ووجوب غسل واحد في مورد آخر ووجوب الوضوء في مورد ثالث إلا انه على ترتيب آخر غير للترتيب الذي سلكه المشهور لانه النزم بوجود الاغسال الثلاثة فيما إذا تجاوز الدم عن الكرسف وفيما إذا كان الدم احمر ، وإذا سال وعد كثيراً عرفاً فيما إذا كان صفرة وبوجوب غسل واحد في

خصوص الدم الاحمر غير المتجاوز عن الكرسف - ثقب أم لم يثقب -
وبوجوب الوضوء في الدم الاصفر القليل عرفاً :

واستدل على ما ذهب اليه بما ورد في جملة من الروايات من ان
المرأة إذا رأت الدم الاصفر وجب عليها الاغسال الثلاثة وما ورد من
انها إذا رأت صفرة تتوضأ وتصلي كما نقلناهما (١) سابقاً .

فانها متعارضين بالتباين لدلالة احدهما على وجوب الاغسال الثلاثة
مع الصفرة مطلقاً ودلالة الاخرى على وجوب الوضوء معها مطلقاً ،
إلا أن هناك شاهد جمع وهو ما رواه محمد بن مسلم في الحامل قد امتين ،
خبيلها ترى ما ترى الحائض من للدم قال : « تلك الهراقة من الدم ،
ان كان دماً احمر كثيراً فلا تصلي ، وان كان قليلاً اصفر فليس عليها
إلا الوضوء (٢) .

حيث يدل على أن الوضوء في الدم الاصفر انها يجب فيما إذا كان
قليلاً ، واما إذا كان كثيراً فمقتضى الطائفة الاولى أن يحكم فيه بوجوب
الاغتسال . هذا

ولا يمكن المساعدة على ما افاده بوجه وذلك لضعف الرواية التي
جعلها شاهد جمع بين الطائفتين بارسالها فتبقى الطائفتان على تعارضهما .
والصحيح أن يقال : ان الطائفتين وان كانتا متعارضتين بالتباين
كما مر ، إلا أن الطائفة الدالة على وجوب الاغتسال مع الصفرة لا بد
من حملها على ما إذا كانت الاستحاضة - اي السدم الاصفر - كثيرة بحسب
الاصطلاح بان ثقت الكرسف وتجاوزت عنه فانها لو كانت قليلة - أي
غير ثاقبة اصلاً - لا يحتمل كونها موجهة للأغسال الثلاثة لان الصفرة

لا تزيد على الدم الأحمر ، والدم الأحمر غير الثاقب ، اعني الاستحاضة القليلة - لا توجب الاغسال الثلاثة فكيف توجبها الصفرة ؟ وكذلك الحال في الدم الاصفر المتوسطة بحسب الاصطلاح على مسلك صاحب الكفاية لانها على مسلكه لو كان احمر لم تكن موجبة للاغسال الثلاثة فكيف تكون الاستحاضة مع الصفرة موجبة للأغسال الثلاثة . فهذه القرينة الخارجية - اعني العلم بعدم كون الاصفر اشد من الدم الاحمر بحسب الحكم - توجب اختصاص الاخبار الآمرة بالاغسال الثلاثة على الاستحاضة للكثيرة أي الصفرة فيما إذا كانت كثيرة بحسب الاصطلاح ومعها تنقلب النسبة من للتباين إلى العموم المطلق :

فالطائفة الثانية تدل على وجوب الوضوء مع الصفرة في جميع الاقسام الثلاثة المتقدمة ، والطائفة الاولى تدل على وجوب الغسل في الدم الاصفر الكثير ، ومعها فالقاعدة تقتضي تخصيص الاولى بالثانية والحكم في المستحاضة الكثيرة - عند الصفرة - بوجوب الاغسال الثلاثة واما في المتوسطة والقليلة فيجب فيها الوضوء .

إلا ان تلك الطائفة الآمرة بالوضوء في المتوسطة والقليلة معارضة بصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج : قال : سألت أبا إبراهيم (ع) عن المرأة نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر ثم طهرت وصلت ثم رأت دمًا أو صفرة ، قال : « ان كانت صفرة فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاة » (١) .

لدلائها على وجوب الغسل مع الصفرة من غير تقييده بالمرة الواحدة أو بثلاث مرات ولا بشيء من اقسام الاستحاضة ، والنسبة بينهما عموم

(١) الوسائل : جزء ٢ ، باب ٥ من أبواب النفاس ح ٢ .

من وجه ، وذلك لان صحبة عبد الرحمن بن الحجاج وان كانت مطلقة إلا أنه لابد من اخراج المستحاضة القليلة عن اطلاقها للقريسة المتقدمة من ان الصفرة لا يحتمل ان يكون حكمها اشد من الاحمر ، وقد تقدم ان الاستحاضة القليلة في الدم الاحمر لم تكن موجبة للاغتسال فكيف بالاستحاضة القليلة في الدم الاصفر ؟

فالصحبة تختص بالاستحاضة الكثيرة والمتوسطة كما ان الاخبار الدالة على الوضوء مختصة بالمتوسطة والقليلة ، فالاستحاضة المتوسطة بالاصفر مورد للتعارض بين الروايتين فالصحبة تدل على وجوب الغسل فيها والطائفة الثانية تدل على وجوب الوضوء فيها .

فان امكننا الجمع بينها بالاخذ بكلا الطائفتين فناخذ بها ونحكم بأن في المتوسطة الاصفر يجب الغسل والوضوء - كما هو مسلك المشهور - وتكون النتيجة بعد الجمع بين الاخبار وجوب الاغتسال الثلاثة في الاستحاضة الكثيرة ووجوب الغسل الواحد والوضوء في المتوسطة ووجوب الوضوء خاصة في القليلة :

وان لم يمكننا الجمع بينها نظراً إلى أن الصحبة تدل على جواز الاقتصار بالغسل في صحة الصلاة وان لم تتوضأ ، والطائفة الثانية تدل على جواز الاقتصار على الوضوء فحسب وان لم تغتسل ، فلا يمكن الجمع بينهما فلا مناص من الحكم بتساقطها .

لان تعارضهما بالاطلاق وبعد التساقط نرجع إلى صحبة معاوية ابن عمار وصحبة زرارة المتقدمين لانها الاصل في الاستحاضة وقد عرفت دلالتها على أن العبرة في الاستحاضة بكية الدم لا بكيفيته من الحمرة والصفرة فانه إذا ثقب الكرسف مع التجاوز - أي كان كثيراً

احمر كان أو اصفر - ففيها الاغسال الثلاثة ، وإذا ثقب من غير تجاوز الكرسف ففيها غسل واحد ، وإذا لم يثقب ولم يتجاوز ففيها وضوء واحد فان الروايتين لا معارض لهما بعد تساقط الطائفتين المتقدمتين بالتعارض. وبهذا يتضح أن ما ذهب اليه المشهور هو الصحيح .

هني الكلام في موثقة ساعة حيث ان ظاهرها أو صريحها أن بين الدم الاحمر والاصفر فرقاً وتفاوتاً بحسب الحكم حيث قال وهذا ان كان دمها عيباً وان كان صفرة فعلبها الوضوء ، (١) .

والجواب عن ذلك انه لا مناص من حمل الموثقة على ارادة الكمية دون الكيفية بمعنى ان هذا اليا هو فيما إذا كان الدم كثيراً واما إذا كان قليلاً بمثابة عد من الاعراض عرفاً بحيث يرى صفرة ولو كان احمر حقيقة لقلته فلا يجب فيه إلا الوضوء .

وذلك بقريئة الاخبار الأخر الدالة على وجوب الغسل مع الصفرة إذا كانت ثاقبة الكرسف ، بل حمل الموثقة على ذلك مما لا مناص عنه حتى بناءً على ما سلكه المحقق الخراساني (قدس) وذلك للأخبار الواردة في وجوب الاغسال الثلاثة فيما إذا كانت الصفرة كثيرة لانه ملزم بذلك كما عرفت ، فالمراد بالصفرة هو الدم القليل لا الدم الاصفر كما عرفت.

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ :

فريضة كانت أو نافلة (١) وتبديل اللقطة أو تطهيرها .

التسوية بين الفريضة والنافلة :

(١) بعدما عرفت أن في الاستحاضة القليلة والمتوسطة يجب الوضوء لكل صلاة .

يقع الكلام في ان هذا الحكم هل يختص بالفرائض - كما نسب ذلك الى الشيخ في مبسوطه من أن المستحاضة إذا توضأت للفرض جاز لها ان تصلي من النوافل ما شاءت - أو يعم النوافل ؟ فيجب أن تتوضأ لكل صلاة من النوافل كما يجب أن تتوضأ لكل صلاة من الفرائض ؟ هذا هو المعروف بينهم .

وقد يقال : ان القاعدة أيضاً تقتضي ذلك لان الاستحاضة من الاحداث ومقتضى القاعدة سقوط الصلاة عن المستحاضة لانها ذات حدث إلا ان الاخبار (١) دلت على انها مع كونها محدثة لا تسقط عنها الصلاة ، ومعها لا بد في الخروج عن مقتضى القاعدة من الاقتصار على المورد المتيقن وهو ما إذا توضأت لكل صلاة :

واما إذا لم تتوضأ لصلاة ولو نافلة فلا مناص من الحكم ببطلانها لانها ذات حدث ولم يعلم الترخيص لها في تلك الصلاة التي تأتي بها من دون أن تتوضأ لها . هذا

(١) راجع الوسائل ١ جزء ٢ باب ١٥٤ من أبواب الاستحاضة

وغيرها من الموارد .

وفيه : ان الاستفاد من الاخبار الواردة في المقام أن صحة الصلاة من المستحاضة مع التوضوء انها هي من جهة انها طاهرة حينذاك وان طهرها هو للوضوء عند الصلاة فصحة صلاتها ليس امراً تعديلياً على خلاف القاعدة ومن باب التخصيص فيما دل على بطلان الصلاة مع الحدث بل هي من جهة كونها طاهرة ومن باب التخصيص في ادلة النواقض وأن اللبس الخارج منها بعد توضؤها لا يكون ناقضاً لطهارتها .

كما ذكرنا ذلك في المسلوس والمبطون وقلنا ان طهارتها هو توضؤها وان ما يخرج منها بعد الوضوء لا يكون ناقضاً تخصيماً في ادلة النواقض لأن صحة صلاتها من باب التخصيص فيما دل على اعتبار الطهارة في الصلاة وبطلانها مع الحدث ، وإذا حكمت المستحاضة بالطهارة لا يفرق معها بين أن تصلي صلاة واحدة أو صلاتين أو أكثر .

وقد يدعى ان مقتضى القاعدة عدم اعتبار التوضوء في النوافل وذلك لاننا إذا لم نعتبر فورية الصلاة على المستحاضة بعد توضؤها وقلنا يجوز التأخير والفصل بينها على المستحاضة ولا سيما فيما إذا اشتغلت بما هو من مقدمات الصلاة وبالاخص فيما إذا كانت المقدمة من المقدمات الشرعية كالنوافل لم يحتمل ان يكون وجود النافلة مبطلا للوضوء لما فرضنا من انها لو مكنت بعد توضؤها دقيقة أو دقيقتين مثلاً وصلت بعد ذلك صحت صلاتها وتوضؤها فاذا أتت بالنافلة بدل السكوت كيف يحكم ببطلان وضوئها ؟

وهل يكون وجود النافلة مبطلا له مع عدم بطلانه بالسكوت لعدم وجوب الفورية على الفرض ؟ فلا مانع من أن تتوضأ وتصلي للنافلة ثم تصلي الفريضة .

وكذا الحال فيما إذا أتت بالنافلة بعد الفريضة كما في صلاة المغرب لان التأخير بمقدار فعل النافلة لا يكون موجباً لبطلان الوضوء كما عرفت فمقتضى القاعدة عدم وجوب التوضؤ لكل نافلة :

وهذا - كسابقه - مما لا يمكن المساعدة عليه وذلك لان المدعى ليس هو أن الفصل الزماني بين الوضوء والفريضة موجب لبطلانه حتى ينتقض بما إذا سكت بعد الوضوء ولم تشتغل بشيء وصلت بعد ذلك ، وإلا لزم الالتزام بصحة الاكتفاء بالوضوء الواحد فيما إذا توضأت لاداء فريضة وأتت قبلها بفريضة اخرى قضاءً ، فان وجود الصلاة المأني بها قضاءً لا يَحتمل أن يكون ناقضاً لتوضؤها بعد عدم كون السكوت بهذا المقدار مبطلاً له .

مع أن هذا مما لا يلتزم به أحد لانهم يدعون لزوم التوضوء لكل فريضة الاعم من الاداء والقضاء .

بل المدعى اعتبار التوضؤ لكل صلاة الاعم من الفريضة والنافلة ، وهذا لا يندفع بما ذكر .

ودعوى ان الصلاة منصرفه إلى الفرائض غير مسموعة لان الصلاة صلاة ولا يفرق بين نفلها وفرضها وإلا لا يمكن دعوى انصرافها إلى الاداء دون القضاء مع انه مما لا يلتزم به القائل باخصاص الحكم بالفرائض لانه يلتزم بوجوب الوضوء لكل فريضة في وقتها أو في خارج وقتها .

فلا بد في تحقق الحال من مراجعة الروايات وهي على طائفتين :
ففي احدهما : وجوب الوضوء على المستحاضة بالقليلة في وقت كل صلاة - كما في صحیحة الصحاح حيث قال : « فلتتوضأ واتصل

عند وقت كل صلاة « - (١) .

وفي ثانيهما : وجوب الوضوء عند كل صلاة - كما في صحيحة معاوية بن حمار « وصلت كل صلاة بوضوء » (٢) ورواية زرارة « وصلي كل صلاة بوضوء » - (٣) .

ولا دلالة للطائفة الاولى على جواز الاقتصار على وضوء واحد في اكثر من صلاة واحدة من غير جهة اطلاقها ، نعم مقتضى اطلاقها انها تتوضوء في وقت كل صلاة - سواء اتت بصلاة واحدة أم بصلاتين أم باكثر .

إلا أن من المعلوم أن اطلاقها لا يعبأ به في مقابل العموم المصرح به في صحيحة معاوية « وصلت كل صلاة بوضوء » ولاجله يحمل الاطلاق في الصحيحة على الغالب فان اغلب النساء لا يأتين في وقت الصلاة إلا بالفريضة ولا يصلين متعدداً ولاجله اكتفى عليه السلام بالاطلاق ولم يقيد بقوله « توضأت لكل صلاة » مثلاً .

اذن فالصحيح أن في الاستحاضة للقليلة يعتبر الوضوء لكل صلاة اعم من الفريضة والنافلة .

-
- (١) الوسائل ١ جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٧ .
 (٢) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ .
 (٣) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٩ :

والثانية : أن يغمس الدم في القطنه ولا يسيل الى خارجها من الخرقه ويكفي الغمس في بعض اطرافها ، وحكمها - مضافاً إلى ما ذكر - غسل قبل صلاة الغداة (١) .

الاستحاضه المتوسطة :

(١) ذكروا أن حكم الاستحاضه المتوسطة - مضافاً إلى تبديل القطنه والتوضؤ لكل صلاة - غسل واحد في اليوم والليله .
أما تبديل القطنه فقد يقال - كما تقدم - ان وجوبه واعتباره على طبق القاعدة لان دم الاستحاضه كدم الحيض والنفاس لا يعلمى عن قليله ولا عن كثيره في الصلاة ومع عدم تبديل القطنه تبطل صلاتها ؛ وقد عرفت الجواب عن ذلك في الاستحاضه للقليله وانه لم يدل دليل على مانعيه دم الاستحاضه بقليلها في الصلاة إلى آخر الاجوبه المتقدمه هناك ولا نعيد .

وقد يقال : ان وجوب تبديل القطنه للتعبد الخاص بالنص لا من جهة اقتضاء القاعدة ذلك وذلك لما ورد في صحيحه أو موثقه (إبان ابن هيثان) عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله حيث ورد فيها : « فان ظهر عن (حل) الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفاً آخر ثم تصلي ، لدلالة قوله « ثم تضع كرسفاً آخر ، على وجوب تبديل القطنه واعتباره في صحة صلاة المستحاضه بالاستحاضه المتوسطة .

ولكن للمناقشه في دلالتها على المدعى مجال واسع ، وذلك :

أولاً : لاحتمال أنه (ع) كان يصدد بيان امر عادي حيث ان الكرسف المملو من الدم لا يرجعته النساء عادة إلى محله بعد الاغتسال لقلذارته بل يطرح - إذ لا قيمة له - ويوضع كرسف جديد ، لا أن هذا امر معتبر شرعاً في حقها :

وثانياً : لاحتمال ان يكون ذلك من جهة ان ارجاع الكرسف السابق إلى المحل يوجب تنجس المحل لامتلأه بالدم على الفرض من كون للدم قد ثقبه ووضع مثله على المحل يوجب الفنجس قهراً ، واما انه من جهة اعتبار ذلك في حق المستجاضة فلا .

وثالثاً : مع الغض عن المناقشتين السابقتين فلاجل أن هاية ما يستفاد من الرواية أنه يجب أن يوضع على المحل كرسف جديد ولو لاجل ان لا يتنجس اطراف المحل بوضع الكرسف الاول ، واما ان وضع الكرسف السابق ولو مع ذلك الكرسف الجديد مانع عن صحة صلاتها كما هو محل البحث في المقام فلا يسقط من الرواية بوجه .

رابعاً : فلأنا لو اهتمنا عن جميع المناقشات السابقة فغاية ما هناك أن نقتصر على ذلك في خصوص مورد الرواية وهو ما إذا اخرجت المرأة كرسفها ، فهب أنه حينئذ يعتبر أن لا ترجعه إلى محله ، واما إذا اغتسلت وبدلت القطن في الزوال - مثلاً - ولم تخرج الكرسف من محله إلى آخر اليوم وليه فلا يعتبر في حقها تبديلها لأن مورد الرواية هو لزوم تبديل القطن مع الاخراج أي على تقدير الاخراج ولا دلالة لها على وجوب الاخراج على المرأة .

وعليه فلا دلالة للرواية على وجوب تبديل القطن أو تطهيرها على المرأة فبقى نحن ومقتضى القاعدة وقد بينا في محله أن المحمول المنجس

ولا سيما إذا كان باطنياً - كما في المقام - غير مانع عن الصلاة ، والكرفس من قبيل المحمول فلا يكون دم الكرفس مانعاً عن الصلاة حتى بناء على أن دم الاستحاضة مانع عن الصلاة بقليله وكثيره .

وذلك لأنه إما هو فيما إذا لم يتنجس الكرفس الآخر - على تقدير تبديله - بعين ذلك الدم ، وإما مع تنجسه بذلك لفرض عدم القطع دم الاستحاضة فتبديل الكرفس من اللغو الظاهر حينئذ ، هذا كله في تبديل القطنة .

وأما وجوب الغسل عليها مرة واحدة فهو الذي ذهب إليه المشهور كما مر وخالف في ذلك العاني والاسكافي والمحقق والعلامة وغيرهم من المتأخرين (قدمهم) حيث ذهبوا إلى وجوب الاغسال الثلاثة حينئذ ، وذكروا أنه لا فرق بين تجاوز الدم عن الكرفس وعدمه بل الدم بمجرد ان ثقب الكرفس وجب على المرأة ثلاثة اغسال .

ولعل الوجه في ذلك صحيحة معاوية بن عمار (١) الدالة على ان الدم إذا ثقب الكرفس اغسلت للظهر والعصر وغسلا للمغرب والعشاء وغسلا لصلاة الصبح وغيرها من المطلقات : إلا ان دلالتها على وجوب الاغسال الثلاثة في الاستحاضة المتوسطة إنما هي بالاطلاق ولا مناص من تقييده أو بصحيفة زرارة (٢) الدالة على ان وجوب الاغسال الثلاثة إنما هو مع تجاوز الدم مع الكرفس ، وإما إذا ثقب ولم يتجاوز عنه فلا يجب عليه إلا غسل واحد .

وهذه الرواية غير قابلة للمناقشة في دلالتها ولا في سندها ومعه

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ .

(٢) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ .

لا بد من تقييد صحيحة معاوية بن عمار وغيرها من المطلقات بما إذا كان الثقب مع التجاوز .

تعيين محل الاغتسال :

وبعد ما ظهر لك أن الواجب في الاستحاضة المتوسطة غسل واحد يقع الكلام في محله وانها تغتسل في أي موضع فان غاية ما يستفاد من الاخبار الواردة في المقام أن الغسل شرط لواحدة من صلواتها فلها أن تأتي به بعد صلاة المغرب إذ به يتحقق الشرط فلزوم الأتيان به قبل صلاة الغداة كما ذهب اليه المشهور امر لا موجب له .

وقد يقال : ان الاخبار وان كانت مطلقة إلا أن الإجماع قام على لزوم الأتيان به قبل الغداة فيما إذا استعاضت قبلها وهو المقيد لاطلاقات الاخبار . هذا

ولا يخفى أنه يمكن استفادة ما ذهب اليه المشهور من لزوم الغسل قبل الغداة فيما إذا كانت الاستحاضة قبلها من نفس صحيحة لراحة من دون حاجة في ذلك إلى الإجماع ، وذلك لقوله (ع) « فان جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل والظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل ، وان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد .

وذلك بتقريب أن قوله (ع) « مع تجاوز الدم » انها صلت الغداة بغسل معناه انها تغتسل قبل صلاة الصبح وإلا لو اغتسلت بعدها لم يصدق أنها صلت الغداة بغسل ، وهكذا الحال في صلاتي الظهرين

وصلاتي المغرب والعشاء .

وعليه فمع تجاوز الدم وجب عليها اغسال ثلاثة قبل الصلوات ،
واما مع عدم تجاوز الدم فلم يوجب عليها إلا غسل واحد لقوله وصلت
بغسل واحد ، ومعناه في قبال ما تقدم عند تجاوز الدم انها أنت بالغسل
قبل الصلاة وصلت تلك الصلوات التي وجب أن تأتي بها مع تجاوز
الدم بثلاثة اغسال قبلها بغسل واحد قبلها ولا يلزم التعدد في الغسل
مع عدم التجاوز وانما يجب أن تأتي بالصلوات بغسل واحد :

وعليه فيستفاد من الرواية لزوم اغتسالها قبل صلاة الغداة ليصدق
انها أنت بصلاتها بغسل واحد ومعناه يكون الغسل من قبيل الشرط
المتقدم لصلوات المسحاضة في القسم المتوسط منها ولا يكون من قبيل
الشرط المتأخر لها ولا شرط الواحدة من صلواتها .

بل يمكن استفادة ذلك من الموثقة (١) أيضاً فإن استفاد من قوله (ع)
« وان لم يجز الدم فعلها الغسل لكل يوم مرة » في قبال ما تقدمه من
قوله (ع) « إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين ولل فجر
غسلا ، بقربنة ما ارتكز في الاذنان من ان الغسل كالوضوء شرط
مقدم على الصلاة أن عليها غسلا واحداً لصلواتها اليومية أي يجب عليها
أن تغتسل مرة واحدة قبل صلواتها اليومية .

ولأن المراد بذلك الغسل هو الغسل الواجب ثلاث مرات في الكثيرة
وغاية الأمر أن التعدد خبر واجب في المتوسطه وقد هرفت ان الغسل
في الاغتسال الثلاثة معتبر من باب الشرط المتقدم فيكون الغسل الواحد
في المتوسطه كذلك .

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاحتحاضة ح ٦ .

فحصل: أن الغسل الواحد يعتبر أن تأني به المرأة فيما بين استحاضتها واول صلاة تأتي بها فاذا كانت استحاضتها قبل الغداة فتأني به بين استحاضتها وبين صلاة الغداة وإذا كانت واقعة قبل الزوال تأتي بالغسل بعد استحاضتها وقبل صلاة الظهر وهكذا هذا كله فيما ذكروه من وجوب الغسل على المستحاضة بالاستحاضة المتوسطة .

وجوب الوضوء لكل صلاة :

بقي الكلام فيما ذكروه من وجوب الوضوء عليها لكل صلاة مع أن صحيحة زرارة (١) لم تتعرض لوجوب الوضوء عليها لكل صلاة وكذا صحيحة معاوية (٢) لأنها إنما دلت على أنها تتوضأ فحسب وأما أنها تتوضأ لكل صلاة فلا دلالة لها عليه .
هذا والصحيح ما ذكره المشهور من وجوب الوضوء عليها لكل صلاة ، لامرين .

و أحدهما : صحبة زرارة من جهة القرينة الخارجية وذلك لبعد أن تبقى المستحاضة على طهارتها من اول للصبح إلى آخر وقت العشاء لأنه لا يتحقق اصلاً أو يتحقق نادراً ، ومع كونها محدثة بشيء من الاحداث بعد غسلها اول الصبح اما ان تصلي مع الحدث واما ان يجب عليها الوضوء والصلاة والاول لا يمكن الالتزام به فبين الثاني

(١) الوسائل ١ جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ .

(٢) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ . وفي

فيلها وصلت كل صلاة بوضوء :

والثالثة : أن يسيل الدم من القطننة إلى الخرقة ويجب

وهو المطلوب وقوله « صلت بغسل واحد » لانظر له إلى عدم وجوب الوضوء مع الغسل بل هو قبال للغسل المتعدد ويدل على ان الغسل لا يجب تعدده عليها :

وهذا الوجه يمكن المناقشة فيه بان بقاء المستحاضة إلى آخر العشاء على طهارتها وان كان بعيداً إلا انها تتمكن من البقاء عليها بمقدار صلاتين فمع طهارتها لماذا يجب عليها الوضوء للصلاة الثانية أو ننقل للكلام إلى صلاة الغداة التي اهتمست قبلها لاي وجه يجب عليها أن تتوضأ لصلاة الغداة ؟

« الثاني » : وهو العمدة موثقة بماعة « وان لم يجز الدم للكرسف فعلبها الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلاة » (١) لما تقدم من أن حمل « لم يجز » على « لم يثقب » خلاف الظاهر ولا يمكن الالتزام به بل هو باق بمعناه وهو مقيد لاطلاق الجملة السابقة عليه « إذا ثقب الدم الكرسف » نظير قوله تعالى « إذا قمتم إلى الصلاة . . . وان كنتم جنباً فاطهروا » (٢) وقد مر الكلام فيه مفصلاً :

وهذا تخصيص لما قدمناه من ان كل غسل يفني عن الوضوء وافرنا إلى ان الاستحاضة المتوسطة خارجة عن ذلك بالنصوص الخاصة المعبرة .

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

(٢) المائدة : ٦ :

فيها - مضافاً إلى ما ذكر والى تبديل الخرقه أو تطهيرها - (١)
 غسل آخر للظهرين تجمع بينهما وغسل للعشاءين تجمع بينهما
 والأولى كونه في آخر وقت فضيلة الأولى حتى يكون كل
 من الصلاتين في وقت الفضيلة .

الاستحاضة الكثيرة :

(١) وقد ذكروا ان المرأة في الاستحاضة الكثيرة يجب عليها تبديل
 القطنه والخرقة ، ويجب عليها الاغتسال ثلاث مرات لصلاة الغداة
 والظهرين والعشاءين ، ويجب عليها الوضوء لكل صلاة .
 أما تبديل القطنه فان قلنا بوجوبه في المتوسطة فلا بد من الالتزام به
 في الكثيرة بطريق أولى لالها لانتقص عن المتوسطة لكثرة دمها ، واما
 إذا لم نقل بوجوبه في المتوسطة فهل يجب الالتزام به في الكثيرة ؟
 قد يقال : ان وجوبه مطابق للقاعدة وقد عرفت الجواب عنه .
 وقد يقال : بوجوبه من جهة للنص وهو صحيح صفوان عن
 أبي الحسن (ع) قال : قلت له : « إذا مكثت المرأة عشرة ايام
 ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثة ايام طاهراً ثم رأيت الدم بعد ذلك
 اتمسك عن الصلاة قال : « لاهله مستحاضة تغتسل وتستدخل قطنه
 بعد قطنه وتجمع بين صلاتين بغسل وبأنيتها بعلمها ان اراد » (١) حيث

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ج ٣ .

دلت على وجوب استدخال قطة بعد قطة .

وقيه :

اولاً : ان غاية ما يمكن استفادته من الرواية وجوب ادخال القطة بعد القطة ، واما وجوب اخراج القطة الاولى فلا دلالة لها عليه بل للمرأة أن تستدخل قطة اخرى على القطة الاولى وتستدخل قطة ثالثة بعد الثانية ورابعة بعد الثالثة بمقدار يسهه المحل ، إذ لم تدل للرواية على وجوب اخراج القطة السابقة :

وثانياً : ان الرواية لم تدل على وجوب ادخال القطة بعد القطة للصلاة كما هو المدعى وانا هي هصدد بيان الوظيفة للمستحاضة في نفسها ولو لغير الصلاة وذلك دفعاً لخروج الدم وتنجس اطراف المحل واللباس فلا دلالة لها على المدعى ، فبقى نحن ومقتضى القاعدة وقد ذكرنا عدم البأس بالصلاة في المحمول المتنجس الباطني فان القطة محمولة في الباطن . فهذا الحكم لا دليل عليه بمعنى ان بطلان الصلاة حينئذ يتوقف على القول بان دم الاستحاضة ولو في المحمول الباطني يقتضي بطلان الصلاة .

وأيضاً ربما يستدل على وجوب تبديل القطة عليها برواية الجعفي عن ابي جعفر (ع) قال : « المستحاضة تعد ايام قرنها ثم تحنط بيوم أو يومين فاذا هي رأت طهراً اغتسلت وان هي لم تر طهراً اغتسلت واحتشت ولا تزال تصلي بذلك الغسل حتى يظهر للدم على الكرسف فاذا ظهر اعادت الغسل واعادت القطة » (١) .

إلا انها ضعيفة السند اولا بقاسم بن محمد الجوهري .

(١) الوسائل ١ جزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١٠ :

والقاسم بن محمد الجوهري ثقة لوجوده في اسناد كامل الزيارات .

وقاصرة الدلالة ثانياً ، وذلك لان غاية ما هناك أن تدل على وجوب تجديد الكرسف على تقدير اهراجه لئلا يتنجس به اطراف المحل عند اعادته ، واما إذا لم تخرجه فلا يجب عليها التجديد إذ لا دلالة لها على وجوب اهراج الكرسف على المرأة وعليه فهذا الحكم مبني على الاحتماط ولا دليل عليه .

واما وجوب الدسل عليها للفجر والظهرين والعشاءين فقد ظهر الوجه فيه مما قدمناه في الاستحاضة للقليلة والمتوسطة فلا نعيده .

واما وجوب الوضوء عليها لكل صلاة فقد التزم به المشهور ، والظاهر المستفاد من كلماتهم ان القول به وبعدمه غير مبني على اجزاء كل غسل من الوضوء وعدم اجزائه فان السيد المرتضى وغيره ممن قالوا باغتناء كل غسل عن الوضوء التزموا بوجوب الوضوء على المستحاضة في المقام لكل صلاة .

ولكن الصحيح عدم وجوب الوضوء وذلك لعدم دلالة شيء من الاخبار الواردة في المقام - في الاستحاضة الكثيرة - سوى المطلقات (١) الواردة في أن المستحاضة تفوضاً أو مطلقات الأمر بالوضوء كقوله تعالى « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم... » (٢) والاطلاقات الدالة على أن من نام أو هال يتوضأ فانها شاملة للمستحاضة في المقام واما غير المطلقات فلا دليل على وجوب الوضوء لكل صلاة في الاستحاضة الكثيرة .

(١) راجع الوسائل : جزء ٢ باب ٤ من أبواب الحيض ، ح ١ و ٧ و ٨ وباب ٥ ح ١ وباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١٣ .
(٢) المائدة : ٦ .

إلا ان هذه المطلقات لابد من الخروج عنها بالاداة الخاصة النائية
لوجوب الوضوء في الاستحاضة الكثيرة .

وذلك كصحيحة معاوية بن عمار حيث دلت على أن المستحاضة ان
ثقب دمها الكرشف وجبت الاغسال الثلاثة عليها وإذا لم يثقب الكرشف
وجب عليها أن تنوضأ لكل صلاة .

والوجه في دلالتها ان التفصيل قاطع للشركة وهي قد فصلت بين
الدم الثاقب والدم غير الثاقب ودلت على وجوب الوضوء في الثاني
وعلى وجوب الاغسال الثلاثة في الاول وهي تدل على أن الاول غير
مكلف بالوضوء .

وموثقة سماعه حيث دلت على أن المستحاضة إذا ثقب دمها الكرشف
اغتسلت للغداة وللظهيرين وللعشاءين وإذا لم يتجاوز اغتسلت غسل واحد
وتنوضأت لكل صلاة :

وذلك لعين التقريب الذي مر في صحيحة معاوية حيث انها فصلت
بين الدم الثاقب المتجاوز فأوجب فيه اغسالا ثلاثة وبين الدم الثاقب
غير المتجاوز فأوجب فيه غسلا واحداً مع الوضوء لكل صلاة ،
وتفصيلها هذا يدل على ان المرأة عند ثقب دمها الكرشف وتجاوزه غير
مكلفة بالوضوء .

ويؤيده ما قدمناه من القاعدة الثانوية من أن كل غسل يغني عن
الوضوء ومع اغتسال المرأة لا تحتاج إلى الوضوء . هذا

وهي حكمة ان الاخبار الواردة في الاستحاضة الكثيرة قد دلت على
وجوب الغسل في الثلاثة في حقها وسكنت عن وجوب الوضوء عليها
لكل صلاة وسكوتهما عن وجوبه وهي في مقام البيان بداننا على عدم

وجوب الوضوء في حقها .

على أن في جملة من الاخبار - كوثقتي سماة وصحيحة معاوية - فصل بين الاستحاضة الكثيرة والمتوسطة أو بين الكثيرة والقليلة وحكم بوجود الوضوء على المتوسطة والقليلة ولم يحكم بوجوده في الكثيرة بل حكم بوجود الاغسال الثلاثة في حقها هـ

وحيث ان التفصيل قاطع للشركة فيعلم من ذلك عدم وجوب الوضوء في الاستحاضة الكثيرة ، هذا كله -

مضافاً إلى ما ذكرناه من ان الغسل يغني عن الوضوء وانما خرجنا عنه في الاستحاضة المتوسطة بالنص الخاص كما مر .

ولكنه قد يقال : ان وجوب الوضوء لكل صلاة في المستحاضة الكثيرة مستند إلى النص - كما استند اليه في المتوسطة - وهذا النص هو مرسله يونس الطويلة حيث ورد فيها « وسأل عن المستحاضة فقال : انما ذلك عرق عابر (عابث) أو ركضة من الشيطان فلندع الصلاة ايام اقرائها ثم لغتسل وتنوضاً لكل صلاة قيل : وان سال ؟ قال : وان سال مثل المثقب (مجرى الماء) (١) .

وقد ذكرنا أن الرواية معتبرة ومخرجة عن حكم الارسال ، وقد ادعى صراحتهما بحسب الدلالة على وجوب الوضوء لكل صلاة في المستحاضة الكثيرة .

وفيه : ان المرسل لا دلالة لها على وجوب الوضوء في الاصحاضة الكثيرة إلا بالاطلاق فحالها حال بقية المطلقات المتقدمة ، وأما قوله « وان سال مثل المثقب » فهو غير ناظر إلى أن وجوب الوضوء للمستحاضة

(١) الوسائل : جزء ٢ باب ٥ من أبواب الحيض ح ١ .

ثابت حتى فيما اذا سال دمها مثل المثقب بل هو ناظر الى وجوب الصلاة عليها حتى اذا سال دمها مثل المثقب ، وذلك لان الرواية انما هي بصدد بيان ان المرأة ذات الدم متى يجب عليها الصلاة ومتى لا تجب : ومن هنا قسمتها الى قسمين - أعني الحائض والمستحاضة - وأوجبت الصلاة على الثانية بمعنى انها قسمت المرأة ذات الدم الى ذات للعادة فدللت على انها ترجع إلى عاداتها والى واجد للصفات فأوجبت رجوعها الى الصفات وتمييز الحيض عن الاستحاضة بصفاتهما ، والى غير واجد للصفات فأرجعتها الى العدد - أعني للسنة أو للبيعة :

وعلى الجملة : ان هذه الرواية لا دلالة لها على أن المستحاضة يجب عليها ان تغسل وتتوضأ لكل صلاة في الاستحاضة الكثيرة لما عرفت من أن قوله (ع) « وان سال مثل المثقب ، واجم الى وجوب الصلاة على المرأة لا الى وجوب الوضوء لكل صلاة لعدم كونها ناظرة الى احكام الاستحاضة وانما هي واردة لبيان وجوب الصلاة عليها فحسب ؛ ولكن الامام (ع) لما حكم بعدم وجوب الصلاة عليها في أيام اقرائها وحكم بوجوبها عليها في الاستحاضة وتعجب السائل من وجوبها عليها حتى في الكثيرة وفيما اذا سال منها الدم - نظراً الى ان حال المرأة حينئذ كحالها حال اقرائها من حيث كثرة الدم في كليها - قال : وان سال ؟ فأجابه (ع) بقوله « وان سال مثل المثقب ، اشارة إلى ان الاستحاضة لا تقاس بالحيض .

نعم هذه الرواية من الاخبار الدالة على وجوب الوضوء على الاستحاضة مطلقاً وذلك لأن المراد بالاهتسال في قوله « ثم تغسل وتتوضأ لكل صلاة » هو للغسل من الحيض أي تغسل بعد أيام اقرائها - كما في

لرواية حيث قال (ح) : فلندع الصلاة أيام اقزائها ثم نغتسل - وليس المراد به غسل الاستحاضة .

ويؤيده ، انه ان اريد به غسل الاستحاضة وجب للفصل لكل صلاة بمقتضى قوله ، نغتسل وتوضأ لكل صلاة ، مع انك عرفت ان الفصل لا يجب لكل صلاة في المستحاضة حتى في الكثيرة بل لكل صلاتين غسل واحد - كما تقدم - ولا يجب الفصل لكل صلاة ، فاذا كان الفصل فيها غسل الحيض فالرواية تدل على وجوب الوضوء لكل صلاة في حق المستحاضة مطلقاً .

وقد خرجنا عن اطلاقها في المتوسطة لما دل من الاختصار على ان المستحاضة في المتوسطة لا يجوز لها أن تكتفي بالوضوء فقط بل تغتسل في اليوم والليلة مرة واحدة وتوضأ لكل صلاة .

وكذلك نخرج من اطلاقها في الكثيرة بما دل على ان المستحاضة بالكثيرة تغتسل ثلاث مرات ولا يجب عليها الوضوء لكل صلاة للاكتفاء بذلك في مقام البيان وبقرينة التقابل والتقسيم .

ومن جملة تلك الروايات ذيل هذه الرواية حيث قال « فقال : اغتسلي كرسفاً فقالت : انه اشد من ذلك ، اني اتجهه نجاً فقال : تلجمي وتحبسي في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلي غسلًا وصومي ثلاثة وعشرين يوماً أو أربعة وعشرين واغتسلي للفجر غسلًا وأخري للظهر وعجلي العصر واغتسلي غسلًا ، وأخري المغرب وعجلي العشاء واغتسلي غسلًا » (١) .

وكيف كان فمحط نظر الرواية الى تشخيص أن ذات الدم اين

(١) الوسائل : ج ٢ باب ٨ من ابواب الحيض ح ٢ .

تجب عليها الصلاة وابن لا تجب ؟ ولا نظر لها الى بيان أوصاف المستحاضة وأقسامها وأحكامها من غير جهة للصلاة، ومعه يكون قوله (عليه السلام) « وان سال مثل المثقب » ناظراً الى ما تقدمه من وجوب الصلاة عليها وانها واجبة في حقها وان سال مثل المثقب ، ومعه لا تعرض للرواية لخصوص الاستحاضة الكثيرة بوجه .
والذي يدلنا على ذلك ان الامام عليه السلام تعرض بعد ذلك لحكم المستحاضة الكثيرة وأوجب عليها أهسالاً ثلاثة من دون أن يوجب الوضوء عليها فلو كانت الرواية في هذا المقام أيضاً ناظرة الى بيان أحكام المستحاضة ودالة على وجوب الوضوء في حقها لكانت الرواية بصدرها وذيلها متناقضان .

وجوب الجمع بين الصلاتين :

بقي الكلام في وجوب الجمع بين الصلاتين في الاستحاضة الكثيرة - كما هو المشهور - إلا انه واجب شرطي للاكتفاء بغسل واحد للصلاتين وليس واجباً نفسياً بل للمرأة أن تفصل بينهما ويغتسل لكل منهما غسلاً والحكم بوجوب الجمع بين الصلاتين بناءً على لزوم الفورية وعدم جواز تأخير الصلاة عن الأهسال في حق المستحاضة واضح .
وذلك لعدم جواز تأخير الصلاة الثانية عن الأهسال إلا بمقدار الصلاة الأولى فحسب على ما يستلزم من الأخبار من جواز الأكتفاء بغسل واحد إذا جمعت بين الصلاتين وأما زالداً على مقدار الصلاة الأولى فالتأخير مانع عن الأكتفاء بذلك الغسل ، واما إذا لم نقل

بالفورية وجوزنا التأخير والفصل بين الاغتسال والصلاة فلا بد للحكم
بوجوب الجمع بين الصلاتين من اقامة الدليل عليه .

ويمكن الاستدلال عليه بالآخبار الواردة (١) في المقام المصرحة بأنها
تغتسل وتجمع بين الصلاتين بتقديم هذه وتأخير تلك :

بل يمكن ان يستدل بها على وجوب الفورية وعدم جواز التأخير
بين الغسل والصلاة وذلك لأن التأخير إذا لم يجز في الصلاة الثانية
- لدلالة الرويات على أنها لا بد من ان نجتمع بينهما ولا يجوز أن تؤخر
الثانية عن الأولى - لم يجز التأخير في الصلاة الأولى أيضاً بعين ذلك
الملاك للقطع بعدم الفرق بينهما من هذه الجهة .

وكذا يمكن الاستدلال على وجوب الفور بما دل على وجوب
الغسل ثلاث مرات مشتتلا على كلمة « عنده » كما في صحيحة عبد الله
ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال : سمعته يقول : « المرأة
المستحاضة التي لا تطهر تغتسل عند صلاة الظهر وتصلي الظهر والعصر
ثم تغتسل عند المغرب فتصلي المغرب والعشاء ، ثم تغتسل عند الصبح
فتصلي الفجر » . (٢)

وذلك لأن ظاهر كلمة « عند » التي هي من الظروف الزمانية
هو المقارنة الحقيقية وبما انها غير ممكنة في المقام إذ لا يمكن الاغتسال
حال الصلاة فلنحمل على المقارنة العرفية وهي بأن تتصل الصلاة
بالاغتسال نظير قولنا : اغسل يدك عند الأكل أو ادع بالدعاء الكلدائي
عند النوم ونحو ذلك لوضوح ان المراد به هو الاقتران العرفي لعدم

(١) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة .

(٢) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٤ :

ويجوز تفريق الصلوات والاتيان بخمسة أغسال (١) .
ولا يجوز الجمع بين أزيد من صلاتين بغسل واحد .

امكان المقارنة الحقيقية .

والوجه في حمله على الاقتران العرفي - اعني الاتصال - هو انه لو غسل يده أو قرأ الدعاء الكلداني في ساعة ثم أكل بعد ست ساعات أو نام بعدها لا يقال عرفاً ولا عقلاً أنه غسل يده أو دعى بالدعاء الكلداني عند الأكل أو النوم، بل يمكن استفادة لزوم الفورية من كلمة الفاء في قوله (ع) « تغتسل . . . فنصلي » لأنها ظاهرة في التفريم وكون الصلاة عقب الاحتسال من غير فصل .

جواز التفريق بين الصلوات للمستحاضة :

(١) ذكرنا أن المستحاضة في الكثيرة إذا أرادت أن تجمع بين الريضتين اقتضت على غسل واحد لها وأما إذا أرادت التفريق فاغتسلت وصلت الظهر ثم بعد فاصل زمني أرادت ان تصلي العصر فان لم يحدث بحدث بين الصلاتين فمقتضى القاعدة عدم وجوب الغسل في حقها للثالية لأنها متطهرة ولم يحدث منها محدث مبطل لها - مع قطع النظر عن الاخبار الواردة في المقام .

اللهم إلا ان نقول بوجود المبادرة فانه يقتضي عدم جواز اقتصارها على غسلها قبل صلاة الظهر ، وأما مع قطع النظر عن الاخبار ووجوب المبادرة فمقتضى القاعدة عدم وجوب الغسل في حقها للصلاة الثانية .

وأما إذا أحدثت بينهما بحدث فمقتضى القاعدة وجوب الغسل عليها
لثانية مع قطع النظر عن الأخبار وعن وجوب المبادرة في حقها .
وذلك لأنها بعدما أحدثت : أما ان تأتي بالعصر مثلاً من دون
غسل ولا وضوء وهذا غير محتمل لاشتراط الصلاة بالطهارة والمستحاضة
عدثة حينئذ لارتفاع طهارتها بالحدث حسب الفرض ، وأما ان تأتي
بالصلاة مع للوضوء وهو غير مشروع في حقها لدلالة الأخبار على أن
الاكتفاء بالوضوء في الصلاة بعد الغسل مختص بما اذا كان الدم ناقباً
من دون تجاوزه عن الكرسف فلا يشرع في الاستحاضة الكثيرة ،
وأما أن تأتي بالصلاة مع الاغتسال وهذا هو المطلوب . هذا .

ويمكن استفادة وجوب الاغتسال الخمسة - اعني الغسل لكل صلاة
عند الانفارقة بين الصلوات - من المطلقات الواردة في المقام وهذا كما
في صحيحة يونس بن يعقوب قلت لأبي عبد الله (ع) : امرأة رأت
الدم في حبضها حتى جاز وقتها متى ينبغي لها أن تصلي ؟ قال : وتنتظر
... إلى أن قال : فان رأت الدم دماً صيبياً فلتنغسل في وقت كل
صلاة ، (١) :

وصحيحة محمد الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته عن
المرأة تستحاض . . . إلى أن قال : و تغتسل المرأة المدمية بين كل
صلتين (٢) .

فان مقتضاهما وجوب الغسل على المستحاضة خمس مرات فتغتسل
بين الفجر والظهر وبين الظهر والعصر وبين العصر والمغرب وبين

(١) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ، ح ١١ .

(٢) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٢ .

نعم يكفي للنوافل أغمسال للفرائض (١) .

المغرب والعشاء وبين العشاء والفجر أو تغتسل عند وقت كل صلاة ،
وإطلاقها شامل للمقام أيضاً .

وقد خرجنا عن إطلاقها فيما إذا أرادت الجمع بين الصلاتين فالواجب
حينئذ الغسل ثلاث مرات وهذا تخصيص وتقييد للمطلقين لأنها يقتضيان
وجوب الغسل خمس مرات حتى فيما إذا جمعت بينهما . إلا أن الأخبار (١)
الدالة على جواز اقتصارها على غسل واحد عند الجمع بينها مقيدة
ومخصصة لإطلاقها ، وهي تدل على وجوب الغسل خمس مرات في كل
يوم إلا فيما إذا أرادت الجمع فالواجب عليها ثلاثة أغمسال ، وفي غير
هذه الصورة تبقى تحت الإطلاقين ولا بد من الغسل لكل صلاة .

النوافل يكفيها أغمسال الفرائض :

(١) قدمنا أن في المستحاضة بالقليلة لا بد لها من أن تتوضأ لكل
صلاة من غير فرق بين الفرائض والنوافل ، وأما وجوب الغسل في
المستحاضة بالكثيرة ثلاث مرات فهل يختص بالفرائض ولا تحتاج إلى
الغسل في النوافل بحيث إذا اغتمست للصبح تأتي بها وبنافلتها وكذلك
في الظهرين والعشاءين ، أو لا بد من أن تغتسل للنوافل أيضاً ؟
والصحيح عدم وجوب الغسل للنوافل ، وقد يتوهم أنه لا دليل
على ذلك سوى الإجماعات المدعاة على أن المستحاضة إذا فعلت ما يلزمها

(١) راجع الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة .

من الوضوء والغسل وغيرهما كانت بحكم الطاهرة .
 ولا يمكن استفادة ذلك من النصوص إلا أن الأمر ليس كما توهم
 وذلك لا يمكن استفادة ذلك من نفس الأخبار ويكتفي ذلك المطلقات (١)
 الدالة على وجوب الوضوء على كل مكنت يريد الصلاة .
 والمطلقات (٢) الدالة على وجوب الوضوء على المستحاضة لأنها
 تدل على أن المستحاضة كغيرها تتمكن من الاكتفاء بالوضوء في صلواتها
 وذلك كقوله تعالى « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... » (٣) .
 حيث دل على أن كل مكنت يحدث يريد الصلاة له أن يكتفي
 بالوضوء فقط، خرج عنه الجنب لقوله تعالى « وان كنتم جنبا فاطهروا »
 لدلالته على أن الجنب ليس له أن يكتفي بالوضوء ، بل لابد من أن
 يغتسل للصلاة .

ومخرجنا عنه في المستحاضة الكثيرة وفي مس المهت وغيرهما لما دل
 على أن الغسل يغني عن الوضوء وأما غير ذلك من الموارد - كما إذا
 ارادت المستحاضة أن تصلي نافلة - فمقتضى إطلاق الآية المباركة وغيرها
 من المطلقات : أن المستحاضة يمكنها أن تكتفي بالوضوء فحسب .
 وكذلك يمكن استفادة عدم وجوب الغسل لتناول من النصوص الواردة
 في أن المستحاضة بالكثيرة تغتسل ثلاث مرات وذلك لأنها على طوائف -
 منها ، ما دل على أنها تغتسل للمجر وغسلا للظهيرين وغسلا

(١) راجع الوسائل ج ١ باب ٢٤١ من أبواب الوضوء ،

(٢) تقدم ذكرها في أوائل هذا القسم من الاستحاضة للكثيرة .

(٣) المائدة : ٦ .

للعشائين كما في صحيحة معاوية بن عمار (١) ومرسلة يونس (٢)
الطويلة المتقدمة وغيرها :

و منها : ما دل على انها تغتسل عند صلاة الظهر وعند
المغرب وعند صلاة الصبح كما في صحيح ابن سنان (٣) :
و منها : ما دل على انها تغتسل في كل يوم ليلة ثلاث مرات
كما في صحيحة الصحاف (٤) .

وهي بأجمعها تدل على ان الغسل انما يجب في الفرائض فقط عند
الجمع بين الظهرين والعشائين ولا يجب في غير الفرائض وإلا لوجب
أن تعرض الأخبار لوجوبها في النوافل لأنها في مقام البيان .
والنوافل كانت مورداً لابتلائهم في الأزمنة السابقة أكثر من الأزمنة
المتأخرة لأنهم كانوا ملتزمين بها كالنظامهم بالفرائض ، ومع الابتلاء
بها لا وجه لعدم تعرضهم لوجوب الغسل فيها سوى عدم كونه واجباً
في النوافل .

ولا سيما صحيحة الصحاف التي صرحت بأن الواجب من الغسل
في كل يوم وليلة ثلاث مرات إذ لو كان الغسل واجباً في النوافل أيضاً
لكان الواجب في اليوم والليلة - أكثر من ثلاث مرات .
وأظهر من الجميع ما ورد في طائفة أخرى وهي ما دل على وجوب
الغسل عند وقت كل صلاة كما في صحيحة يونس بن يعقوب حيث ورد

-
- (١) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ، ح ١ .
(٢) الوسائل : ج ٢ باب ٨ من أبواب الحيض ، ح ٣ .
(٣) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٤ .
(٤) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ، ح ٧ .

فيها ، فان رأت الدم صبيحاً فلتغتسل في وقت كل صلاة ، (١) وهو ثلاثة أوقات بعد الفجر فانه وقت صلاة الصبح وبعد الزوال فانه وقت الظهرين وبعد المغرب فانه وقت العشاءين .

ومقتضى اطلاقها أنها لو اغتسلت في هذه الاوقات الثلاثة كفتها في صلواتها الفرض والندب لدلائها على ان اللازم هو الغسل في وقت الفريضة أنت بنافلة معها أم لم تأت بها ، وعليه لو اغتسلت للفرائض أمكنها اتيان التوافل أيضاً ، إلا انها لا بد من ان تتوضأ للنافلة .

ثم إن في رواية اساعيل بن عبد الخالق ورد : ، فاذا كان صلاة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلي ركعتين قبل الغداة ثم تصلي الغداة . . . (٢) وقد توهم من ذلك دلالتها على ان الانفصال للفريضة كافٍ لفعل النافلة أيضاً .

وفيه : ان الرواية لا دلالة لها على عدم وجوب الغسل للتوافل بوجه وذلك لأنها انما دلت على أنها لو اغتسلت للصبح جاز لها أن تأتي بها وبنافلتها وهو خارج عن محل الكلام لأن مقتضى الأخبار المتقدمة أن المستحاضة تتمكن من الجمع بين الصلاتين بغسل واحد سواء أكانت فريضتين أم نافلتين أم فريضة ونافلة ومن المعلوم أن الصبح وبنافلتها صلاتان فأمكن الجمع بينهما بغسل واحد ، ومثل ذلك خارج عن محل الكلام .

بل البحث فيما لو اغتسلت المستحاضة للفريضة هل تتمكن من أكثر من صلاتين كما لو اغتسلت للظهرين فهل يسوغ لها الاتيان بها وبنافلتها

(١) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ، ح ١١ .

(٢) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ، ح ١٥ .

ولكن يجب لكل ركعتين منها وضوء (١) .

- والمجموع عشر صلوات - أو لا يسوغ ؟ ولا دلالة للرواية على جوازه أو عدمه .

مضافاً إلى أن سندها غير تام بمحمد بن خالد الطيالسي الواقعي في سندها (١) :
والصحيح في الاستدلال ما قدمناه، وعليه إذا اغتسلت المستحاضة
للفريضة أمكنها الاتيان بالفريضة مع الاتيان بأية نافلة أرادت - قلت
أو كثرت - من دون الاغتسال للنافلة .

وجوب الوضوء لكل ركعتين منها :

(١) قدمنا ان المرأة في الاستحاضة الكثيرة يجب ان تغتسل في كل
يوم وليسلة ثلاث مرات وهي مخففة بالفرائض ولا تجب الاغتسال
للتوافل وهل يكفي غسلها للفرائض عن التوضي للتوافل بحيث اذا
اغتسلت للمغرب جاز أن تنتقل للمغرب من دون وضوء وكذا في صلاة
الصبح أو يجب أن تتوضأ لتوافلها ولا يعني الغسل عنه ؟ .

الصحيح هو الأخير وذلك لأننا وان بنينا على أن كل غسل يعني عن الوضوء
إلا أن غسل المرأة عن الاستحاضة الكثيرة لا يجزي عن الوضوء للنافلة
وذلك لأن النافلة إما ان تكون متأخرة عن الفريضة كما في صلاتي المغرب
والعشاء، وأما أن تكون متقدمة عليها كما في صلوات الصبح والظهرين .

(١) الطيالسي موجود في كامل الزيارات فالرواية معتبرة على مسلك
سيدنا الاستاذ - دام ظله - .

أما النافلة المتأخرة عن الفريضة فلا ينبغي التردد في عدم كفاية الغسل للفريضة عن التوضي لها وذلك لأن الاستفادة من الأدلة الدالة على أن المستحاضة تغتسل وتصلي أو تغتسل وتوضأ وتصل أن الغسل والوضوء طهارة في حقها وانها تصلي عن طهارة وهي مخصصة للأدلة الدالة على ناقضية الحدث للطهارة .

بمعنى أن الدم الخارج منها بعدها إلى آخر الصلاة لا يكون ناقضاً لطهارتها ، كما ذكرنا نظيره في المبطون والمسوس لان تلك الأدلة مخصصة للأدلة الدالة على اشتراط الصلاة بالطهور وان المستحاضة أو المبطون والمسوس مع كونهم محدثين فتجوز الصلاة في حقهم . وذلك للقطع بأن المسحاضة لو احدثت بالنعيم أو البول والمبطون والمسوس لو احدثا بالنعيم ونحوه لم يشرع في حقهم الصلاة بوجه وان اغتسلوا أو توضأوا قبله .

وكيف كان فالاحتسك والتوضوء طهارة في حق المستحاضة والدم الخارج منها بعد اغتسالها ليس بناقض لطهارتها، إلا أن المقدار الثابت من التخصيص في أدلة النواقض ، انها هو مقدار فريضة واحدة كما في صلاة الصبح أو مقدار فريضتين كما في الظهرين أو العشاءين على تقدير الجمع بينها فالدم الخارج منها إلى آخر الفريضة أو الفريضتين محكوم بعدم الناقضية بمقتضى الاحتسك .

وأما إذا اغتسلت فصلت الفريضة الواحدة ثم أتت بعدها بنافلة فلا دليل على عدم ناقضية الدم الخارج بعد الفريضة والمفروض استمرار الدم فالدم الخارج منها أثناء النافلة أو قبلها - أي بعد الفريضة - ناقض للطهارة بمقتضى أدلة النواقض - فلا تتمكن المرأة من الأتيان

بالنافلة بعد الفريضة بالغسل الذي أنت به لأجل الفريضة .
وأما النافلة المتقدمة على الفريضة فهي أيضاً كذلك ولا يجوز
للمستحاضة أن تأتي بها بالغسل الذي أنت به قبل النافلة لأجل الفريضة
وذلك لما اسلفناه من وجوب المبادرة الى الصلاة بعد الاغتسال ومسح
الترابي . كما اذا اغتسلت وأنت بالنافلة وبعدها أرادت الاتيان بالفريضة .
لا تصح صلاتها ولا غسلها .

فإن الغسل الصحيح هو الذي يتعقب بالفريضة من دون تأخير
وأما معه فلا دليل على مشروعية الغسل بوجه إلا ان يقوم دليل على
عدم قاحية التأخير باليان النافلة بين الغسل والفريضة ورواية اسماعيل
ابن عبد الخالق المتقدمة المشتملة على قوله (ع) ، فاذا كان صلاة
الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلي ركعتين قبل الغداة ثم تصلي
الغداة « (١) » وأن كانت واردة فيما نحن فيه ولا اشكال في دلالتها على
الجواز وصحة اتيان النافلة بالغسل الذي أنت به للفريضة الا انها ضعيفة
السند بمحمد بن خالد الطيالسي فلا يمكن الاعتماد عليها في شيء (٢) ،
ومع بطلان غسلها لا معنى لكونه مجزئاً عن الوضوء لأن الذي يغني
عن الوضوء هو الغسل المأمور به دون غيره ، وعليه فالمرأة المستحاضة
لا تتمكن من الاتيان بالنوافل إلا بوضوء بمقتضي اطلاق ما دل على
أن المستحاضة تنوضأ لكل صلاة أو أنها تنوضأ وتصلي .
نعم اذا انقطع دمها وطهرت فلا مانع من أن تأتي بنافلتها بالغسل
الذي أنت به للفرائض وذلك لما قدمناه من انها كل غسل عن الوضوء .

(١) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥٥

(٢) وتقدم ان محمد بن خالد الطيالسي ثقة لوجوده في اسناد كامل الزيارات :

(مسألة ٢) : إذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الفجر لا يجب الغسل لها (١) وهل يجب الغسل للظهيرين أم لا؟

هذا كله في التوافل .

وأما قضاء الاجزاء المنسية فلأنها أجزاء الصلاة التي اغتسلت لأجلها غاية الأمر أن موضعها تبدل الى مكان آخر ومع الاغتسال لفصل الصلاة لا وجه للاغتسال أو الوضوء تالية لاجزائها المنسية .

وأما صلاة الاحتياط فلأن الصلاة للمأني بها اما ناقصة في الواقع فالركعتان المأني بهما في صلاة الاحتياط هما من اجزاء الصلاة التي اغتسلت لأجلها فلا حاجة فيها الى شيء من الغسل أو الوضوء .

واما هي تامة في الواقع فتكون صلاة الاحتياط أمراً زائداً لا يضر بطلانها بصحة الصلاة المأني بها بوجهه . وعلى أي تقدير لا يجب فيها الغسل ولا الوضوء .

وأما سجدة السهو فالصحيح انها واجبة ان مستقلتان لا يعتبر فيهما غسل ولا وضوء :

فتحصل ان قضاء الاجزاء المنسية كالسجدة الواحدة والنشهد ونحوهما وصلاة الاحتياط وسجدة السهو الظاهر انها لا تحتاج الى غسل أو وضوء .

إذا حدثت المتوسطة بعد فريضة الفجر :

(١) مع كونها طاهرة قبل صلاة الفجر وفي اثناءها أو كونهما مستحاضة بالقليلة وبعدها صارت استحاضتها متوسطة لا ينبغي الاشكال

الأقوى وجوبه، وإذا حدثت بعدهما فللعشاءين، فالمتوسطة
توجب غسلًا واحداً فإن كانت قبل صلاة الفجر وجب
لها وإن حدثت بعدها فللظهرين وإن حدثت بعدهما فللعشاءين

في صحة صلاتها المتقدمة - اعني صلاة الفجر - لوقوعها في وقتها
مع الطهارة .

واحتيال أن تكون مشروطة بالاختسال على تقدير استحاضتها بعدها
بسبب الشرط المتأخر بحيث لو لم يغتسل بعدها بطلت صلاتها السابقة .
مندفع بان اشتراطها بالغسل على نحو الشرط المتأخر لا دليل عليه
فاذا أتت بفريضة الوقت في وقتها تامة الأجزاء والشرايط حكم بصحتها
وعدم وجوب اعادتها ولا قضائها .

أما الكلام في اللرائض التي بعد استحاضتها فهل يجب عليها ان
تغتسل للرائض الآتية أو لا يجب ؟ بسبب الى ظاهر كلماتهم عدم
الوجوب بل لم يستبعد بعضهم تحقق الاجماع في المسألة نظراً الى انهم
ذكروا أن الغسل يجب قبل صلاة الفجر وظاهره أن الاستحاضة اذا
وقعت بعدها لم يجب عليها الاختسال حينئذ .

بل تعجب صاحب الجواهر (قدّه) من صاحب الرياض (قدّه)
حيث ذهب الى وجوب الغسل عليها في مفروض الكلام :

ولكن الظاهر - وفقاً لكل من وقفنا على كلامه من المحققين بعده -
وجوب الغسل على المستحاضة مطلقاً سواء حدثت الاستحاضة قبل الفجر
أو قبل الظهرين أو قبل العشاءين أو بعدها ، وذلك لاطلاقات الاخبار
وعدم اختصاصها بما اذا كانت استحاضتها واقعة قبل صلاة الفجر :

وذلك لأن ما دل على وجوب الغسل الواحد في الاستحاضة المتوسطة منحصر في روايات أربعة : اثنتان منها موثقتا (١) سبعة وقد تضمنتا ان الدم اذا لم يثقب للكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة . - وهما - كما ترى - مطلقة ولا تقييد فيها بما اذا كان الثقب قبل صلاة الفجره - والثانية صحيحة زرارة (٢) وقد ورد فيها ، وان لم يجز للدم الكرسف صلت بغسل واحد واطلاقها غير خفي ، وأظهر من الجميع : الرواية للرابعة وهي صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا ابراهيم (ع) عن امرأة نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر ثم طهرت وصلت ثم رأت دمأ أو صفرة قال : ، ان كانت صفرة فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاة (٣) :

وقد أشرنا سابقاً إلى أنها من المطلقات الدالة على وجوب الغسل في الاستحاضة من دون تقييدها بالمتوسطة ولا الكثيرة ولا التقييد بالغسل مرة واحدة أو أكثر .

إلا انه لا بد من الخروج عن اطلاقها في الاستحاضة القليلة بما دل على ان الواجب في صحتها هو الوضوء فتختص بالمتوسطة والكثيرة وعليه فتدل على ان في المتوسطة والكثيرة لا بد من الغسل مرة واحدة من غير تقييده بما اذا حدثت الاستحاضة قبل صلاة الفجر أو بعدها . كما ان مقتضى مفهومها أن المرأة في مفروض الرواية لو رأت دمأ

(١) الوسائل : ج ١ باب ١ من ابواب الجنابة ، ح ٣ و ج ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة ح ٦ ،

(٢) الوسائل : ج ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة ، ح ٥ .

(٣) الوسائل : ج ٢ باب ٥ من ابواب النفاس ، ح ٢ .

كما أنه لو حدثت قبل صلاة الفجر ولم تغتسل لها عصياناً
أو نسياناً وجب للظهيرين (١) وان انقطعت قبل وقتها بل

أحر لم يجب في حقها الاغتسال ، بل لا بد من الرجوع إلى ادلة التمييز
والبناء على كونه حيضاً لأنه دم رآته بعد نفاسها بثلاثين يوماً ومع كونه
واجداً للصفات بحكم بحيضته :

فتمحصل - إلى هنا - أن وجوب الغسل الواحد في المتوسطة من
آثار ثقب الدم الكرسف من دون فرق بين حدوث الاستحاضة قبل
صلاة الفجر أو بعدها ، وما ربما يظهر من كلام صاحب الجواهر (قده)
من تسالمهم على عدم الوجوب في غير محله .

هذا كله في الاستحاضة المتوسطة وكذلك الحال في الاستحاضة
الكثيرة لأن مقتضى اطلاق ما دل (١) على أنها تغتسل للصبح والظهيرين
والعشاءين عدم الفرق في ذلك - أي عدم الفرق بين حدوث الاستحاضة
الكثيرة قبل صلاة الفجر أو بعدها ، فإذا حدثت قبل صلاة الظهيرين
وجب أن تغتسل لها والعشاءين وهكذا الأمر فيما إذا حدثت قبل صلاة المغرب .

لو حدثت المتوسطة قبل الغريضة ولم تغتسل لهما :

(١) لأن المستفاد من الروايات أن الغسل الواحد مشروط في جميع
الفرائض اليومية ولا يختص بشرطه بصلاة الفجر فقط ، وعليه فلو

(١) الوسائل : الجزء ٢ ، باب ١ من أبواب الاستحاضة .

قبل الفجر أيضاً (١)

تركت الغسل للصبح عصياناً أو نسياناً وجب للظهرين والعشاءين .
 (١) إذا فرضنا ان المرأة استحاضت قبل وقت الصلاة وصارت
 مقوسطة أو كثيرة ثم انقطعت فهل يكون هذا موجباً للغسل الواحد أو
 الاكسال المتعددة ؟ أو أن الغسل انما يجب فيها إذا حدثت الاستحاضة في
 وقت الصلاة أو استمرت اليه بحيث لو فرضنا انها استحاضت قبل
 الوقت متوسطة ثم انقطعت وجب أن تغتسل مرة واحدة كما انها بعد
 ما دخل الوقت وصلت تبدلت استحاضتها بالكثيرة وانقطعت وجبت
 عليها الاحكام المترتبة على الاستحاضة الكبيرة أو انها لا يجب في حقها شيء ؟
 تأتي هذه المسألة في كلام المائتين (قده) في المسألة (١٥ و ٢٣)
 ويتعرض هناك الى أن وجود الدم ولو قبل الوقت حدث موجب للغسل
 كما يأتي منا أن ذلك هو الصحيح ولا يشترط في كونه حدثاً موجباً
 للغسل وجوده في وقت الصلاة لاستفادة ذلك من جملة من الاخبار .
 عمدتها صحيحة الصحاف حيث ورد فيها : فلتغتسل وتصل الظهرين
 ثم لتنظر فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لم يسئل من خلعت
 الكرسف فلتوضأ وتصل ولا غسل عليها ، (١) فان مفهومها انها إذا
 نظرت فيما بينها وبين المغرب وكان الدم يسيل وجب عليها الغسل ،
 مع انها فرضت وجود الدم فيما بين الوقتين ولم تفرض وجوده بعد
 دخول المغرب أو بعد الزوال :

فدللت هذه الصحيحة بصراحتها على عدم اشتراط وجود الدم بعد

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٧ .

وإذا حدثت للكثيرة بعد صلاة الفجر يجب في ذلك اليوم غسلان (١) وان حدثت بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشائين .
 (مسألة ٣) : إذا حدثت الكثيرة أو المتوسطة قبل الفجر يجب أن يكون غسلها لصلاة الفجر بعده (٢)

وقت الصلاة .

(١) كما عرفته في التعليقة السابقة على الاخيرة .

يجب تأخير غسل الكثرة أو المتوسطة عن الوقت:

(٢) هل يعتبر في الغسل الواحد أو المتعدد أن يقع بعد دخول الوقت أو يكفي اغتسالها قبل الوقت للفريضة بعد دخول وقتها ؟
 تتصور هذه المسألة على نحوين ، فان المرأة قد ينقطع دمها قبل دخول الوقت إما أصلاً أو بالتبديل إلى القليلة ، وقد يستمر دمها إلى وقت الصلاة .

أما الصورة الاولى: فالظاهر جواز اغتسالها قبل الوقت لان عبادة الطهارات الثلاثة لا تنشأ عن الأمر الغيري المتعلق بها ليتوهم أن الغسل قبل الوقت ليس متعلقاً للأمر الغيري لعدم كونه مقدمة حينئذ ه بل الأمر الغيري متعلق بعمل عبادي في نفسه فلا بد من أن تكون العبادة فيها ناشئة من امر آخر وهو استعجابها النفسي لانها ظهور والله سبحانه يحب التوابين ويحب المتطهرين ، ومعه لا مانع من أن

تأتي المرأة بغسل الاستحاضة ولو قبل وقت الصلاة وتكفي به بعد دخوله
 واما الصورة الثانية : فالصحيح عدم جواز الاتيان فيها بالغسل قبل الوقت
 لان المستفاد من الاخبار أن المقدمة هو الغسل الواقع بعد الوقت لا الواقع
 قبله وذلك لقوله (ع) « تغتسل عند الصبح أو عند الظهر أو عند
 وقت كل صلاة (١) » .

فان المستفاد من كلمة « عند » اعتبار المقارنة بين الصلاة والغسل
 وهذا انما يتحقق فيما إذا اغتسلت في وقتها وأما اغتسالها قبل وقت
 الصلاة فهو لا يوجب صدق انها اغتسلت عند الظهر أو عند وقت
 الصلاة بل يقال انها اغتسلت قبل الوقت وقبل الصلاة .

وكذلك مادك (٢) على انها تؤخر هذه وتقدم تلك أو تؤخر الصلاة
 إلى الصلاة ثم تصلي صلاتين بغسل واحد فانها تدل على اعتبار وقوع
 الغسل بعد وقت الصلاة . هذا

بل رواية اسماعيل بن عبد الخالق صريحة في ذلك لما ورد فيها « فاذا
 كان صلاة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلي ركعتين قبيل
 الغداة ثم تصلي الغداة » (٣) فانها صريحة في لزوم كون الغسل بعد
 الفجر إلا انها ضعيفة السند كما مر .

هذا كله فيما إذا لم يكن بين غسلها قبل الوقت وصلاتها فصل زمني كما
 إذا اغتسلت في آخر جزء من الزمان المتصل بالوقت بحيث لو اغتسلت

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٤ :

(٢) راجع الوسائل : نفس الباب المتقدم :

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١٥ ،

وتقدم انها معتبرة .

فلا يجوز قبله إلا اذا ارادت صلاة الليل فيجوز لها أن
تغتسل قبلها (١) .

دخل وقت الصلاة بتمامه فمشرع في الصلاة من غير فصل أو بفاصل
جزئي لا يخل بصدق المبادرة كما إذا كان بمقدار اذان واقامة .
واما او ارادت أن تغتسل قبل الوقت بزمان ثم تصلي الفريضة بعد
الوقت فلا اشكال في عدم جوازه لما تقدم من لزوم المبادرة الى الصلاة
بعد الاغتسال ه ومع الفصل الزماني بينها يبطل غسلها وصلاتها .
فتحصل : أنه يعتبر في الغسل - في المسقمة الدم - أن يقع بعد الوقت
نعم استثنى (قده) من ذلك مورداً واحداً وهو ما إذا ارادت أن
تصلي صلاة الليل واغتسلت لاجلها .

استثناء ما لو ارادت الايمان بصلاة الليل :

(١) حكي عن جماعة أن المستحاضة إذا ارادت أن تصلي صلاة
الليل جاز لها أن تغتسل قبل الفجر وتأتي بصلاة الليل وبعدها تشرع في
صلاة الفجر من غير أن تفصل بينها فصلاً زمانياً ولا حاجة حينئذ إلى
الاغتسال للفجر بعد دخوله .

وقد حكي الاجماع على ذلك في محكي الخلاف وعن صاحب الذخيرة
انه لا يعلم فيه خلافاً ولا نصاً فكأن المسألة اجماعية عنده من غير أن
يرد عليها نص .

وذكر في الحدائق أن صاحب الذخيرة كأنه لم يقف على رواية

(مسألة ٤) : يجب على المستحاضة اختبار حالها (١) وانها من أي قسم من الاقسام الثلاثة بادخال قطنة والصبر

الفقه الرضوي الدالة على « أن المرأة في الامتحاضة القليلة يجب عليها أن تتوضأ لكل صلاة وفي المنوسطة تغتسل غسل واحد وتوضأ لكل صلاة وفي الكثيرة تغتسل لكل صلاتين فغسل للظهرين وغسل للعشائين وغسل لصلاتي الليل والفجر » (١) فالمسألة منصوصة :

اقول ١ ويحتمل أن صاحب اللخيرة وقف على الرواية إلا انه لم يعتمد عليها كما لا نعلم نحن عليها كما مر غير مرة وعليه فلا نص في المسألة ولا يحتمل ان تكون المسألة اجماعية على نحو كاشفت عن قول المعصوم (ع) :

وعليه فجواز الاغتسال لصلاة الليل والايان بصلاة الفجر بعدها أمر مشهوري فحسب ولا بأس بالعمل به مع مراعاة الاحتياط بأن تغتسل وتصلي صلاة الليل وتغتسل بعد الفجر غسل آخر لصلاة الصبح، ولا تكفي باغتسالها لصلاة الليل قبل للفجر بل مقتضى الاحتياط أن تغتسل لصلاة الليل رجاءاً لما قدمناه من عدم مشروعية الغسل للنوافل واختصاصها بالمرائض فحسب .

وجوب الاختبار على المستحاضة :

(١) إذا رأَت المرأة الدم وحكمَ عليه بكونه اسعاضة اما لكونه في

(١) مستدرك الوسائل : الجزء ١ باب ١ من أبواب الاسعاضة ح ١ .

قليلاً ثم اخراجها وملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيفتها وإذا صلت من غير اختبار بطلت إلا مع مطابقة الواقع وحصول قصد القربة كما في حالة الغفلة .

غير أيام العادة واما لكونه اصفر ولم تعلم المرأة انه من أي قسم من الاقسام الثلاثة وانه هل يجب عليها الغسل مرة أو ثلاث مرات أو لا يجب اصلاً ؟

ذكروا ان الفحص واجب عليها حينئذ لتعمل بمقتضى حالها . والكلام في ذلك يقع في مقامين :

« أحدهما » - فيما تقتضيه القاعدة .

و « ثانيهما » فيما يستفاد من الاخبار الواردة في المقام هـ

اما المقام الاول :

قد يقال ان مقتضى القاعدة وجوب الفحص والاختبار لان الرجوع الى البراءة أو غيرها من الاصول النافية في امثال المقام موجب للعلم بوقوع المكلفات في مخالفة الواقع كثيراً ، وقد نسب الى المشهور في جملة من الشبهات الموضوعية القول بوجوب الفحص دون اجراء البراءة مع أن المورد مورد البراءة لاجل ما أشرنا اليه من ان الرجوع فيها الى الاصول النافية مستلزم للعلم بوقوع اكثر المكلفين في مخالفة الواقع كثيراً . كما إذا شك في الاستطاعة أو بلوغ المال النصاب أو في زيادته على المؤنة ونحوها ، وفي المقام أيضاً لا بد من القول بوجوب الفحص وان

كانت الشبهة موضوعية ومورداً للبراءة في نفسه وذلك لوقوع النساء في مخالفة الواقع أو جرت الاصول عند الشك في اقسام الاستحاضة : هذا وقد اجبنا عن ذلك في محله بان اطلاقات ادلة الاصول لا يمكن تقييدها بهذا الوجه الاعتباري لان العلم بوقوع المكلفين في مخالفة الواقع لو كان مانعاً عن اجراء الاصول لم يمكن اجراء شيء منها في مواردنا فان مثل اصالة الطهارة لا اشكال في مخالفتها للواقع في بعض الموارد بالاضافة الى المكلفين لعدم احتمال مطابقتها للواقع دائماً في حق كل من شك في طهارة شيء .

غاية الامر ان موارد المخالفة في مثل اصالة الطهارة اقل من البراءة في موارد الشك في الاستطاعة ونحوها ، إلا ان قلّة موارد المخالفة وكثرتها لا تكون فارقة في المقام فهذا لا يكون مانعاً عن جريان الاصول . نعم او علم المكلف أنه يقع بنفسه في مخالفة الواقع على تقدير اجرائه الاصل ولو في بعض الموارد كان هذا مانعاً عن جريانه للعلم بالمخالفة القطعية حينئذ وهذا ما سنشير اليه في القريب .

واما العلم بانه وغيره من المكلفين يقع في مخالفة الواقع فهو لا يمنع عن جريان الاصل بالاضافة الى المكلف الشاك في التكليف فهذا للوجه ساقط .

والصحيح في المقام ان يقال ان المرأة إذا كانت ملتفتة إلى حالها وانها تبلى بالاستحاضة بعد ذلك أيضاً مرات كثيرة في عمرها فلو اجرت الاصول التافية من البراءة عن وجوب الغسل أو الاغتسال أو اسفصحاب عدم ثقب الدم أو عدم تجاوزه معه في جميع ايام اسفصاضتها لوقعت في مخالفة الواقع في بعض الموارد فمقتضى علمها الاجمالي هذا

وجوب الفحص والاختبار في حقها وعدم جريان الاصول في اطرافه وذلك لما بيناه في محله من أن تنجز العلم الاجمالي وعدم جريان الاصل في اطرافه لا يختص بما إذا كانت الاطراف دفعية بل إذا كانت تدريجية أيضاً لم تجر فيها الاصول .

كما لا يفرق في التدريجية بين ما إذا كان متعلق الحكم تدريجياً وما إذا كان للحكم تدريجياً في نفسه كما في المقام على ما اصلفناه في محله .
واما إذا لم تلتفت إلى ذلك - اي الى انها تستحاض كثيرا في عمرها أو التفتت إلى ذلك إلا انها احتملت مطابقة الاصول الجارية فيها للواقع ولم يحصل لها علم اجمالي بالمخالفة - ولم تعلم انها تقع في مخالفة الواقع على تقدير اجرائها الاصول النافية .

فمقتضى البراءة عدم وجوب الغسل في حقها - لأمرة ولا ثلاثاً - كما ان مقتضى الاصل عدم ثقب الدم وعدم تجاوزه لان المتيقن انها هو كون المرأة مستحاضة ، وأما ثقب الدم أو تجاوزه فهو مشكوك فيه فيدفع بالاصل ، فهذا الوجه لا يكون دليلا في المقام لأنه أخص من المدعى فالعمدة هي الاخبار .

واما المقام الثاني :

فلا اشكال في وجوب الفحص في حقها بالنظر الى الاخبار ، لما ورد في صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (ع) قال ، سأله عن المستحاضة ... الى ان قال : « ولتستدخل قطنة فان

ظهر عن (على) الكرسف فلتغسل ... (١) .
 وفي الصحيح المروي في المعتبر عن كتاب المشيخة لأبن محبوب عن
 أبي جعفر (ع) في الحائض إذا رأت دمًا ... إلى أن قال : ثم
 تمسك قطنة فإن صبغ القطنة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين
 بغسل ... (٢) ، حيث دلنا على أن المستحاضة - أي التي رأت الدم
 بعد حيضها - يجب أن تختبر حالها بإدخال الكرسف والقطنة .
 كما دلنا على عدم جريان استصحاب عدم زيادة الدم أو تجاوزه
 وثقه وهذا تخصيص في أدلة الأصول وإلحاق للشبهة الموضوعية
 بالشبهات الحكمية .

هل الفحص واجب نفسي ؟

وانما الكلام في انه واجب نفسي أو أنه واجب شرطي أو أن وجوده
 طريقي ، والاحتمالان الأولان في طرفي التنقيح .
 لأن مقتضى الأول أنها لو اغتسلت وتوضأت رجاءً أو توضأت
 فقط وعلمت بمطابقة صلاتها للواقع لكون استحاضتها مقسومة أو
 كثيرة أو كونها قليلة ولكنها لم تفحص عن حالها صحت صلاتها ولكنها
 عصت لتركها المفحص الواجب في حقها .
 ومقتضى الاحتمال الثاني أن صلاتها حينئذ باطلة لعدم كونها واجدة
 للشروط وهو المفحص .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة ، ح ٨ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة ، ح ١٤ .

واما الوجوب الطريقي فهو بمعنى أن للفحص منجز للواقع وطريق
اليه نظير وجوب التعلم للاحكام بحيث انها لو لم تفحص وكانت صلاتها
على خلاف للواقع استحققت العقاب ، واما إذا تركت للفحص إلا أنها
اغتسلت وتوضأت رجاءاً وكانت صلاتها مطابقة للواقع فصلاتها صحيحة
ولا عقاب في حقها فهذه احتمالات ثلاثة .

وعلى احتمال انه واجب طريقي يقع الكلام في انه شرط مطلقاً حتى
مع الاحتياط والاتيان بالغسل والوضوء رجاءاً أو أنه يختص بنسب
هذه الصورة .

الصحيح ان الفحص واجب طريقي وانسه منجز للواقع فحسب ،
وذلك لأنه الظاهر من الروايتين حيث فرع فيهما وجوب الاغتسال على
الاختبار وادخال الكرسي أو القطنه وهو ظاهر في أن الاختبار انها هو
مقدمة للعلم بما هو الوظيفة في حقها من الاغتسال وغيره لأنه واجب
نفساً أو شرطاً .

وعليه فلو تركت الفحص وتوضأت وصلت وكانت صلاتها
صحيحة في الواقع لكون الاستحاضة قليلة لم تستحق العقاب لان الاختبار
طريق إلى معرفة الحال والاتيان بالمريضة والواجبات ، ومع الاتيان بهما
لا حاجة إلى الاختبار .

وهل وجوب الاختبار مطلق حتى في صورة الاحتياط ؟ بحيث ليس
للرأة أن تحتاط في اعمالها بل لا بد لها من الفحص والاختبار ، أو انه
غير مانع عن الاحتياط ؟

الصحيح هو الثاني لان الوجوب الطريقي غير مناف للاحتياط
لانه وجب مقدمة للاقتبال والاتيان بالواجب الواقعي ومع الممكن من

إتهانه بطريق آخر لا وجه للوجوب الطريقي .

اللهم إلا أن نقول ان الامتثال الاجمالي في طول الامتثال التفصيلي والمكلف مع التمكن من الامتثال التفصيلي بالاختيار ليس لها الاختيار على الامتثال الاجمالي إلا أنا لم نبن على ذلك وقلنا انها على حد سواء ، فالوجوب الطريقي لا يكون مانعاً عن الاحتياط .

نعم ؛ هناك امر آخر وهو أن الاحتياط في المقام يمكن في نفسه أو غير ممكن ؟ وهو بحث صغروي ، والظاهر عدم امكانه في المقام إلا بالتكرار بناءً على ما سلكتناه من عدم وجوب الوضوء في الاستحاضة الكثيرة ، وذلك لما ذكرناه سابقاً من لزوم المبادرة إلى الصلاة في حق المستحاضة بعد الطهارة وان الفصل بينها مانع عن صحتهما :

فعل ذلك: لو توضأت المرأة واغتسلت ثم صلت ، فعلها هذا وان كان موافقاً لاحتمال الاستحاضة المتوسطة والكثيرة إلا انه لا يوافق الاستحاضة القليلة لتخلل الغسل حينئذ بين الطهارة والصلاة وهو أمر اجنبي فصل بينها فتبطل طهارتها وصلاتها :

ولو انها عكست الامر فاغتسلت اولاً ثم توضأت فقد وافقت احتمال الاستحاضة القليلة وخالفت لاحتمال الاستحاضة الكثيرة عندنا لاعتبار اتصال الغسل فيها بالصلاة لكلمة « الفاء » الواردة في رواياتها (١) و « انها اغتسلت فصلت » فلا يمكنها الايبان به صلاة واحدة مستجمعة لاحتمالات القليلة والمتوسطة والكثيرة ومع الاحتمال لا يمكنها الاقتصار على ما انت به .

نعم : بناءً على مسلك المشهور من وجوب الوضوء في الكثيرة لا مانع

(١) راجع الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٤ :

من الاحتياط ، وكذلك في المتوسطة لما يأتي من ان المرأة في موارد وجوب الجمع بين الوضوء والاعتسال تتخير في تقديم كل منهما وتأخيره . نعم لها أن تكرر الصلاة فتصلي بالوضوء مرة ثم تقوضاً وتغتسل وتصلي مرة اخرى وبذلك تقطع بفراغ ذمتها على جميع التقادير المحتملة في حقها . هذا

ثم ان الاختبار المستفاد من الروايتين المتقدمتين (١) غير الاختبار الذي اوجبه الفقهاء في كلماتهم لانهم اوجبوا الاختبار عند كل صلاة مع ان الروايتين تدلان على وجوب الفحص في حقها مرة واحدة فلا مانع من استصحاب حالتها السابقة الثابتة بالاختبار عند الصلوات الاخرى وما ذكروه من وجوب الاختبار عند كل صلاة غير ظاهر الدليل . ثم انه إذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الاخذ بالقدر المتيقن وهو الوضوء لكل صلاة بناءً على ما سلكه المشهور من وجوبه لكل صلاة في كل من القليلة والمتوسطة والكثيرة بزيادة الغسل الواحد لكل يوم وليلة في المتوسطة ، والاضال الثلاثة أو الخمسة - على تقدير عدم الجمع - في الكثيرة فالوضوء لكل صلاة هو القدر المتيقن حينئذ . واما بناءً على ما سلكناه من عدم وجوب الوضوء في الاستحاضة الكثيرة وانحصار وظيفتها في الاغسال المتعددة فكون الوضوء قدراً متيقناً انما هو إذا دار الامر بين الاستحاضة القليلة والمتوسطة ، واما إذا دار الامر بين القليلة والكثيرة فهما من المتباينين لوجوب الوضوء في احدهما ووجوب الغسل في الآخر .

(١) وهما صحيحتا عبد الرحمان بن أبي عبد الله ومحمد بن مسلم المذكورة في المشيخة وتقدم ذكرهما في صدر المقام .

ومعه لا بد من الاحتياط واو بتكرار الصلاة مع الوضوء تارة ومع الغسل تارة اخرى كما قدمناه .

نعم : يمكن تصوير القدر المتيقن منها من جهة الموضوع وان كان بالنظر إلى احكامها متباينين وذلك لوضوح أن الدم في القليلة اقل من المتوسطة والكثيرة ، وهو في المتوسطة اكثر من القليلة وفي الكثيرة اكثر من المتوسطة فالمقدار المتيقن من الدم هو المقدار الاقل والزائد المشكوك فيه مورد لاصالة عدم الزيادة .

وبذلك - اي باستصحاب عدم خروج الدم الزائد يحرز ان الاستحاضة من القليلة - فتترتب عليها احكامها - ولكن اجراء هذا الاستصحاب متوقف على لحاظ ان وجوب الفحص مختص بحال التمكن فلا يجب مع التعذر ، أو أن الوجوب يعم كلتا الحالتين فعلى الاول لامانع من جريانه دون الثاني .

وذلك لما مر من أن ادلة وجوب الفحص دلت على تخصيص ادلة الاصول والحقق الشبهة الموضوعية في المقام بالشبهات الحكيمة ومعه لامناس من الاحتياط عند دوران امر الدم بين الاستحاضة القليلة والكثيرة لدوران الامر حينئذ بين المتباينين فنقول :

إذا بنينا على ان الاختبار واجب نفسي وانه المستلذ من الروابطين فلا ينبغي الاشكال في سقوطه عند عدم التمكن من الاختبار لعدم وجود القطنة عندها أو لكون يديها مربوطتين أو لغير ذلك من الاسباب وذلك لاستحالة التكليف بما لا يطاق .

واما إذا بنينا على انه واجب شرطي فلا موجب لاختصاصه بحالة الاختيار والتمكن لما ذكرناه لغير مرة من ان الادلة المثبتة للاجزاء

والشرائط من قبيل القضايا الخبرية فما دل على النهي عن الصلاة فيما لا يؤكل لحمه أو الأمر بالصلاة إلى القبلة ، معناه : ان الصلاة يعتبر فيها أن لا تقع فيما لا يؤكل لحمه أو يظهر أن تكون واقعة إلى القبلة ومعه لا داعي إلى تخصيص الشرطية أو الجزئية بحال التمكن بل مقتضى إطلاقها ثبوت الشرطية والمالعية والجزئية حتى في حال العجز وعدم التمكن ، ونتيجة ذلك سقوط الأمر بالركب رأساً عند عدم التمكن من شيء من اجزائه أو شرائطه .

فمقتضى القاعدة في المقام عدم وجوب الصلاة على المرأة عند عدم تمكنها من الاختيار إلا أن يثبت بالاجماع وقوله (ع) لا تدهي الصلاة بحال ، (١) وحيث لا يقتصر على المقدار الممكن منه من المركب ومن هنا قلنا ان احتمالي الوجوب النفسى والشرطي على طرفي النقيض فان وجوب الاختيار ساقط على الاول عند عدم التمكن منه ، وغير ساقط على الثاني .

واما إذا بنينا على ما ذكرناه من أن الاختيار واجب طريقي فقد عرفت أن معناه تنجيز الواقع وتخصيص أدلة الأصول الحاقاً للشبهة الموضوعية في المقام بالشبهات الحكمية فمع الشك في اختصاص ذلك بحال التمكن يشك في أن أدلة الأصول هل هي مخصصة بالاضافة إلى حال التمكن فقط ، أو انها مخصصة بالاضافة إلى حال عدم التمكن أيضاً . فإذا رجع الشك إلى الشك في التخصيص الزائد فلا مناص من الاقتصار فيه على المقدار المتيقن وفي المقدار الزائد يرجع إلى اطلاق أو عموم أدلة الأصول ، ومقتضاها جريان الأصول في صورة عدم تمكن

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ .

المرأة من الاختيار ولا وجه حيثئذ للقول بعدم سقوط الوجوب وذلك
لانه ليس من الوجوب الشرطي حتى لا يسقط وانما هو وجوب طريقي
كما عرفت ، فاذا جاز للمرأة أن ترجع إلى الاصول حيثئذ فيقع الكلام
في انها ترجع الى أي اصل ؟

تعيين الأصل المرجع للمرأة :

وقد ذكر الماتن (قده) انها تأخذ بالمقدار الميقن - أي تدفع
احتمال الزائد باستصحاب عدمه - إلا أن تكون لها حالة سابقة من
اقله أو التوسط فتأخذ بها . . . الخ .

وتوضيح الكلام في المقام ان التردد في أن الاستحاضة من اي
الاقسام الثلاثة قد يكون في الاثناء - . معنى انها قد تكون مستحاضة في
اول الصباح مثلا وتعلم انها قليلة أو متوسطة أو كثيرة وبعد ذلك شك
ظهر في انها هل بقيت على حالتها السابقة أو انها تبدلت الى غيرها -
ولا مناص من الرجوع الى حالتها السابقة وتستصحب قلتها أو كثرتها
أو كونها متوسطة كما في السابق فيتم ما افاده (قده) .

وقد يكون الشك في حال الاستحاضة من الابتداء - لا من الاثناء -

وهذا على قسمين :

فان المرأة ربما تكون محكومة بالحيض كما اذا رأت الدم ايام عادتها
أو رأت الدم الاحمر وحكم بكونه حيضاً بالصفات الى صبغة اسام أو
اقل أو اكثر ثم بعد ذلك ظهرت يوماً أو يومين أو اكثر وبعد ذلك
رأت دمًا آخر وهو محكوم بالاستحاضة لانه بعد ايام العادة وان لم

يتجاوز العشرة أو لانه بعد العشرة إلا انه من أول حدوثه تردد بين الأقسام الثلاثة .

فيم أيضاً ما افاده (قده) وما ذكرناه من أنها تأخذ بالمقدار المتيقن ورجع في المقدار الزائد الى استصحاب عدم خروج الدم للزائد كما ذكرناه .
 واخرى ترى المرأة الدم ويحكم بكونه حيضاً ام لانه في ايام العادة ، أو لانه واجد للصفات أو لغير ذلك من الأمور وبعد ايام العادة أو بعد عشرة ايام ترى الدم مستمراً من غير فصل ويحكم عليه بالاستحاضة لانه بعد ايام العادة أو لانه بعد عشرة ايام والحيض لا يزيد عليها :
 وهل أي حال ترى دمأ متصلاً واحداً مع الحكم عليه في مقدار من الزمن - كمايام العادة أو عشرة ايام - بالحيض والحكم عليه بالاستحاضة بعد ذلك الزمان من غير فصل بينها :

وحينئذ ما معنى لاخْلِدها بالمقدار المتيقن ورجوعها في الزائد الى الاصل ؟ بل لا معنى للرجوع الى حالتها السابقة :

وذلك لأن الموجود دم واحد متصل وهو موضوع واحد انما اختلف حكمه الشرعي باختلاف الزمان لا انه من قبيل التعدد في الموضوع .
 ونظيره المسافر فانه مع كونه موضوعاً واحداً يحكم عليه بوجوب القصر بعد حد الترخيص وبعدم جوازه قبله أو يحكم عليه بوجوب القصر ما دام غير قاصد للمعصية وبعدهم بعد قصدما ، إلى غير ذلك من الموارد التي يترتب عليها متغايران على موضوع واحد عرفي باختلاف حالاته ووقاته .
 ومع كون الموضوع واحداً باقياً بحاله لا معنى للرجوع الى الاصل بل لا بد من ملاحظة حاله حينئذ حكم بحيضيته فان كان قليلاً فهو الآن قليل أيضاً ، وان كان متوسطاً أو كثيراً فهو كذلك الآن لانه موضوع

واحد متصل :

اعادة وتوضيح :

ان المتحصل من الروايتين المتقدمين (١) أن الاختبار واجب طريقي والوجوب الطريقي لا ينافي الاحتياط واحراز الواقع بل للمرأة أن تحاط حينئذ بأن تغتسل وتوضأ فتصلي فيما إذا دار امرها بين القليلة والمتوسطة فان ذلك يوجب للقطع بالاثبات بالوظيفة الواقعية .

حيث انها لو كانت متوسطة فقد اغتسلت وتوضأت وصلت كما أنها لو كانت قليلة فقد توضأت وصلت، ويأتي ان في المتوسطة وكذا الكثيرة بناءً على ما هو المشهور من وجوب الوضوء في الكثيرة لكل صلاة - لا فرق بين تقديم الغسل على الوضوء أو تأخيره عنه فاذا قدمت الغسل على الوضوء فقد احتاطت وأتت بالوظيفة الواقعية على كل تقدير .

وكذلك الحال فيما إذا دار امرها بين القليلة والكثيرة - بناءً على وجوب الوضوء فيها لكل صلاة على ما هو المشهور ، لانها إذا اغتسلت وتوضأت فصلت احزرت الواقع على كل تقدير .

واما بناءً على ما ذكرناه من عدم وجوب الوضوء في الاستحاضة الكثيرة فلا تتمكن المرأة من الاحتياط عند دوران الامر بين القليلة والكثيرة لانها إذا اغتسلت وتوضأت فصلت لم تأت بوظيفة الاستحاضة للكثيرة إذ يعتبر مقارنة الغسل مع الصلاة والمبادرة اليها بعده ، والوضوء

(١) تقدم ذكرهما في صدر المقام .

وإذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الاخذ بالقدر المتيقن (١)

متخلل بينها ومانع من صدق المبادرة ، إلا ان يكون بحيث لا يمنع عن صدق المبادرة عرفاً أو توضحاً حال المشي من مكان الفسل إلى مكان الصلاة بحيث لا يشغل زماناً زائداً على ما يشغله المشي إليه .

ما هو الوظيفة عند العجز عن الاختبار :

(١) ذكر (قده) ان المرأة إذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها أن تحاط بالاختبار بالقدر المتيقن في مقام الامثال وهو المحتمل الاكثر وهو الذي عبر عنه صاحب الجواهر (قده) بأسوء الاحتمالات ، فمع دوران الامر بين القليلة والكثيرة تأخذ بالكثيرة ، وإذا دار الامر بين القليلة والمتوسطة تأخذ بالمتوسطة إلا أن تكون لها حالة سابقة فتأخذ بها حينئذ .

وما افاده (قده) لم يظهر لنا وجهه وذلك لانه إذا قلنا بان الاختبار واجب طريقي وهو الذي اختاره الماتن (قده) حيث ذكر انها إذا صلت من غير اختبار بطلت إلا مع مطابقة الواقع ، فان الاختبار لو كان واجباً شرطياً بطلت صلاتها عند عدم الاختبار مطلقاً لفقدتها للشرط .

فاما أن نقول ان الوجوب الطريقي يختص بحال التمكّن لانه للظاهر من قوله « تستدخل أو تمسك القهنة » (١) فان الوجوب الطريقي

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٢ و ٣

إلا أن تكون لها حالة سابقة من القلة أو التوسط فتأخذ بها.

كأوجوب النفسى مشتمل على البعث والتحرك وان كان البعث في الواجب الطريقي بداهي امر آخر غير الايمان به في نفسه .

وقد ذكرنا ان الوجوب للنفسى يختص بحال الاختيار فيكون الوجوب الطريقي كذلك ومعه لا مانع من الرجوع إلى الاصول العملية في حال عدم للتمكن من الاختيار لان ما دل على وجوب الاختبار دل على تخصيص ادلة الاصول الحاقاً للشبهة الموضوعية في المقام بالشبهة الحكيمية .

إلا أن ذلك انها هو في موارد وجوب الاختبار وقد فرضنا اختصاصه بحال الاختيار وحيث لا وجوب للاختبار في حال الاعتذر فلا مانع من الرجوع في تلك الحالة إلى الاصول ، وعليه فلا وجه لقوله بوجوب الاحتياط والاخذ بالمقدار المتيقن في مقام الامتثال .

بل مقتضى الاصل عدم كون الاستحاضة متوسطة أو كثيرة وذلك لوضوح أن الدم انما يخرج عن المرأة تدريجاً فيصيب الدم ظاهر للكرفس ابتداءً ثم يثقبه ثم يتجاوز عنه لاستحالة للطهرة وهو ظاهر .

فاذا علمنا بخروج الدم وشككتنا في ثقبه أو تجاوزه ، فبما انهما عنوانان وجوديان مسبوقان بالعدم فنستصحب عدمها وبه يحكم على عدم كون الاستحاضة متوسطة أو كثيرة فلا وجه للاحتياط .

واما إذا قلنا بان الوجوب الطريقي كالوجوب الشرطي غير مختص بحال التمكن بل ثابتان حتى في حال عدم التمكن من الاختبار فيصح ما افاده (قده) من الاحتياط والاخذ بالمقدار المتيقن في مقام الامتثال لان ادلة وجوب الفحص مانعة عن جريان الاصول تخصيصاً في ادلتها كما قدمناه .

إلا انه لا يجتمع مع ما استثناه بقوله « الا ان تكون لها حالة سابقة » وذلك لما عرفت من ان المرأة دائماً لها حالة سابقة اي-سابقة القلة- إلا فيما اذا كانت الاستحاضة متصلة بالحيض وكان الحيض كثيراً فترجع إلى استصحاب الكثرة .

بمعنى انها وان كانت تعلم بكون الدم الخارج منها في زمان الشك ابتداءً قليلاً - اي انما اصاب القطنه فقط - لكنها لا تدري انها تتمقب بالقطرات الاخرى حتى تكون كثيرة او لا تتمقب بالقطرات الاخرى، وبما انها كانت سابقاً متمقبه بالقطرات الاخرى فهصدق عرفاً ان المرأة كان دمها كثيراً سابقاً والآن كما كان سابقاً ، والوجه في ان لها حالة سابقة للقلة هو ان خروج الدم تدريجي لا محالة وقد فرضنا أن أدلة الاختبار شاملة لصورة عدم التمكن منه وهي مخصصة لأدلة الاصول في كلتا الحالتين فما معنى رجوعها الى حالها السابقة، فما افاده خبر تام. والصحيح ما ذكرنا من اختصاص الوجوب الطريقي بحال التمكن ومعه اذا لم يمكنها الاختبار تأخذ بالمقدار المتيقن في مقام التكليف - لا الامتثال - وهو المحتمل الأقل لاستصحاب عدم تقب الدم الكرسف أو عدم تجاوزه عنه .

ولا يكفي الاختبار قبل الوقت (١) إلا اذا علمت بعدم تغير حالها إلى ما بعد الوقت .

(مسألة ٥) : يجب على المستحاضة (٢) تجديد الوضوء لكل صلاة ولو نافلة وكذا تبديل القطننة أو تطهيرها ، وكذا الخرقه اذا تلوثت ، وغسل ظاهر الفرج إذا اصابه الدم ،

عدم كفاية الاختبار قبل الوقت :

(١) وذلك لأن ظاهر الروايتين (١) ان الاختبار واجب فيما اذا أرادت الصلاة بعد اغتسالها من الحيض حتى ترى انها متوسطة أو كثيرة لتفتسل فاللازم أن يقع الاختبار فيما اذا أرادت الاغتسال وللصلاة ، ولما قدمنا ان الاغتسال لا يجوز لها قبل الوقت فلا مناص من أن يكون اختبارها بعد الوقت إلا أن يفرض اختبارها في آخر جزء متصل بالوقت بحيث يدخل الوقت باتمام الاختبار حتى تغسل وتصل لكنه فرض عقلي لا وقوع له خارجاً بحسب العادة .

(٢) تقدم للكلام في جميع ما ذكره في المقام سابقاً فلا نعيده .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١٤٠٨ .

لكن لا يجب تجديد هذه الاعمال للاجزاء المنسية (١) ولا لسجود السهو إذا أتى به متصلاً بالصلاة (٢) بل ولا لركعات الاحتياط للشكوك (٣) بل يكفيها اعمالها لاصل الصلاة.

عدم وجوب اعمال المستحاضة لغير الصلاة :

(١) لما قدمناه سابقاً من انها اجزاء الصلاة - على تقدير نقصها - هاية الامر أن مكانها وزمان اتيانها قد تبدل ، وقد أتت بالاعمال للصلاة واجزائها فلا يجب اتيانها للاجزاء المأني بها بعد الصلاة المعبر عنها بالاجزاء المنسية :

(٢) اما لعدم اشتراط الطهارة فيه مطلقاً أو لانها من توابع الصلاة والافتسال والوضوء ايا يجبان للصلاة مع ما لها من التوابع وقد أتت بها ولا يجبان لخصوص الصلاة ومعه لا وجه للاتيان بها لسجود السهو .

(٣) لما ذكرناه في بحث الاستصحاب عند التكلم في صحبة زرارة الواردة فيمن شك في ركعات الصلاة وانها ثنتان أو اربع ونحو ذلك حيث قلنا ان للركعات الاحتياطية جزء حقيقي للصلاة لكن لا لمطلق المكلفين فانهم هل قسمين .

قسم يجب في حقهم الصلاة وركعاتها من غير ان يتوسط بينها السلام وهم من لم يطرأ عليهم الشك في صلاتهم :
وقسم يجب عليهم للصلاة مع الفصل في ركعاتها بالسلام، وموضوع

هذا الحكم هو الذي يشك في الاتيان بالركعات بشرط ان لا يكون آتياً لها في الواقع فالذي يشك في الاتيان ولم يكن آتياً لها واقماً فوظيفته بحسب الواقع هو الصلاة مع الانفصال والاتيان ببعض ركعاتها منفصلاً .
لا أن ذلك مجرد حكم ظاهري (والشك) في الاتيان بالركعات امر وجداني فاذا احرز بوجوده انه شك في الاتيان فيمكنه احرار عدم اتيانه لها واقماً بالاستصحاب فبضم الوجدان إلى الاصل يثبت ان الركعات الاحتياطية جزء حقيقي من الصلاة .

ومع كونها من اجزاء الصلاة التي توضأت أو اغتسلت (المستحاضة) لاجلها لا وجه للاغتسال أو التوضوء لها ثانياً فركعات الاحتياط لا تحتاج إلى تجديد الغسل ولا الوضوء بلا فرق في ذلك بين صورتني عدم انكشاف الخلاف في الاستصحاب - اعني استصحاب عدم الاتيان بالركعات المشكوكه - وانكشافه هـ

لان صلاة الاحتياط اذا ظهر بعدها ان المكلف كان آتياً بالركعات المشكوك فيها وان كانت تقع نافلة لا عمالة والنافلة صلاة مستقلة لا بد لها من الوضوء والغسل إلا انها لا تحتاج اليهما في مخصوص المقام وذلك لقصور الدليل عن الشمول لما حكم بكونه نافلة بعد الاتيان به - كما في المقام - .

لأن صلاة الاحتياط انا يحكم بكونها نافلة بعدما ينكشف عدم نقصان الصلاة واما قبل ذلك فلا لأنها كانت من الابتداء محكومة بكونها جزءاً من الصلاة بحكم الاستصحاب لما ذكرناه من ان مقتضى الاستصحاب عدم الاتيان بالركعة المشكوك فيها واقماً ، ومعها يجب عليها أن تأتي بها مع الانفصال هـ

نعم لو ارادت اعادتها احتياطاً أو جباةً وجب تجديدها (١).

فان مقتضى الاستصحاب وان كان هو الاثيان بها متصلة إلا ان وظيفة المكلف تبديك حيثل الى الانفصال فلا بد من الاثيان بها مع الانفصال .
فتمحصل : ان ادلة وجوب الوضوء أو الغسل لكل صلاة قاصر الشمول للمقام ، وهذا هو الوجه في عدم وجوبها لصلاة الاحتياط ، لا ما ربما يتوهم من ان صلاة الاحتياط على تقدير نقص الصلاة جزء لها فلا تحتاج الى تجديدها ، وعلى تقدير تماميتها تقع زائدة ولا يضر بطلانها بصحة الصلاة .

فان ذلك مندفع بما ذكرناه في محله من ان صلاة الاحتياط يعتبر فيها ان تكون صحيحة في نفسها على كل حال ، واما ما يكون صحيحاً على تقدير نقص الصلاة وفساداً على تقدير تماميتها فلا دليل على كونها جارية لنقص الصلاة المأمي بها - على تقدير نقصانها - ومعها لا يمكن الاقتصار عليها بوجه .

وجوب تجديد الاعمال في الصلاة المعادة ،

(١) أما الصلاة المعادة احتياطاً فقد تكون واجبة كما إذا حكم ببطلان المأمي به من الصلاة لاجل الشك في صحتها أو في الاثيان ببعض اجزائها وعدم جريان قاعدة الفراغ أو التجاوز في حقها لاجل الغفلة حال العمل أو للقطع الوجداني بالبطلان فالاحتياط واجب بالاعادة حيثل . وقد تكون مستحبة كما اذا شك في صحتها بعد الفراغ عنها أو في

ركوعها بعد ما دخلت في السجود فان مقتضى قاعدة التجاوز والفراغ وان كان صححة ما أنت به إلا أن التحفظ عن البطلان الواقعي بترك الركوع والاحتياط مستحب في نفسه :

أما المعادة الواجبة فلا ينبغي الاشكال في انها هي الصلاة الأولية المحكومة بالبطلان وليست صلاة مغايرة لها ، فعلى تقدير القول بعدم وجوب المبادرة الى الصلاة فلا شبهة في عدم وجوب الوضوء أو الغسل لها . واذا قلنا بوجوبها فلا يبعد عدم وجوب تجديدها أيضاً وذلك لأن المراد بالمبادرة ليس هو المبادرة الحقيقية الفعلية بل المراد بها هي الفورية العرفية وعدم التواني في الامتثال ، ومن ثمة لا يجب عليها الصلاة في المغتسل بعد غسلها بل يجوز لها أن تأتي إلى غرفتها وتصلي فيها فالاشتغال بالمقدمات العادية أو الشرعية للصلاة ليس مانعاً عن صدق المبادرة بوجه . وعليه فاشتغالها بالصلاة المحكومة بالبطلان بعدها لا يعد منافياً للمبادرة الواجبة بوجه لعدم توانيها في الامتثال فحالها حال المقدمات .

واظهر من ذلك ما او حكم ببطلانها في اثناء الصلاة كما لو شكت بين الثلثين والثلاث قبل اتمام السجدين فان مثله لا يكون مانعاً عن صدق المبادرة يقيناً فلا يجب عليها اعادة الوضوء والغسل ثانياً ، نعم إذا فصلت بينها بزمان كما إذا اعادت بعد ساعة أو ساعتين وجب عليها الوضوء والغسل جديداً .

واما المعادة استحباباً فهي على عكس المعادة الواجبة ولا اشكال في وجوب تجديد الغسل أو الوضوء لها على كل حال - قلنا بوجوب المبادرة أم لم نقل - وذلك لانها صلاة مستحبة مغايرة للصلاة التي

اغتسلت أو توضأت لأجلها ، وقد دلت الاخبار (١) المتقدمة على وجوبها لكل صلاة .

وسياتي الوجه في توضيح وجوب الغسل لها مع ان النوافل لا يجب فيها الغسل في الاستحاضة وانما يجب فيها الوضوء لكل صلاة فقط . اللهم إلا على مسلك فاسد وهو جواز تبديل الامتثال بالامتثال وان المكلف يمكن من رفع امتثاله السابق وجعله كالعهد بالامتثال الجديد فان الصلاة المعادة هي الصلاة الاولى فيبني وجوب الغسل أو الوضوء لها على القول بوجوب المبادرة وعدهم وبأن في ما قدمناه إلا انا ذكرنا في بحث الاجزاء ان الامتثال بعد الاثبات بالمأمور به أمر عقلي وليس اختياره بيد المكلف ليرفعه ويبدله فالامتثال خير قابل للتهديل بوجه .

واما الصلاة المعادة جماعة اماماً أو مأموماً فقد ظهر حكمها مما بيناه فانها صلاة مستحبة مغيرة للصلاة التي اغتسلت أو توضأت لأجلها فلا مناص من الوضوء أو الغسل لها مطلقاً - قلنا بوجوب المبادرة أم لم نقل - اللهم إلا على القول بجواز تبديل الامتثال بالامتثال وقد هرقت ما فيه :

وتوضيح ما ذكرناه ان الصلاة المعادة المستحبة فرادى كانت ام جماعة اماماً أو مأموماً وان كانت نافلة ولا يجب الغسل للنوافل كما مر بل يجب فيها الوضوء فقط ، إلا انها تمتاز في المقام عن بقية النوافل بما ستمعرفه فنقول :

ان الصلاة المعادة استحبها ان كان قد فصل بينها وبين الصلاة المأني بها

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة .

وجوباً فصلاً زمانياً فلا اشكال في لزوم اعادة الوضوء والغسل لها .
 اما للوضوء فلانه معتبر لكل صلاة - فريضة كالت ام نافلة - وما
 أتت به من الوضوء للفريضة غير كاف للنافلة لوجوب المبادرة والمفروض
 انها فصلت بينها زماناً .

واما للغسل فلأن النوافل وان كان لا يجب فيها الاغتسال كما مر
 إلا ان النافلة في المقام انها يؤتى بها احتياطاً وبداعي التحفظ على الأمور
 به الواقعي على تقدير وجود خلل في الصلاة المأني بها واقعاً فهي نافلة
 معنونة بعنوان صلاة الظهر مثلا وأنى بها بعنوان كونها تداركاً للواقع
 وعليه فلاهد أن تشتمل على جميع الأمور المعتبرة في الواجبة من الغسل
 والوضوء وغيرهما ، إذ مع كونها فاقدة للغسل أو لغيره لا يمكن أن
 تكون موجباً للتحفظ على الواقع وتداركاً له بل لا يصح اطلاق
 الاحتياط عليها :

وأما اذا لم يفصل بينها وبين الصلاة الواجبة فصلاً زمانياً فيحتمل
 أيضاً وجوب اعادة كل من الغسل والوضوء للمعادة احتياطاً ، وذلك
 لما اشرنا اليه من انها وان كانت نافلة إلا انها معنونة بعنوان كونها
 صلاة الظهر مثلا على تقدير وجود خلل في المأني به فلا يمكن أن
 تكون تداركاً وموجباً للتحفظ على الواجب الواقعي إلا فيما اذا كانت
 مشتملة على جميع الأمور المعتبرة في الواجب من الغسل والوضوء :

وبعبارة اخرى: إن لصلاة الظهرين فردين منها وجوبية ومنها صلاة
 ظهر استحبابية ومقتضى اطلاق ما دل (١) على انها تغتسل لصلاة
 الظهر أو الظهرين عدم الفرق بين الظهر الواجبة والمستحبة ولهذا تجب

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة :

(مسألة ٦) : إنما يجب تجديد الوضوء والاعمال المذكورة اذا استمر الدم (١) فلو فرض انقطاع الدم قبل صلاة الظهر يجب الاعمال المذكورة لها فقط ولا تجب للعصر ولا للمغرب والعشاء، وان انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط وهكذا . بل اذا بقي وضوؤها للظهر إلى المغرب لا يجب تجديده أيضاً مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر .

في المعادة احتياطاً من اعادة الغسل والوضوء لها مطلقاً وإن لم يجب الغسل في النوافل .

ومن هذا يظهر الكلام في المعادة جماعة اماماً أو مأموماً فانها وان كانت نافلة إلا انها لما كانت معنونة بعنوان الظهر أو غيرها فلاجل ذلك اعتبر فيها كل من الغسل والوضوء نعم في المعادة الواجبة لا تجب اعادتها لانها هي الصلاة الاولى بعينها إلا ان يوصل بينهما فصلاً زمانياً .

شرطية استمرار الدم في وجوب التجديد ١

(١) في المقام مسألتان :

و احدهما ، : أن المرأة إذا رأت الاستحاضة الكثيرة مثلاً لحظة وآنأما وانقطعت بعد ذلك فهل يجب عليها أن تغسل لكل صلاة أو صلاتين والوضوء لكل منها على المشهور أو الغسل فقط على مسلكتنا ،

أو يكفي الغسل أو مع الوضوء للفريضة الواقعة بعدها فحسب ؟
 • ثانيها : ان المرأة إذا رأت الاستحاضة الكثيرة مثلاً قبل
 صلاة الفجر فاغتسلت وتوضأت لها فصلت ثم بعد ذلك انقطع دمها
 فهل يجب عليها الاغتسال للفريضة الواقعة بعدها أو لا يجب ؟
 أما المسألة الثانية : فيأتي التعرض لها في كلام المانن (قده) ولننظر
 فيها بالوجوب لاطلاق صحبة عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت
 أبا ابراهيم (ع) عن امرأة نفست إلى ان قال : وان كانت صلبة
 فلتغتسل ولتصل ، (١) وصحبة ابن نعيم الصحاف حيث ورد فيها :
 • فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف
 فلتوضأ ولتصل عند وقت كل صلاة ، (٢) فان مفهومها المصرح به
 بعد ذلك بقوله • فان طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها
 الغسل ، يدل على أن المرأة إذا رأت الاستحاضة الكثيرة بين الظهر
 والمغرب وجب عليها الاغتسال للمغرب ولا تكتفي فيها بالوضوء وهو
 الذي يقتضيه اطلاق الصحبة الاولى أيضاً كما عرفت (تؤخر هذه
 وتغسل لها غسل واحد) .

وأما المسألة الاولى : فهي التي تعرض لها في المقام فنقول : ذهب
 صاحب الجواهر (قده) إلى أن رؤية الاستحاضة لحظة كافية في
 وجوب الاغسال الثلاثة أو الخمسة في الاستحاضة الكثيرة اولا مخافة
 محرق الإجماع وذلك لاطلاق الاخبار فان المستفاد منها أن الاستحاضة
 حدث تحققه يقتضي الاغسال الثلاثة أو الخمسة .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب • من أبواب النفاص ح ٢ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب من أبواب الاستحاضة ح ٧ .

ولكن الصحيح أن الاستحاضة لا توجب حينئذ إلا غسل الانقطاع ولا تجب معها الاغسال الثلاثة بوجهه وذلك لان الموضوع لوجوب الاغسال الثلاثة في جملة من الاخبار (١) هو المرأة المستحاضة - لا ذات المرأة - وهي غير صادقة مع الانقطاع ، نعم ورد في بعض الاخبار ان المرأة إذا رأت الدم دمًا صبيبيًا فلنغتسل في وقت كل صلاة (٢) . ويمكن ان يقال : ان مقتضى اطلاقها وجوب الاغسال الثلاثة بمجرد رؤية الاستحاضة ولو آنأما - ولكن يرد ان الاخبار الدالة على أن الاغسال الثلاثة من وظائف المستحاضة قرينة على ان المراد بالمرأة إذا رأت الدم صبيبيًا في هذه الرواية هو المرأة ذات الدم والمستحاضة لا مجرد الرؤية ولو آنأما .

وثانيًا ، ان العسك باطلاق الرواية امر لا محصل له ، أفهل يمكن ان يقال : ان مجرد رؤية الاستحاضة ولو آنأما موجبة للاغسال الثلاثة إلى الابد كما هو ظاهر الرواية ؟ فالاطلاق غير مراد قطعاً وتقييده بيوم أو يومين أو أكثر لا معنى له فيتمين ان يكون المراد بالمرأة في الرواية هي المستحاضة ذات الدم كما ذكرناه بل يدل على ذلك ما ورد في بعض (٣) الروايات ومن انها تقدم هذه وتؤخر هذه ، إذ لو كان الدم منقطعاً لم يكن أي موجب لتقدمها الصلاة وتأخيرها الصلاة الاخرى بل لها الايمان بها في أي وقت شئت ، ومنه يعلم ان الاغسال وظيفة المرأة

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة :

(٢) الوسائل الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١١ :

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ وغيره .

(٤) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

(مسألة٧) : في كل مورد يجب عليها الغسل والوضوء
يجوز لها تقديم كل منهما (١) لكن الأولى تقديم الوضوء (٢).

ذات الدم وهي التي تجمع بينها بالتقديم والتأخير .
هذا كله في الكثرة ومنه يظهر الحال في المتوسطة وانها اذا رأت
الدم لحظة سواء كانت كثرة قبلها أم لم تكن لا يجب عليها الاغسل
وضوء للفريضة الآتية كما يأتي واما في غيرها فلا يجب ان تتوضأ لكل
صلاة بل لها أن تأتي بذلك الوضوء جميع فرائضها إذا لم تحدث بمحدث ناقض
للوضوء . وكذا المستحاضة القليلة فانها انما تتوضأ للفريضة التي بعدها
وحسب ولا تتوضأ بعدها لكل صلاة بل لها أن تكتفي بالوضوء الواحد
في جميع صلواتها ما لم تحدث بمحدث ناقض جديد .

(١) كما في المستحاضة المتوسطة وكذا الكثرة بناءً على ما هو المشهور
من وجوب الوضوء فيها مسح الغسل . والوجه في جواز تقديم كل
منها اطلاق الاخبار (١) الواردة في انها تتوضأ وتغتسل وتصلي لعدم
تقيد الغسل أو الوضوء فيها بكونه واقعاً قبل الآخر أو بعده حتى انها
لو اغتسلت ترتيباً جاز لها ان تأتي بالوضوء في اثناء غسلها .

اولوية تقديم الوضوء :

(٢) لما ورد من ان الوضوء بعد الغسل بدعة ، فخرجاً عن احتمال

(١) الوسائل : الجزء ١ باب ٣٣ من أبواب الجنابة ح ١٠٩ و١٠٥ .

البدعة الاولى تقديم الوضوء على الغسل وذلك لما قدمناه من عدم تأميته فليراجع .

وعلى تقدير تأميته فالنسبة بينه وبين ما دل على جواز الجمع بين الغسل والوضوء في الاستحاضة لسبب العموم والخصوص المطلق لدلالة الاعتبار على عدم حرمة الوضوء بعد الغسل في المقام فان العبارة باطلاق دليل المخصص لا للعام وهو قد دل على جواز الوضوء قبل الغسل وبعده في الاستحاضة .

وتوضيح ذلك : ان المراد بجملة ان للوضوء بعد الغسل بدعة ان اريد بها ان الغسل يغني عن الوضوء فالوضوء الواقع بعد الغسل لا امر له فيقع بدعة لا محالة كما هو الظاهر منها .

فهي اجنبية عن محل الكلام لما عرفت من دلالة الاخبار على عدم اخفاء الغسل عن الوضوء في المقام فهو تخصيص من عموم اخفاء الغسل عن الوضوء فلا دلالة لها على بطلان الوضوء الواقع بعد الغسل في الاستحاضة . وان اريد بها ان الغسل يشترط في صحته ان يقع بعد الوضوء فلو وقع الوضوء بعده وقع الغسل باطلا مع وقوع الوضوء صحيحاً لعدم اشتراطه بشيء .

ففيه : أن اللزوم على تقدير ارادة ذلك ان يقال الغسل قبل الوضوء بدعة لان الوضوء بعد الغسل بدعة فلا وجه لاحتمال ارادة ذلك من تلك الجملة . واما إذا اريد بها ان الوضوء يشترط في صحته ان يقع قبل الغسل بحيث لو وقع بعده بطل لعدم الامر به فحيثئذ وان امكن ارادته من الجملة المذكورة إلا انا نسأل عن ان المكلف إذا اغسل قبل للوضوء وتوضأ بعد ذلك فهل يجب اعادة الغسل الاول أو لا يجب لوقوعه صحيحاً .

فان قلنا بوجود اعادة الغسل فهو يرجع إلى الاحتمال المتقدم من اشتراط كون الغسل واقعا بعد الوضوء بحيث لو وقع قبل الوضوء بطل وقد عرفت فساد ارادته من الجملة المذكورة :

وان قلنا بعدم وجوب اعادة الغسل لانه غير مشروط بشيء بل وقع صحيحاً والمشروط هو الوضوء فامتنع امثال الامر بالوضوء واستعمال التكليف به لانه تكليف بما لا يطاق حيث لا يتمكن المكلف من امثاله إذ المفروض انه اغتسل قبل الوضوء فلا يمكنه ايقاع للوضوء قبل الغسل لانه تحقق اولاً، وحكمتنا بصحته فلو توضع بعد ذلك فهو من الوضوء بعد الاغتسال . فتحصل ان الجملة المذكورة لا يمكن ان يراد بها سوى ان للغسل يغني عن الوضوء .

وعليه فهي اجنبية عن المقام لدلالة الاخبار على عدم اغناء الغسل في الاستحاضة عن الوضوء وعدم كون الوضوء بدعة .

هذا كله فيما إذا اوجبنا الوضوء مع الغسل واما إذا لم نقتض بالوجوب بل اعتبرناه احتياطاً كما في الاستحاضة الكثيرة إذا قلنا بالاحتياط فلا يجوز تقديم الغسل على الوضوء وهذا لا من جهة ان الوضوء بعد الغسل بدعة إذ معه يمكن الاتيان به رجاءً ولا يكون الوضوء بدعة .

بل لما اعتبرناه من المبادرة إلى الصلاة بعد الطهارة فانه يعمل ان لا يكون الوضوء واجباً مع الغسل في الكثيرة واقعاً ومعه لا تحقق المبادرة لتخلل الوضوء بينها وبين الاغتسال .

(مسألة ٨) : قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء والغسل المبادرة إلى الصلاة ، لكن لا ينافي ذلك اتيان الاذان (١) والاقامة والادعية المأثورة ، وكذا يجوز لها اتيان المستحبات في الصلاة ولا يجب الاقتصار على الواجبات ، فاذا توضأت واغتسلت اول الوقت واخرت الصلاة لا تصح صلاتها إلا إذا علمت بعدم خروج الدم وعدم كونه في فضاء الفرج (٢) أيضاً من حين الوضوء إلى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه ولو كان انقطاع فترة .

وجوب المبادرة بعد الطهارة :

(١) كما لا ينافي اتيانها بمسائر المقدمات كلها من الغتسل إلى مصلاها ونحوه ، وذلك لان الواجب من المبادرة حسبما يستفاد من الاخبار انها هو المبادرة العرفية بمعنى عدم التأخير والتواني عرفاً لا المبادرة العقلية ، والاشتغال بالمقدمات لا ينافي المبادرة العرفية بوجه لعدم كونها تأخيراً وتوانياً عرفاً .

(٢) والوجه في ذلك : ان المستفاد من مثل قوله (ع) « تقدم هذه وتأخر هذه » (١) وغيره من الاخبار الواردة في المقام أن المبادرة

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاحتحاضة ح ١ خبره .

(مسألة ٩) : يجب عليها بعد الوضوء والغسل التحفظ من خروج الدم (١) بحشو الفرج بقطنة أو غيرها وشدها بخرقه فان احتبس الدم وإلا فبالاستنثار - أي شد وسطها بتكة (مثلاً) وتأخذ خرقه أخرى مشقوقة الرأسين تجعل احدهما

أما يجب تحفظاً على خروج الدم زائداً على المقدار المعلوم تخصيصه من ناقضية الدم .

فان الدم الخارج من المستحاضة حدث لاقض للطهارة وأنا خصصنا ناقضيته بمقدار اغتسال المرأة وتوضؤها وصلاتها ، ومعه لا يسد من الاقتصار على المتيقن تخصيصه وهو صورة اتيانها بالصلاة بعد طهارتها من غير تأخير وتوان دون ما إذا اخرتها .

وهذا إنما يختص بصورة خروج الدم من المستحاضة وأما إذا انقطع ساعة أو اقل أو أكثر ولو انقطع فترة فلا حدث ولا ناقض لطهارتها ليكتفي في الخروج عن ناقضيته بالمقدار المتيقن ، ومعه لا دليل على وجوب المبادرة فلها ان تؤخر صلاتها إلى ساعة أو اقل أو أكثر وتصلي بعد ذلك بالغسل أو الوضوء السابقين .

وجوب التحفظ من خروج الدم : -

(١) استدل عليه بالاخبار (١) الآمرة بالأحشاء والاستنثار وادخال

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة :

قدامها والاخرى خلفها وتشدهما بالتكة - أو غير ذلك مما

قطة بعد قطة وغيرها مما هو بهذا المضمون: وذكروا أنها اذا قصرت في الاحتفاظ فمخرج منها الدم بطلت صلاتها بل وحسبها أيضاً . هذا . والظاهر عدم وجوب ذلك بخصوصه على المرأة وذلك لأن الأمر بالاحتشاء والاستنفار وغيرها لا يحتمل أن يكون أمراً موابياً نفسياً بأن يكون ذلك من الواجبات النفسية في حق المرأة تعاقب على تركها ولا نعهد قائلًا بذلك أيضاً ، وإنما هو ارشاد الى عدم خروج الدم من المستحاضة وهذا لعله مما لا كلام فيه .

وإنما الكلام في ان الدم بنفسه وبما هو مانع عن الصلاة بحيث لو خرج عن المرأة من دون أن يصيب شيئاً من بدنها وثيابها أوجب بطلان صلاتها ، أو أن خروج الدم إنما يوجب البطلان من جهة مانعية النجاسة في الصلاة لاشتراطها بالطهارة الحديثة والحديثة معاً .

والظاهر من الأخبار الآمرة بالاحتشاء في المقام والذي يساعد عليه الارتكاز هو الثاني وان خروج الدم بما هو دم لا يضر بحالها وإنما يضرها من جهة تلويثه بدنها ولباسها ، والأخبار اما ظاهرة في ذلك واما انها محملة لذلك واما كونها ظاهرة في أن خروج الدم بما هو مانع عن الصلاة فلا .

وعلى ذلك فليس هذا شرطاً مختصاً بالمستحاضة بل هي كغيرها من المكلفين وهذا لا يحتاج في اشتراطه الى الاستدلال بالروايات بل لو لم تكن هناك رواية كنا نلتزم بذلك لاشتراط الصلاة بالطهارة الحديثة لا أن صلاة المستحاضة تزيد على صلاة غيرها .

يجبس الدم فلو قصرت وخرج الدم اعادت الصلاة (١)
بل الاحوط اعادة الغسل (٢) أيضاً ، والاحوط كون

فهذا الاشتراط لا اساس له في المقام ومعه اذا خرج الدم منها في
اثناء غسلها أو بعده وغسلت ظاهر فرجها وثيابها المقلوثة به صح
غسلها وصلاتها

ومن ذلك يظهر انها لو لم تزل الدم عن بدنها أو لباسها أو أنه
خرج في اثناء صلاتها وتلوث به بدلها ولباسها لا تبطل بذلك سوى
صلاتها وأما غسلها فهو مما لا موجب لبطلانه بوجه .

لعم اذا خرج منها الدم بعد غسلها وبطلت صلاتها وبعد الفصل
بزمان أرادت ان تعيد صلاتها وجب عليها ان تعيد غسلها أيضاً لكنه
للبطلانه بخروج الدم بل للاخلال بالمهارة الواجبة في حق المسعاهمة ،
فتحصل بأنه لا دليل على ان خروج الدم مبطل للصلاة أو الفصل
تعبداً وانما هو مبطل للصلاة على طبق القاعدة لاستلزامه الغلوث ونجاسة
البدن والثياب ، ومن هنا لو صلت بعد غسلها أو أعادتها بعد خروج
الدم من غير فصل زمني مخل بالمهارة العرفية لم يجب عليها اعادة
غسلها لاعتبار الوحدة بين طهارتها وصلاتها بالاتصال .

(١) لما مر من اشتراطها بالخلو من النجاسة الخبثية .

(٢) قد عرفت عدم وجوبه واما الاعادة الاستحبابية فهي مطلب آخر.

ذلك بعد الغسل (١) والمحافظة عليه بقدر الامكان تمام
النهار اذا كانت صائمة (٢) .

احوطية كون الاحتشاء بعد الغسل :

(١) لم يرد بذلك الاشكال في جوار الاحتشاء قبل الوضوء والاعتسال
وذلك للقطع بانها اذا احتشت قبلها ومنعت عن خروج الدم فلا دم
حال الغسل والوضوء ليكون فيه شائبة اشكال :
بل نظر بذلك الى انها لو اغتسلت قبل الوضوء الاحوط أن تحتشي
بعد الغسل لثلا يخرج منها الدم حال الوضوء ويحتمل كونه مائلاً واما
مخروجه حال الاعتسال فهو غير مانع قطعاً لما دلت عليه الاخبار (١)
من انها تغتسل فتحتشي بمعنى انها رخصت في الاحتشاء بعد الغسل فلو
خرج منها الدم حال الاعتسال فهو غير مانع عن الغسل بمقتضى الاخبار
ولكنك عرفت مما ذكرناه أن هذا الاحتياط مما لا محل له لعدم
كون الدم بما هو هو موجباً لبطلان الصلاة والطهارة وانما يوجب بطلان
الصلاة خاصة فيما إذا اوجب التلويت :

المحافظة على عدم خروج الدم :

(٢) ان كان نظرهم في ذلك الى أن صحة صوم المستحاضة يشترط

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة .

فيها أن تأتي باغسالها ومع خروج الدم في أثناء النهار يبطل غسلها
فيبطل صومها ٥

ففيه : ان ذلك أخص من المدعى لأننا إذا فرضنا أن الدم خرج
قبل صلاة الظهر بان اغتسلت للفجر وصلت وبعد ذلك خرج منها
الدم فوظيفتها حينئذ ليست إلا الاغتسال للظهرين والعشائين ولا يجب
عليها الاغتسال لصلاة الفجر ليكون بطلانه مرجحاً بطلان صومه .

وكذا الحال فيما اذا قلنا ان خروج الدم لا يوجب بطلان غسلها
- كما بينا عليه - فانه لا يبطل غسلها ليبطل صومها ، بل لو قلنا بانه
يقتضي بطلان غسلها أيضاً لا نلتزم ببطلان صومها بل هذا يقتضي أن تعيد
غسلها ثانياً لا انه يقتضي بطلان صومها ٥

وان كان نظرهم في ذلك الى ان دم الاستحاضة حدث ناقض للصوم
كدم الحيض والتعمد للقاء على الجنابة ومع خروجه يبطل صومها فيجب
عليها قضاؤه ٥

فيدفعه ٥ ان قياس دم الاستحاضة بدم الحيض مع الفارق لأن
الجنائز غير مكلفة بالصيام ليكون الدم ناقضاً لصيامها ، والمستحاضة
مأمورة بالصلاة والصيام .

وقياسه بتعمد البقاء على الجنابة يحتاج الى دليل ولا دليل على انه
مثله موجب للانتقاض بل الدليل على عدم الانتقاض موجود وهو اطلاق
ادلة (١) حصر النواقض وان الصائم لا يضره ما صنع إذا اجتنب
اربع مخصال ، وليس منها خروج اندم فلي المقدار الذي دل الدليل
على ناقضيته نرفع الیداعن اطلاقها ، ويبقى - بالاضافة الى غيره -

(١) الوسائل: الجزء ٧ باب ١ من أبواب ما يمك عنه الصائم ح ١ .

(مسألة ١٠) : اذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاة الليل فالاحوط تأخيرها الى قريب الفجر فتصلي بلا فاصلة (١).

سليماً عن التقييد . هذا .

ويدل عليه ما استدللنا به في غير مورد من ان نفس عدم الاشتهار في المسائل عامة البلوى دليل على عدم ثبوت الحكم ، واستحاضة النساء وصومهن من المسائل التي نعم بها البلوى فلو كان خروج الدم منهن ناقضاً لصومهن أو كان التحفظ على عدم خروجه شرطاً الى آخر النهار لشاع ذلك وظهر ووردت فيه روايات وتعرض له الأصحاب وقد عرفت انه لم يرد ذلك في شيء من الادلة .

الاحوط تأخير صلاة الليل الى قرب الفجر :

(١) تقدمت هذه المسألة عن قريب وقلنا ان اغتسال المستحاضة لاهد من وقوعه بعد الفجر فلا يجزي الاغتسال قبله وان الاغتسال لصلاة الليل أو لغيرها من النوافل لم تثبت مشروعيته ، وهى تقدير مشروعيته فلا دليل على كونه مجزياً عن الغسل الواجب سواء أصلت بدون فاصلة أم لم تصل .

(مسألة ١١) : اذا اغتسلت قبل الفجر لغاية أخرى
ثم دخل الوقت من غير فصل يجوز لها الاكتفاء به
للصلاة (١) .

(مسألة ١٢) : يشترط في صحة صوم المستحاضة على

بعد الوقت يجوز الاكتفاء بالغسل قبله :

(١) هذه المسألة تتضمن فرعين :

« احدهما » : جواز اغتسال المستحاضة لغاية أخرى قبل الفجر
أو الظهر أو العشاءين كما اذا ارادت ان تمس الكتاب العزيز أو تأتي
بغاية أخرى مشروطة بالطهارة ، ويأتي الكلام عليه في أواخر بحث
الاستحاضة ان شاء الله .

و « ثانيها » : كونه كافياً عن الغسل للفجر بعد الوقت اذا وصلت
من دون فصل وقد ظهر حكمه مما بيناه آنفاً وقلنا ان الغسل للفريضة
يعتبر وقوعه بعد الوقت ، فعلى تقدير مشروعية الغسل لغاية أخرى قبل
الوقت لا دليل على اجزائه عن الغسل الواجب بعده .

الأحوط إتيانها للاغسال النهارية (١) فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضاً على الاحوط واما غسل العشائين فلا يكون شرطاً في الصوم وان كان الاحوط مراعاته أيضاً واما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم .

شرطية الاغسال النهارية في صحة صومها :

(١) بشرط - على المشهور بين الاصحاب - لصحة صوم المستحاضة وصلاتها أن تأتي بما هو وظيفتها من الاغسال ، واذا اخلت بها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضاً فالاغسال شرط في صحة الصيام ، والمسألة لعلها مورد التسالم والاتفاق . وانا الكلام في مدركها :
فنقول : قد يستدل على شرطية الاغسال لصوم المستحاضة بالاجماع والتسالم ولا اشكال في ذلك على تقدير بامية الاجماع إلا ان تحقق الاجماع التعبدية الكاشف عن رأي المعصوم (ع) في المقام بعيد هايته ، ومن المحتمل أن يكون مدرك التسالم في المسألة صحيحة علي بن مهزيار الآتية فلا يكون الاجماع تعبدياً بوجه :

واخرى يستدل على الشرطية بصحبة علي بن مهزيار قال : كتبت اليه - ع - في امرأة طهرت من حيضها أو دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير ان تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين هل يجوز (يصح) صومها وصلاتها ام لا ؟ فكتب (ع) « تقضي صومها ولا تقضي

صلاتها لأن رسول الله (ص) كان يأمر (فاطمة و) المؤمنات من نسائه بذلك ، (١) .

حيث دلت على اشتراط صحة صومها بالاثيان بها هو وظيفة المستحاضة من الاغسال ، ومن هنا حكم بوجود قضائها له عند تركها الاغسال لبطلان الصوم بدونها .

وقد يناقش في الاستدلال بها من جهة اضرارها، ويدفعه أن جلالة مقام علي بن مهزيار تأتي عن السؤال من هير الامام (ع) فلا اشكال فيها من تلك الجهة .

واخرى : يناقش فيها من حيث الدلالة وذلك بوجهين :

أحدهما : ان مقتضى الأخبار الواردة في حق فاطمة (ع) وكذلك العلم الخارجي انها طاهرة مطهرة لاستحاضها فما معنى أمر النبي (ص) لفاطمة أن تقضي صومها ولا تقضي صلاتها اذا انقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان وصارت مستحاضة .

وثانيها : ان اشتراط صحة صلاة المستحاضة بالاثيان بوظيفتها - أهي الاغسال الثلاثة - مماكاد يكون من المسائل الضرورية فما معنى قوله (ص) « لا تقضي صلاتها » .

أما المناقشة الأولى فتندفع :

أولاً : بأن فاطمة (ع) انما ذكرت في بعض النسخ وبعضها خال عن ذكرها (ع) .

وثانياً : ان الرواية لا دلالة لها على ان النبي (ص) أمرها وسائر

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤١ من أبواب الحيض ، ح ٧ و

ج ٧ باب ١٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ، ح ١ :

النساء بذلك لأنه عملهن، ولعلها أمرها بذلك تعليماً لسائر النساء
وبيانها لأحكامهن لا أنه أمرها لكي تأتي به في عمل نفسها . وهذا هو
الصحيح في الجواب .

وأما دعوى أن فاطمة (ع) لعلها غير بنت النبي (ص) كبرت
جحيش أو غيره ففيها ان اللفظة متى أطلقت تنصرف الى الفرد المشهور
 والمعروف وعلى ذلك نجري في الرجال فلا وجه لدعوى إرادة
غير المشهور .

والعمدة هي المناقشة الثانية .

وقد ذكروا في تأويل الصحيحة وجوهاً واحتمالات .

ويحتمل أن يكون في الصحيحة تقديماً وتأخيراً وكأنها « تقضي صلاتها
ولا تقضي صومها » لعدم اشتراطه بالاغسال وقد وقع الاشتباه من
الراوي أو النسخ :

نعم هذا مجرد احتمال كبقية الاحتمالات التي ذكرت في المقام .
وتوهم ان الرواية اذا اشتملت على جملتين أو أكثر وكانت جملة
أو جملتين منها على خلاف الدليل القطعي لا مانع من رفع اليد عن
تلك الجملة وطرحها وهذا لا يضر بغيرها من الجملات ففي المقام نطرح
قوله « ولا تقضي صلاتها » لأنه خلاف للضرورة والمستفاد من الاخبار
وهو غير مانع الاخذ بقوله « وتقضي صيامها » .

مندفع : بان ذلك إما هو فيما اذا لم تكن الجملتان متصلتين ومرتبطينين
على نحو حدنا عرفاً جملة واحدة واما إذا كانتا مرتبطين كذلك فلا
مورد لهذا الكلام ، والامر في المقام كذلك لانها من الارتباط بمكان
بعدان جملة واحدة فان قوله (ع) « لا تقضي صلاتها وتقضي صيامها »

حكم واحد عرفاً فالتفكيك غير ممكن .

ولظاهر ان في الرواية سقطاً لا ندري أنه أي شيء ، والدليل على ذلك عدم مناسبة العلول المعلل به في الرواية وذلك لأن ظاهر التعليل - أهني قوله ، لأن رسول الله (ص) كان يأمر بـ . . . - أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان مستمراً في أمره ذلك ولا يزال لكثرة ابتلاء النساء بذلك وسؤالهن عن وظيفتهن والني (ص) كان يأمرهن بذلك .

وهذا لا بأس بتطبيقه على الحائض والنساء لأن الحيض والنفاس امران كثيراً التحقق والابتلاء ويصح أن يقال فيها : ان النبي (ص) كان يأمرهن وذلك لأمره (ص) الحائض بمقضاء صومها دون صلاتها في غير واحد من الاخبار (١) وعلل في بعضها (٢) بان الصوم في السنة انها يجب مرة واحدة بخلاف الصلاة ،

واما في المستحاضة التي ينقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان وتستحاض منه فلا لأنه أمر نادر جداً ولا يصح أن يعلل في مثله بان النبي (ص) كان يأمر لظهوره في ان ذلك كأنه شغل النبي (ص) وانه لا يزال مستمراً عليه .

على أنه (ص) في أي مورد أمر فاطمة (ع) وسائر المؤمنات بذلك فلا يوجد منه مورد في الروايات وبهذا نستكشف أن في الرواية سقطاً ولا ندري انه أي شيء ؟ .

وعليه فلا يمكن الاعتماد على الصحيحة لكونها مشوشة فلا دليل

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤١ من ابواب الحيض ، ح ٦٠٢

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤١ من ابواب الحيض ، ح ٨٠١٢ .

حينئذ على اشتراط صحة صوم المستحاضة بالاغسال الواجبة في حقها .
فالمنحصر أن صحيحة علي بن مهزيار لا يمكن الاحتلال بها على
شرطية الغسل في المستحاضة لصومها وذلك لعدم مناسبة العمليل الظاهر
في أن مورده من المسائل عامة البلوى مع المعال به لأنه أمر نادر بل
لا نعلم بتحقيقه أصلاً بأن ينقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان
وتستحاض وتصوم وتصل من غير أن تأتي بوظائف المستحاضة ثم تسأل
عن حكمها .

ومن المحتمل القوي بل المطمان به ان في الرواية سقطاً وان يكون
الحكم فيها حكم الحائض والنفساء دون المستحاضة ، فالحكم بشرطية
الاغسال للصوم مبني على الاحتياط كما صنفه الماتن (قدس) .

ثم انه بناءً على صحة الرواية دلالة لا بد من تخصيص الاشتراط
بالمستحاضة الكثيرة دون المتوسطة والقليلة ، أما القليلة فظاهرة ، وأما
المتوسطة فلأن الصحيحة اشتملت على قوله ، من الغسل لكل صلاتين ،
ومن الواضح انه وظيفة المستحاضة الكثيرة اذ لا يجب في المتوسطة
الغسل لكل صلاتين بل يجب فيها الغسل لصلاة الفجر فقط .

نعم قد تكلف المستحاضة المتوسطة بالغسل لصلاة الظهرين كما اذا
احدثت بعد الفجر وصلاته إلا انه لا بعنوان وجوب الغسل لكل صلاتين
فيختص اعتبار الغسل في صحة صوم المستحاضة بالكثيرة فحسب .

كما ان مقتضى الجمود على ظاهر الصحيحة اختصاص الحكم بهي
الغسل للفجر لأن الوارد فيها هو الغسل لكل صلاتين وليس في الفجر
غسل للظهرين .

فعل ذلك لو اقتصر المستحاضة بالغسل للظهرين والعشائين وتركت

الغسل للفجر صبح صومها ، كما انها لو عكست واغتسلت للفجر دون الظهرين والعشائين فسد صومها .

عدم وجوب مجموع الاغسال الليلية والنهارية :

وهل يجب عليها مجموع الاغسال من الغسل في الليلة السابقة والغسل للظهرين في النهار والغسل للعشائين في الليلة الآتية بحيث او تركت شيئاً واحداً منها بطل صومها أو أن الواجب هو الغسل الواحد على البديل ؟

أما الغسل لليلة الآتية فلا ينبغي التأمل في عدم مدخليته في صحة صومها لا بالاستقلال ولا بالجزئية وذلك لأن الشرط المتأخر وان كان أمراً معقولاً بل واقعاً في بعض الموارد أيضاً إلا ان الاذهان العرفية منصرفه عن مثله فلا يستلبدونه من ظواهر الأدلة إلا مع نصب القرينة عليه فالغسل لليلة الآتية (غير معتبر) في صحة صوم المستحاضة لليوم الماضي لا ينحو الاستقلال ولا ينحو الجزئية ، فيدور الامر بين الغسل في الليلة السابقة والاضمال النهارية .

اما الاغسال النهارية فلعله القدر المتيقن من الغسل في الصحیحة لأن موضوع الحكم فيها هو الصائمة المستحاضة وهي انما تكون صائمة في النهار .

على أن المرأة اذا استحاضت في النهار وصامت من غير اغتسال للظهرين يصدق عليها انها امرأة مستحاضة وصامت من دون ان تعمل عمل المستحاضة فالغسل النهاري لا اشكال في ارادته من الرواية الصحیحة.

واما الغسل في الليلة السابقة فهو أيضاً مشمول للرواية لان السائل
انما سأل عن حكم المرأة المستحاضة لما سبق إلى ذهنه من ان الاستحاضة
كالجنابة والحيض فكما ان المرأة لا بد أن تكون طاهرة منها عند طلوع
الفجر وهي شرط في صحة صومها فكذلك الغسل من الاستحاضة ،
والامام (ع) لم يردعه عن هذا الارتكاز بل حكم ببطلان صومها
على تقدير تركها عمل المستحاضة من الغسل .
وعليه فيعتبر في صحة صومها الغسل في الليلة السابقة وفي النهار

اعتبار المجموع من الغسلين :

وهل الواجب هو مجموعها بحيث لو تركت احدهما فسد صومها أو
المعتبر احدهما على البدل ؟

مقتضى ملاحظة مورد الرواية - وان كان هو الحكم بوجوب احدهما
لان المفروض فيها انها تركت ما عمله المستحاضة وهذا يتحقق بترك
احد الغسلين أيضاً ولا يتوقف على تركها معاً ، إلا أن السائل كما ذكرنا
سأل الامام (ع) عن حكم المستحاضة بتوهم انها كالجنابة والحيض
ولم يردعه الامام (ع) عن ذلك ، وعليه فكما ان الواجب هو غسل
الجنابة والحيض مفصلاً لا غسل واحد على البدل - أي اللزوم هو تحصيل
الطهارة منها - فكذا الحال في المقام فالواجب هو الغسل لكل صلاتين
اي المجموع بحيث لو تركت احدهما فسد صومها لان الواجب احدهما
على البدل :

هذا كله في اشتراط صحة صوم المستحاضة بالغسل

اعتبار الوضوء في صوم المستحاضة :

واما الوضوء فهل يعتبر في صحة صومها أو لا يعتبر ؟ أما بناءً على عدم وجوب الوضوء في المستحاضة الكثيرة فلا اشكال في عدم اعتباره في صومها .
واما بناءً على القول بوجوده في الكثيرة فالظاهر اعتباره في صحة صومها وذلك لانها لو تركت وضوئها واغتسلت وصلت فلا اشكال في بطلان صلاتها لعدم اتيانها بما هو وظيفتها فاذا بطلت صلاتها فقارة تعيدها مع الوضوء من دون اخلال بالمبادرة الفورية وهذا لا يجب فيه اعادة الغسل ولا يشترط الوضوء في مثله في صوم المستحاضة .
واخرى : لا تعيدها إلا بعد مدة كشهر كما في مورد الرواية حيث انها لم تعد صلاتها الواقعة من غير غسل ولا غيره حتى خرج شهر رمضان كما هو مقتضى قوله - فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل . . . (١) وفي مثله بما أن المبادرة الفورية غير متحققة فلا بد عند اعادة صلاتها من أن تعيد غسلها أيضاً للاخلال بالمبادرة .
هذا معنى اشتراط الوضوء في صحة صومها فانها لو لم تتوضأ بطلت صلاتها ومع بطلانها والاخلال بالمبادرة يبطل غسلها ومع بطلانه يبطل صومها .

فيشترط في صحة صومها أن تتوضأ ويجرد اتيانها الغسل من دون أن تأتي بالصلاة لا يقتضي صحة صومها فان المأمور به انها هو الغسل

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤١ من أبواب الحيض ح ٧ .

(مسألة ١٣) : إذا علمت المستحاضة انقطاع دمها بعد ذلك الى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فترة تسع الصلاة وجب عليها تأخيرها الى ذلك الوقت فلو بادرت الى الصلاة بظلت إلا إذا حصل منها قصد القرية وانكشف عدم الانقطاع (١)

المتعقب بالصلاة وحيث أنها لم تأت بالصلاة لبطانها بتوك الوضوء فلم تأت بالغسل المعتبر في حقها - إذ لم تعده على نحو لا يخجل بالمبادرة - ومعها يحكم بفساد صومها لا بحالة والذي يسهل الخطب أننا لا نلتزم بوجود الوضوء في الاستحاضة الكثيرة ٥

علم المستحاضة بانقطاع الدم بعد ذلك :

(١) يحتمل في عبارة الماتن (قد ه) أمران :
 و أحدهما : ان يراد من الفترة فترة تسع الصلاة فحسب ويراد بقوله (بعد ذلك) اي بعد اتيانها بالوظائف المقررة للمستحاضة من الاغتسال أو الغسل والوضوء ، وهذا الاحتمال وان كان انصب إلى اللفظ وعبارة الماتن لقوله « تسع الصلاة » حيث لم يضم إليها الطهارة. إلا أنه فاسد معنى وحقيقة وذلك لأنه لا دليل على وجوب تأخير المستحاضة صلاتها وإيقاعها في زمان الفترة بعد اغتسالها وتوضؤها قبل زمان الانقطاع حيث ان صلاتها حينئذ اضطرارية أي واقعة مع الطهارة

الاضطرارية فان خروج دم الاستحاضة ولو آنأما كاف في الحدث بلا فرق في ذلك بين تأخيرها الصلاة وعدمه .

نعم : انها يفرق الحال في قلة الدم وكثرته إلا ان الطهارة الاضطرارية لا يفرق فيها بين كون دم الاستحاضة الخارج من المزأة كثيراً وبين كونه قليلا .

فوجوب التأخير غير ثابت على المستحاضة حينئذ بل التأخير غير جائز في حقها لوجوب المبادرة إلى الصلاة بعد الطهارة والتأخير اخلال بالمبادرة العرفية ومعه تبطل صلاتها وطهارتها فهذا الاحتمال مما لا يمكن نسبه إلى الماتن (قدہ) .

و « ثانيها » : أن يراد بالفترة فترة نسم كلا من الطهارة والصلاة ويراد بقوله : (بعد ذلك) أي بعد كونها مستحاضة فهل يجب عليها تأخير صلاتها حينئذ إذا علمت بانقطاع دسها كذلك أو لا يجب ؟

ذهب جماعة من المحققين - ومنهم الماتن - (قدہ) - إلى وجوب تأخيرها ، والظاهر أن الختم كذلك وهو يتوقف على بيان أمرين ١ - أحدهما : أن طهارة المستحاضة وصلاتها صلاة وطهارة اضطرارية وليست اختيارية - بمعنى ان تكليف المستحاضة تكليف اضطراري - وذلك لاننا وان اسلفنا ان ما دل على وجوب الصلاة في حقها ليس تخصيصاً في ادلة اشتراط الصلاة بالطهارة لانها من الاركان التي تبطل بفقدانها وانما هو تخصيص في ادلة ناقضية الدم كما هو الحال في المسلس والمبطون إلا انه لا اشكال في أن طهارتها بالاغتسال والتوضوء طهارة اضطرارية وليست اختيارية بوجه ، ويدل على ذلك امور :

« منها » : قوله (ج) في بعض الروايات المقدمة « تقدم هذه

وتؤخر هذه ، (١) .

و (منها) : قوله (ع) « تنوضاً لكل صلاة » (٢) كما في
المتوسطة بل وفي الكثيرة أيضاً على مسلك المشهور وذلك لان طهارتها
لو كانت اختيارية لم تكن أي حاجة الى الجمع بين الصلاتين ولا إلى
تجديد الوضوء لكل صلاة بل كان يجوز لها أن تفرق بينهما وأن تكفي
بوضوء واحد في الجميع ما لم تحدث . يحدث آخر .

فوجوب الجمع بين الصلاتين ووجوب تجديد الوضوء عليها لكل
صلاة يدلان على أن في المستحاضة اقتضاء الحدث وانما لا يكون ناقضاً
في المقدار الثابت بالدليل - اعني زمان غسلها وطهارتها وجمعها بين
الصلاتين - وفي المقدار الزائد على ذلك يؤثر المقتضي اثره وهو النقص
و « منها » : صحبة زرارة حيث ورد فيها الامر بالصلاة في
حق المستحاضة والنهي عن تركها لما بقوله : « لا تدهي الصلاة بحال
فانها عماد دينكم » (٣) .

فهذا كالصريح في أن المستحاضة فيها المقتضي لترك الصلاة إلا انها
لا تتركها لانها عماد الدين فيجوز لها الغسل وللوضوء والجمع بين
الصلاتين بالمقدار الذي دل عليه الدليل .

و « منها » : ما ورد في رسالة يونس الطويلة من قول السائل « وان
سال ؟ » قال : « وان سال مثل المثقب » (٤) لدلالته على أن حديثه

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١ .

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ .

(٤) الوسائل : الجزء ٢ باب ٥ من أبواب الحيض ح ١ .

الاستحاضة كالحيض امر ثابت في الأذهان ومن هنا سأله السائل بقوله
 « وان قال ؟ » إلا أنه (ع) امر بوجوب الصلاة في حقها وان
 الاستحاضة غير الحيض .

فهذه الوجوه المذكورة تدلنا على أن تكليف المستحاضة تكليف
 اضطراري وان طهارتها من غسل ووضوء طهارة اضطرارية نظير
 طهارة الميمم أو المسوس والمبطون أو الغسل والوضوء مع الجبيرة وغير
 ذلك من ذوي الأهذار وليست طهارة اختيارية ، ولعلها ظاهرة .

ولانها : ان المرتكز في اذهان كل ملطقت أن الامر بالمبدل الاضطراري ؛
 انما هو مع عدم التمكن من المبدل منه الاختياري (وأن التكليف
 الاضطراري يرتفع مع التمكن من الاختياري) فمع تمكن المكلف من الوصول
 إلى الماء بعد ساعة ولو في قعر بئر لا يراه المشرعة مكلفاً بالميمم لانه
 متمكن من الوضوء مع قطع النظر من أي رواية ودليل .

وعليه فاذا كانت المستحاضة متمكنة من الصلاة والطهارة الاختياريتين
 - أي مع الطهارة الواقعية - لا تكون مأمورة بالطهارة والصلاة
 الاضطراريتين بالارتكاز .

وهذه القرينة المتصلة - اعني الارتكاز - لا تبقي مجالاً للتمسك حينئذ
 باطلاقات (١) الاخيار الآمرة بانها تفوضاً وتغتسل وتصلي من غير
 التصيل بين صورتها علمها بانقطاع دمها بعد ذلك وعدمه بل لأبد من
 حملها على صورة عدم علم المستحاضة بحدوث فترة تسع طهارتها وصلاتها .
 ودعوى : ان حمل المطلقات على المرأة غير العاملة بالانقطاع حمل
 لها على مورد نادر لان الغالب في المستحاضة علمها بانقطاع دمها

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة .

في شيء من الازمنة ٥

دعوى عجيبية إذ أية مستحاضة تعلم بالانقطاع؟ إلا في بعض الموارد
نعم المستحاضة تحتمل الانقطاع وأما أنها تعلم به فلا .
هذا هل أنه لا إطلاق في الاخبار في نفسها لان ظاهرها ارادة
مستمرة الدم وانها التي تغسل لكل صلاة أو تتوضأ لها ومع الانقطاع
لاموضوع للروايات ٥

واما ما عن بعضهم من أن الانقطاع إذا كان انقطاع فترة - لبراء -
فهو كزمان عدم الانقطاع محكوم بالحدث والاستحاضة فان الطهر بين
الاستحاضة كالطهر الاقل من عشرة ايام للواقع بين الحيضة الواحدة
ملحق بالاستحاضة والحيض ، ومع كون المرأة مستحاضة حتى في حال
الانقطاع لوجه لوجوب التأخير في حقها .

فمن دفع ١ بأن ايام الطهر خارجة عن الاستحاضة والمرأة فيها غير
محكومة بالاستحاضة ولا يجب عليها مع الطهر أن تغسل لكل صلاتين
أو تتوضأ لكل صلاة ، وانما قلنا بان الطهر بين الحيضة الواحدة بحكم
الحيض للدليل الدال على ان المرأة إذا رأت الحيض ثلاثة ايام ثم انقطع
يوماً مثلاً ثم رأت الدم بعد ذلك أيضاً فهو من الحيض ولا دليل على
ذلك في المقام فالمرأة في ايام الانقطاع - ولو لفترة - طاهرة حقيقة ٥
هذا كله في صورة العلم بالانقطاع ، فتحصل أنها في صورة العلم
بالبراء أو الفترة الواسعة لا يجوز أن تقدم صلاتها وسائر اعمالها بل لا بد
من تأخيرها الى تلك الفترة فلو وصلت قبل ذلك بطلت ٥

اللهم إلا ان تغفل فتمشى منها قصد القرية فيحتمل حينئذ بصحة
صلاتها اذا انكشف عدم الانقطاع واقماً ، وأما اذا كان منقطعاً فلا

بل يجب التأخير مع رجاء الانقطاع (١) بأحد الوجهين حتى لو كان حصول الرجاء في اثناء الصلاة لكن الاحوط اتمامها ثم الصبر الى الانقطاع .

- كما يظهر مما ذكرناه آنفاً - .

وجوب التأخير مع رجاء الانقطاع :

(١) بأن احتملت الانقطاع ولم تعلم به وقد حكم في المتن بوجوب التأخير حينئذ وذلك لما أتى عليه وصرح به في أوائل بحث الاوقات من ان البدار لذوي الأعداء على خلاف القاعدة بل مقضاها وجوب التأخير إلا في التيمم لأن البدار سائغ في حقه بالنص .
وذكرنا نحن في محله ان البدار جائز لجميع ذوي الأعداء وهو على طبق القاعدة إلا في التيمم لعدم جواز البدار في حقه للنص - عكس ما أفاده (قدّه) .

والوجه فيما أفاده (قدّه) : ان الأمور به الاضطراري انما هو في طول الواجب الاختياري ومع التمكن منه لا مساغ للاضطراري ومعه لا بد في الايمان به من احراز عجزه عن الأمور به الاختياري ومع عدم احرازه والشك فيه لا يمكن الايمان به ، وانا خرجنا عن ذلك في التيمم للرواية .

ولكننا ذكرنا في محله أن الأمور به الاضطراري وان كان في طول الواجب الاختياري إلا انه يكفي في احراز العجز عن الواجب الاختياري

(مسألة ١٤) : اذا انقطع دمها فاما أن يكون انقطاع
برء أو فترة تعلم عوده أو تشك في كونه لبرء أو فترة ،
وعلى التقادير (١) :

استصحاب يقاه عبزه الى آخر الوقت وهو حجة شرعية كافية في
الاحراز .

وعليه فجواز البدار لجميع ذوي الاحذر على طبق القاعدة .
وخرجنا عنها في التيمم لما ورد من انه يطلب الماء فان فاته الماء
لا تفوته الأرض (١) ، فمقتضاه عدم جواز البدار في حق التيمم .
وعلى ذلك لا مانع في المقام من البدار للاستحاضة باستصحاب عدم
تمكنها من اتيان وظائفها في حالة عدم الدم .
واما اذا استصحابته فاغتسلت وصلت ثم انكشف الخلاف وتمكنت
من الصلاة والطهارة طاهرة فيأتي عليه الكلام في المسألة الآتية ان شاء
الله تعالى .

صور انقطاع الدم :

(١) الصور في المقام ثلاثة ١ - لأن البرء أو الفترة إما أن يحصل
قبل شروعاتها في وظائفها من الغسل والوضوء والصلاة ، وإما أن يحصل
في اثنائها - أي بعد الشروع في الوضوء أو الغسل وقبل اتمام الصلاة
وإما أن يحصل بعد الاتيان بوظائفها .

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ٧٢ من ابواب التيمم ح ٤ ، ٣ ، ٤ .

إما ان يكون قبل الشروع في الأعمال أو بعده أو بعد الصلاة ، فان كان انقطاع براء وقبل الاعمال يجب عليها الوضوء فقط مع الغسل والايان بالصلاة . وان كان بعد الشروع استأنفت . وان كان بعد للصلاة إعادة إلا إذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع في الوضوء والغسل .

أما اذا حصل قبل أن تأتي بوظائفها فلا اشكال في انها لا بد أن تأتي بها في زمان الفترة أو البرء .

وأما اذا حصل في الاثناء فلا بد من ان تستأنف أعمالها وذلك لما أسلفنا من ان دم الاستحاضة على ما يستفاد من الاخبار حدث رافع للطهارة وناقض لما وانا خرجنا عن اطلاق دليل الناقضية في مستمرة الدم اذا توضأت واغتسلت وصلت واما مع الانقطاع وعدم استمرار الدم فلا دليل على عدم كون الدم الخارج في الاثناء ناقضاً لطهارتها بل مقتضى اطلاق الدليل هو الانقراض ومعه لا بد من أن تستأنف أعمالها في زمان البرء أو الفترة .

وأما اذا حصل بعد اتيانها بوظائفها وذلك اما لقطعها بعدم حصول البرء أو الفترة الواضعة الى آخر الوقت أو لغفلتها أو للتمسك باستصحاب بقاء عجزها عن الايان بصلاتها طاهرة ولذا شرعت في أعمالها ثم بعد ذلك انكشف الخلاف .

فهل تجب عليها إعادة أعمالها - كما بنى عليه الماتن وجماعة - أو لا تجب عليها الامادة كما عن صاحب الجواهر وشيخنا الانصاري وغيرهما؟

فيه خلاف والوجه في الحكم بالاعادة في المستحاضة انها انما أتت بأعمالها حسب الامر التخيلي أو الظاهري ومع انكشاف الخلاف لا وجه لعدم وجوب الاعادة عليها حيث لا دليل على اجزاء الايتان بالمأمور به الخيالي أو الظاهري عن الواجب الواقعي . هذا .

والصحيح عدم وجوب الاعادة وذلك لا لاجزاء الأمر التخيلي أو الظاهري عن المأمور به الواقعي بل للأمر الواقعي الاضطراري ، فان قوله (ع) « تقدم هذه وتؤخر هذه » (١) تجوز للبدار في حق المستحاضة لأنه بمعنى الجمع بين الصلاتين لدرك وقت الفضيلة . ومقتضى إطلاقها عدم الفرق في ذلك بين كون المرأة شاكسة في انقطاع دمها لبرء أو فترة وبين كونها عاتلة بعدم الانقطاع أو كانت خادلة وذلك للإطلاق .

نعم قلنا أن صورة العلم بالانقطاع خارجة عن الاطلاقات بقريضة الارتكاز كما مر .

هذا على ان حصول الانقطاع بعد الايتان بالطهارة والصلاة أمر متعارف كحصوله قبل الايتان بهما أو في اثنائهما إذ ليس للانقطاع وقت معين فقد ينقطع في أول الوقت قبل الطهارة والصلاة وقد ينقطع في اثنائها وقد ينقطع في آخر الوقت بل لعله الغالب في الليل لأن الغالب ايتان الصلاة في أوله فالانقطاع لو حصل فانما يحصل غالباً بعد الصلاة فلا مانع من شمول الاطلاق لتلك الصورة .

بل عدم تعرضهم لوجوب الاعادة حينئذ مع كون الانقطاع بعد الصلاة أمراً متعارفاً يكشف عن عدم وجوب الاعادة حينئذ وان الايتان

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة ، ج ١ .

وان كان انقطاع فترة واسعة فكذلك على الاحوط (١) وان كانت شاكة في سعتها أو في كون الانقطاع لبراء أم فترة لا يجب الاستثناف أو الاعادة (٢) ، إلا إذا تبين بعد ذلك سعتها أو كونه لبراء .

بالواجب الاضطراري مجزه عن المأمور به الاختياري .
فالحكم بعدم وجوب الاعادة انها هو لذلك لا لكون الامر الخيالي او الظاهري مجزياً عن الواقع فعلى ذلك لا يبعد الحكم بعدم وجوب الاعادة وان كان وجوبها أجوط كما أشرنا اليه في التعليقة .
(١) لأنها كانقطاع براء ، والمرأة فيها محكومة بالطهارة وليس حكمها حكم للنقاء المتخلل اثناء الحيضة الواحدة في كونه ملحقاً بالحيض لأنه انها كان للدليل ولا دليل عليه في المقام، والمستحاضة بمعنى مسمرة الدم ومع الانقطاع لا تكون مستحاضة بوجه .
بل الحال كذلك لغة لأن الاستحاضة من الحيض الذي هو بمعنى الدم ومع عدمه لا استحاضة في البين فحكم الفترة للواسعة حكم للبراء .

صور الشك في سعة الفترة :

(٢) للشك في سعة فترة الانقطاع صور ثلاثة :
(الأولى) : ان تعلم بالانقطاع ونشك في انه انقطاع براء أو إنقطاع فترة واسعة .

وهذه الصورة خارجة عن محل الكلام لأن الفترة كالبه في حالة عامة بطهارتها بمقدار يسع الصلاة والطهارة :

(الثانية) : ان يحصل لها الانقطاع ولكنها شككت في انه انقطاع به حتى تتمكن من الطهارة والصلاة مع الطهارة من الدم ، أو انسه انقطاع فترة غير واسعة فلا تتمكن منها في حالة الطهر .

(الثالثة) : أن يحصل لها الانقطاع وتعلم انه ليس بانقطاع به وانما هو فترة ولكنها شككت في انها تسع للطهارة والصلاة أو انها مضيق لا تسعها .

وما كان الصورتان مما محل الكلام في المقام وقد حكم (قده) بعدم وجوب الاعادة لو كان بعد للصلاة وعدم وجوب الاستئناف لو كان في اثناها .

ولعله (قده) يرى أن المقام من موارد الشك في التكليف حيث ان المرأة بعد ما أنت بوظيفتها أو شرعت فيها تشك في انها مكلفة بتكليف زائد وهو التكليف بالطهارة والصلاة بعد ذلك أو لم يتوجه عليها تكليف زائد من الوضوء أو الغسل أو للصلاة ، ومع الشك في التكليف يرجع الى البراءة عن التكليف المحتمل فلا يجب عليها الاعادة ولا الاستئناف . هذا .

والصحيح وجوبها عند الشك ايضاً وذلك للاستصحاب حيث ان المرأة في أول آن الانقطاع طاهرة قطعاً سواء أكان الانقطاع انقطاع به أو فترة فاذا شككت في ان طهارتها باقية مطلقاً إذا احتملت السبره أو بمقدر تسع الطهارة والصلاة إذا احتملت الفترة هـ

فمقتضى الاستصحاب بقاء طهارتها مطلقاً أو بمقدار تتمكن المرأة

(مسألة ١٥) : اذا انتقلت الاستحاضة من الأدنى الى الأعلى - كما إذا انقلبت القليلة متوسطة أو كثيرة أو المتوسطة كثيرة - فان كان قبل الشروع في الأعمال فلا اشكال (١)

فه من الطهارة والصلاة فهي كالمسألة بالبرء أو الفترة الواسعة لأن الاستصحاب كما يجري في الامور السابقة يجري في الامور اللاحقة ؛ وعليه فيجري في هذه الصورة كما يجري في صورة العلم بالبرء أو للفترة الواسعة .

ثم لو فرضنا عدم جريان الاستصحاب فالمورد مورد لقاعدة الاشتغال دون البراءة لأنها بعد دخول الوقت تعلم بتوجه التكليف بالصلاة اليها فلا مناص من أن تخرج عن عهدته وهو لا يكون إلا بالاثبات بوظيفتها ولا تدري ان ما أنت به وظيفتها حيثك فلا تقطع بالاثبات بوظيفتها إلا ان تعيد طهارتها وصلاتها بعد حصول الاقطاع .

هذا كله فيما اذا قلنا بوجوب الاعادة عند العلم بالبرء او الفترة الواسعة واما اذا قلنا بعدم وجوب الاعادة في صورة العلم فعلم وجوبها في صورة الشك بطريق أولى .

انقلابات الاستحاضة وصورها :

(١) قد تكون الاستحاضة على حالة واحدة وهي التي تقدم حكمها بها لها من الاقسام :

فتعمل عمل الأعلى وكذا إن كان بعد الصلاة فلا يجب
اعادتها ، واما ان كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها
الاستئناف والعمل على الاعلى حتى اذا كان الانتقال من
المتوسطة الى الكثيرة فيما كانت المتوسطة محتاجة الى
الغسل وأنت به أيضاً فيكون أعمالها حينئذ مثل أعمال
الكثيرة لكن مع ذلك يجب الاستئناف ، وان ضاق الوقت
عن الغسل والوضوء أو أحدهما تيمم بدله ، وان ضاق
عن التيمم أيضاً استمرت على عملها لكن عليها القضاء
على الاحوط .

وقد تبدل حالاتها وتنقلب .

والتبدل قد يكون من الأدنى الى الأهل كالقليلة تبدل بالكثيرة
أو المتوسطة .

أو المتوسطة تبدل بالكثيرة وهي ثلاث صور .

وقد تكون من الأهل الى الأدنى كما اذا تبدلت الكثيرة بالمتوسطة
أو القليلة أو تبدلت المتوسطة بالقليلة فهذه صور سنة .

تبدل القليلة بالكثيرة :

الصورة الاولى : ما اذا تبدلت القليلة بالكثيرة فان كان ذلك قبل
أن تشرع في أعمالها فلا اشكال في وجوب أعمال المستحاضة الكثيرة في

وان انتقلت من الأعلى الى الأدنى استمرت على عملها
 لصلاة واحدة ثم تعمل عمل الأدنى فلو تبدلت الكثيرة
 متوسطة قبل الزوال أو بعده قبل صلاة الظهر تعمل
 للظهر عمل الكثيرة فتوضأ وتغتسل وتصلي لكن للعصر
 والعشائين يكفي الوضوء ، وان اخرت العصر عن الظهر
 أو العشاء عن المغرب . نعم لو لم تغتسل للظهر عصيانياً
 أو نسيانياً يجب عليها للعصر اذا لم يبق الا وقتها ، وإلا
 فيجب اعادة الظهر بعد الغسل وان لم تغتسل لها فللمغرب
 وان لم تغتسل لها فللعشاء اذا ضاق الوقت وبقي مقدار
 العشاء .

حقها لارتفاع القبلية على الفرض ولا أثر لها بعد تحقق الكثيرة بوجه
 لأن دمها ثقب الكرسف ونجاوز عنه فيشملها اطلاق وجوب للغسل
 لكل صلاتين أو مع الوضوء بناءً على وجوبه في الكثيرة هـ
 وأما اذا تبدلت بعد الاتيان بأعمالها فلا تجب اعادة أعمالها بوجه لأن
 المرأة أنت هوظائنها وهي طاهرة ، والحدث المتأخر لا يوجب بطلان
 الاعمال السابقة ، نعم أثرها يظهر في الاعمال اللاحقة بعد الحدث .
 واما إذا تبدلت في اثناء عملها من الوضوء والصلاة - ولو في آخر
 جزء من الصلاة - فهل يجب عليها استئناف صلاتها والاتيان بها مع
 الغسل أو لا يجب ؟

لا ينبغي الاشكال في أن ما دل على وجوب التوضي (١) في حق المرأة المستحاضة لكل صلاة انها هو مقيد بما إذا كانت الاستحاضة قلبية فإذا ارتفعت وتبدلت الى الكثيرة لا يكفي الوضوء في صلاتها ولو في المقدار الباقي منها بل يشملها اطلاق (٢) ما دل على وجوب الغسل لكل صلاتين ومعه لا بد من استئناف صلاتها فتأتي بها مع الغسل أو مع الغسل والوضوء .

هذا كله فيما اذا كان الوقت واسعاً للاعادة والاختسال .

واما اذا كان الوقت ضيقاً فان كانت ممكنة من التيمم والصلاة فوظيفتها التيمم والصلاة لأجل ضيق الوقت ، وان لم يسع الوقت للغسل ولا للتيمم فذكر المان (قده) انها تستمر في عملها وتقضي بعد ذلك على الأحوط : ولم يظهر لنا وجه ذلك لأن المرأة بعد ما تبدلت استحاضتها كثيرة ووجب عليها الغسل لكل صلاتين ولم تتمكن من الغسل ولا من التيمم فهي فاقدة للطهورين ، والوضوء الذي أتت به قبل تبدل استحاضتها ليس بطهور في حقها .

وبناؤه (قده) في فاقدة الطهورين على سقوط الصلاة عنه كما هو الصحيح ، وعلى ذلك لا يجب على المرأة أن تستمر في عملها بل لها أن ترفع اليد عن عملها وتقضيها بعد ذلك .
ومعه فالصحيح أن يعكس الامر ويقول : « تستمر على عملها - على الاحوط - وتقضيها خارج الوقت على الاقوى » لا ما صنعه هنا ،
هذا كله في تبدل القليلة بالكثيرة :

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة ح ١ ، ٧ ، ٩ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من ابواب الاستحاضة ٢

الصورة الثانية : وهي ما إذا تبدلت القليلة . بالمتوسطة فقد يكون قبل إتيانها بشيء من وظائفها ومعه يجب عليها أن تأتي بأعمال المتوسطة لارتفاع القليلة وشمول ادلة المتوسطة لها .

وقد يكون بعد الاتيان بأعمالها ولا تجب معه الاعادة بوجه .

واما ان تهدل في الاثناء ومعه يجب أن ترفع اليد عن عملها وتستأنف غسلا ووضوءاً ولا تكلف بالوضوء الذي أتت به قبل التبدل حيث ان مقتضى الاخبار انها بنفسها مقضية للوضوء فلا يمكنها الاكتفاء بالوضوء السابق بوجه ، ومنغضيق الوقت الكلام هو الكلام في الكثيرة بعينه .
الصورة الثالثة : وهي ما إذا تبدلت المتوسطة بالكثيرة فلي صورة تقدم ذلك على اعمالها وتأخره عنها لا اشكال ولا كلام .

واما إذا تبدلت في الاثناء فيجب عليها أن ترفع اليد عن عملها وتسأنفها مع الغسل كما هو مقتضى اطلاق ماورد في الكثيرة .

توضيح الكلام في الصور الثلاث :

وتوضيح الكلام في جميع الصور الثلاثة ان القليلة إذا تبدلت بالكثيرة قبل العمل أو في اثنائه فان كانت ات بالوضوء فيحكم ببطلانه بحدوث الاستحاضة الكثيرة فان قلنا في الكثيرة بوجود الوضوء فلا بد من اتيانها للغسل والوضوء وليس لها الاكتفاء بوضوئها السابق .

لان ظاهر الدليل أن الكثيرة بنفسها سبب للغسل والوضوء فلا بد من أن تأتي بها بعد التبدل وعلى القول بعدم وجوب الوضوء في الكثيرة تأتي بالغسل فقط :

واما إذا لم تتوضأ قبل التبدل فهل يجب بعد التبدل أن تغتسل للكثيرة وتوضأ من جهة تحقق القليلة قبل ذلك وهي حدث موجب للوضوء ولا مسقط عنه أو لا يجب ؟ .

الظاهر عدم الوجوب وذلك لان القليلة وان كانت سبباً للوضوء إلا انا ذكرنا في عمله ان كل غسل يفني عن الوضوء فالغسل للكثيرة يكفي عن الوضوء .

هذا على أن في نفس الاخبار الواردة في القليلة دلالة على عدم وجوب الوضوء في المقام وذلك لانها علقت وجوب الوضوء عند كل صلاة على عدم تجاوز الدم وعدم ثقبه ، واما مع التجاوز ولو بعد ساعات فوظيفتها الاختصال لكل صلاتين دون الوضوء .

وذلك لان كل كثيرة مسبوقة - لا محالة - بالقلة لان الطفرة - على ما يقولون - مستحيلة أو لو كانت ممكنة فهي خير واقعة خارجاً أفهل يحتمل وجوب الوضوء للقليلة في جميع الاستحاضات الكثيرة .

وليس هذا إلا من جهة أن وجوب الوضوء للقليلة مقيد بان لا يتجاوز دمها الكرسف ورواية ابن النعمان صريحة في ذلك حيث ورد فيها ما مضمونه انها تنظر ما بين المغرب وبينها ان كان الدم يسيل (١) . الخ فلاحظ .

واما إذا تددت القليلة بالمتوسطة قبل العمل أو في اثنايه فان توضأت قبل ذلك فوضوؤها باطل ليس لها الاكتفاء به لان المتوسطة بنفسها مقتضى للغسل والوضوء .

واما إذا لم تأت بالوضوء قبل ذلك فلا اشكال في انها تغتسل

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٧ .

وتوضاً وهو كاف عن الوضوء الفليحة .

أو لو قلنا بان المتوسطة سبب مستقل للوضوء وهو لا يكفي عن غيره فنقول ان وجوبه في القليلة كما عرفت - مفي بعدم ثقب الدم وقد ثقب فلا يجب الوضوء للقليلة .

واما إذا تبدت المتوسطة بالكثيرة فان اغتسلت وتوضأت فلا بد من الحكم ببطالانها بالتبدل وحدث الكثيرة وليس لها أن تكفي بها لان الكثيرة بنفسها سبب مستقل للغسل والوضوء - على تقدير القول بوجوب الوضوء فيها :

واما إذا لم تأت بالوضوء فان قلنا إن الكثيرة يجب فيها الوضوء لكل صلاة فلا يظهر فرق بينها وبين المتوسطة في الصلاة الأولى بعد التبدل بالكثيرة لانها لا بد أن تغتسل وتوضأ كانت متوسطة أم كثيرة . نعم انها يظهر الاثر بينها في الصلوات غيرها فعلى الكثيرة يجب أن تغتسل لكل صلاتين وعلى المتوسطة تكفي بالوضوء فقط :

واما إذا قلنا بعدم وجوب الوضوء في الكثيرة فهل يجب عليها أن تتوضأ أيضاً لتحقق سببها وهو المتوسطة ولا مسقط له والكثيرة ليست مقتضية لعدم الوضوء هل لا اقتضاء لها بوجوبه ؟

الصحيح عدم وجوب الوضوء لوجهين :

١ - أحدهما : ان مقتضى الأدلة (١) الواردة في وجوب الغسل والوضوء في المتوسطة وان كان وجوبها حتى فيما إذا تبدت بالكثيرة لاطلاقها من حيث تقدمها أو تأخرها بالكثيرة وعدمه كما أن مقتضى

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة .

اطلاق ما ورد (١) في وجوب الغسل لكل صلاتين عند تجاوز دمها الكرسف وجوب الغسل في حقها لكل صلاتين فحسب سواء سبقتها المتوسطة أم لم تسبقها .

وهذان الاطلاقان متدافعان لان مقتضى الاول وجوب الوضوء ومقتضى الثاني عدمه وبعد التمسك لابد من الرجوع إلى عموم للعام وهو يدل على اغناء كل غسل عن للوضوء .

و ثانيهما : ان نفس ما ورد في وجوب الغسل والوضوء على المتوسطة والغسل في الكثيرة يدلنا على عدم وجوب الوضوء في الكثيرة لان وجوب الوضوء في المتوسطة مقيد بعدم تجاوز الدم عن الكرسف ولو فيها بينها وبين المغرب ومع التجاوز لا يجب الوضوء .

وتوضيحه : ان كل كثيرة مسبقة بالتوسط لا محالة فعدم وجوب الوضوء في جميع موارد الكثيرة انها هو من جهة انه مقيد بعدم تجاوز الدم ، والاختبار (٢) الواردة في الكثيرة انها دلت على وجوب الغسل فقط ولم يتعرض لوجوب الوضوء بوجه ومعناه يحكم بعدم وجوب الوضوء على المستحاضة ، هذا كله في صورة التبدل من الأدنى إلى الأعلى ، ومنه ظهر الحال في الصور الآتية فلاحظ .

الصورة الرابعة: وهي ما إذا تبدلت من الأعلى إلى الأدنى فإن الكثيرة إذا تبدلت بالمتوسطة ليس لها الاكتفاء بالغسل الواحد مع الوضوء بل لابد لها من الاتيان بوظائف الكثيرة لصدق انها امرأة تجاوز دمها الكرسف والاستحاضة الكثيرة آنأما كافية في ثبوت احكامها .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة .

(٢) الوسائل : نفس الباب المتقدم .

(مسألة ١٦) : يجب على المستحاضة الكثيرة والمتوسطة إذا انقطع عنها بالمرّة الغسل للانقطاع (١) إلا إذا فرض عدم خروج الدم منها من حين للشروع في غسلها السابق للصلاة السابقة .

الصورة الخامسة والسادسة : ما إذا تبدلت الكثيرة أو المتوسطة ، إلى القليلة فإنه لا بد من اتيان وظيقتي المتوسطة أو الكثيرة لكفائها صدق كون المرأة ممن ثقب دمها أو تجاوز دمها الكرسف آنأما في ترتب احكامها .

وجوب الغسل للانقطاع :

(١) قد لا يخرج عن المستحاضة حال غسلها وصلاتها دم ولا اشكال في انها بغسلها تصبر طاهرة ولا يجب عليها بعد ذلك شيء .
وقد يخرج الدم حال غسلها أو بعده أو حال صلاتها ، وفي مثله لا بد لها من أن تغتسل للانقطاع إذا انقطع بعد الصلاة .
وذلك لما استفدناه من الاخبار من أن دم الاستحاضة حدث وانما خرجنا عما دل على ناقضية الحدث بالاضافة إلى حال الصلاة والاختسال واما بعدهما فهو حدث لا بد من الاختسال له .

مضافاً إلى صحيحة ابن نعيم حيث علقتم عدم وجوب الغسل عليها بما إذا لم تطرح الكرسف عنها وقال فان طرحت الكرسف عنها فسأل

الدم وجب عليها الغسل ، (١) ولو كان ذلك في أثناء غسلها أو صلاتها وهي صريحة في المدعى حيث صرحت بانها إذا رأت الدم فيما بينها وبين المغرب أيضاً وجب عليها الوضوء ان لم يسلم والغسل إن سال: ويدل عليه المطلقات الواردة في المقام كوثيقة سماحة (٢) وغيرها من ان الدم إذا ثقب الكرستف أو تجاوز عنه وجب عليها الاغتسال مرة أو لكل صلاتين فان اطلاقها يشمل ما إذا كان ذلك في أثناء غسلها وصلاتها: فالمتحصل : ان المستحاضة لا بد لها من الانفصال للانقطاع وليس لها الاكتفاء بغسلها الذي خرج دم في اثنايه أو بعده أو أثناء صلاتها لعدم حصول الطهارة لها بذلك مطلقاً وإلا لم تكن حاجة إلى الوضوء لكل صلاة أو الغسل لكل صلاتين بعد ذلك ، هذا كله في المتوسطة والكثيرة: ومنه يظهر الحال في القليلة وانها إذا لم يخرج منها دم في الناء وضوئها وصلاتها فلا تحتاج إلى وضوء بعد ذلك واما إذا خرج في الناء وانقطع بعد ذلك فلا بد لها من أن تتوضأ للصلاة التي بعدها لما عرفت من عدم ارتفاع حدثها بما أنت به من الوضوء ه

المناقشة في كلام المشهور :

ويمكن ان يقال : إن الحكم بوجود الغسل للانقطاع وان كان هو المشهور إلا انه مورد المناقشة في المتوسطة وذلك لقصور المقتضي حيث

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٧ :

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦

وغيرها من روايات الباب .

ان غاية ما تدل عليه الاخبار الواردة في المقام أن حدوث المتوسطة موجب للغسل الواحد في حقها والمفروض انها أنت بوظيفتها واغسلت. واما أنها اذا انقطعت ثم عادت أيضاً موجبة للحدث والاحتسالم فهو محتاج إلى الدليل ولا يكاد يستفاد من الاخبار ، وبعبارة أخرى ان حدوث دم الاستحاضة المتوسطة هو الذي يستفاد من الاخبار كونه موجباً للاغتسال دون بقائه .

وعليه لا يمكن الاستدلال على وجوب الغسل للانقطاع بالاطلاقات كما لا مجال للتشبث بالصحيحة المتقدمة لانها اجنبية عما نحن فيه حيث انها تدل على أن طرو دم الاستحاضة وحدوثه فيما بينها وبين المغرب موجب للاغتسال في حقها :

واما انه اذا انقطع ثم عاد أيضاً موجب للاغتسال فهي اجنبية عن ذلك رأساً .

وعليه ففي الاستحاضة المتوسطة اذا اغتسلت وصلت ثم عاد دمها لا يجب عليها الغسل للانقطاع لانه هلا موجب حيث انها أنت بما هو وظيفة المستحاضة المتوسطة اعني الغسل الواحد ليومها وليلتها فلا يجب عليها الغسل ثانياً للانقطاع .

كيف ؟ فلو لم ينقطع دمها لم يجب عليها غسل آخر فكيف بما اذا انقطع ثم عاد .

نعم يجب عليها بعد هود دمها ان تتوضأ للصلوات الآتية لاطلاق ما دل على أن المستحاضة المتوسطة يجب عليها الوضوء لكل صلاة وبما انها رأت الدم بصفة المتوسطة فهي مستحاضة متوسطة يجب عليها الوضوء للصلوات الآتية ، هذا كله في المتوسطة .

(مسألة ١٧) : المستحاضة القليلة كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاة ما دامت مستمرة ، كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهارة كالطواف للواجب ومس

بل يمكن ان يقال : ان الامر في الكثيرة أيضاً كذلك بالاضافة الى الصلاة التالية فيها إذا ارادت أن تجمع بين الصلاتين فاختسلت وصلت احدهما ثم عاد الدم فلا يجب عليها أن تغتسل للثانية ؛ وذلك لأطلاق (١) ما دل على كفاية الغسل الواحد في الكثيرة لصلاتين والمفروض انها اغتسلت فيكفيها ذلك الغسل بالاضافة لها . نعم يجب عليها غسل آخر بالاضافة الى باقي الصلوات لما دلت عليه صحيحة (٢) ابن نعيم وغيرها من انها اذا سال دمها بينها وبين المغرب اغتسلت ، فانها شاملة للمقام حيث ان المفروض سيلان دمها بعد الطهرين فهي مستحاضة بالكثيرة يجب أن تغتسل لكل صلاتين أو أو لكل صلاة .

وعليه فلا يجب غسل آخر للانقطاع وان كان ذلك هو المشهور بينهم وهو الاحوط وان كان الاقوى ما ذكرناه .

(١) للوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ؛

(٢) تقدم ذكرها في صدر المسألة .

كتابة القرآن إن وجب (١)

وجوب الوضوء في القليلة لكل مشروط بالطهارة:

(١) وقع الكلام في ان المستحاضة للقيلة اذا وضأت لصلاتها فهل يكفي ذلك للطواف . والمس للواجبين - حتى تفكلم في المستحاضة منها - ويأتي حكم المبحث .

المشهور بينهم بل إدهي للتسالم عليه عدم حاجتها الى الوضوء الجديد لها بعد ما وضأت لصلاتها وذكروا ان المستحاضة اذا اتت بوظائفها فهي طاهرة :

وخالف في ذلك صاحب الموجز وشارحه كاشف الغطاء حيث ذهبوا الى وجوب القعد في الوضوء اذا تعدد المس أو الطواف وان وضوء المستحاضة لصلاتها لا يكفي فيهما ، ومن هنا احتاط المائت « قد » وقال : « وليس لها الأكتفاء بوضوء واحد للجميع على الاحوط . وما أفاده هو الاحوط بل هو الأظهر وذلك لعدم احراز كون الاجماع المدهي في المسألة اجماعاً تعديلاً وصل لنا يبدأ بيد حتى يكشف عن قول الامام - ع - :

بل يحتمل كونه مستنداً الى اسقنباطهم واجتهاداتهم ولا اقل من احتمال استنادهم في ذلك الى عدم تعرض الأخبار لوجوب الوضوء على المستحاضة حينئذ للطواف أو المس مع ورودها في مقام الهوان . فالاجماع - على تقدير تحققه - ساقط لا اعتبار به .

على أن الاجماع غير محقق لوجود المخالف في المسألة .
وثالثاً : ان ما حكي عنهم من ان المستحاضة (اذا فعلت ذلك
كانت بحكم الطاهرة مجهول المراد فانه يحتمل اموراً :

المحتملات في ان المستحاضة بحكم الطاهرة :

« الاول » : وهو أظهر الاحتمالات ان المستحاضة اذا أتت بوظائفها
فهي بحكم الطاهرة بالاضافة الى صلاتها وذلك دفعا لما ربما يتوهم من
ان الدم الخارج منها اثناء صلاتها مانع عن صلاتها ومعنى ذلك ان
المرأة طاهرة حيثئذ وكان الدم لم يخرج اصلا .
وعلى هذا لا يستفاد منه عدم حاجتها الى الوضوء بالنسبة الى الطواف
أو المس .

« الثاني » : ان يقال : ان المرأة إذا أتت بوظائفها فهي طاهرة
إلا أن طهارتها مؤقتة بما اذا كانت مشغولة بأعمالها التي منها الصلاة
بجمل كلمة « اذا » على التوقيت دون الاشتراط .

وهذا ذهب اليه المحقق الهمداني (قده) وذكر أن معنى تلك
الجملة انها طاهرة ما دامت مشغولة بصلاتها .

واستدل عليه بانها لو كانت طاهرة مطلقاً لم يكن وجه لما ذهب
اليه المشهور من أن صحة صوم المستحاضة مشترطة باغتسالها قبل الفجر
وذلك لانها قد اغتسلت للعشائين وأتت بوظيفتها وهي طاهرة فلماذا
اوجبوا الغسل عليها قبل الفجر لصحة صوم الغدا ؟

وما افاده (قده) وان كان لا بأس به إلا أن حل « اذا » على

التوقيت خلاف الظاهر بل لا بد من حمله على الاشتراط فمعناه انها
 إذا عملت بوظائفها فهي طاهرة بالاضافة الى صلاتها وحسب هـ
 وكيف كان : فالأظهر هو الاحتمال الاولي والثاني دونه في الظهور .
 « الثالث » : أن يراد به أن كل امرأة مستحاضة أت بوظائفها
 فهي طاهرة مطلقاً بالنسبة إلى جميع الاعمال المشروطة بالطهارة فلا يجب
 على المستحاضة بعد توضعها للصلاة ان توضعاً للطواف أو المس هـ
 وهذا مجرد احتمال لا دليل مثبت له هـ

فالمتحصل إن قولهم : « إذا فعلت وظائفها كانت بحكم الطهارة »
 غير ظاهر المراد والاجماع على تقدير تحققه عليه لا يثمر شيئاً فالمقدار
 للمتيقن الثابت أن المستحاضة إذا أت بوظائفها فهي بالاضافة إلى صلاتها طاهرة
 وان الدم الخارج حال الوضوء أو بعده أو اثناء الصلاة غير مضر هـ
 ووضوؤها كاف بالنسبة إلى صلاتها .

وأما غيرها من الافعال المشروطة بالطهارة فنحن ومقتضى القاعدة
 وهي تقتضي للوضوء للطواف والمس الواجبين لعدم العلم بكفاية وضوئها
 حتى لغير صلاتها .

ومع الشك في الكفاية لا بد من الاتيان بالوضوء حيث ان احتمال
 عدم وجوب الطواف والمس على المستحاضة مقطوع العلم لأن حالها
 حال سائر النساء كيف والطواف واجب على الحائض غايته إذا لم
 تتمكن منه استنابت فكيف بالمستحاضة هـ

كما ان احتمال عدم شرطية الطهارة لهما كذلك إذ لا مخصص
 لأدلة شرطية الطهارة لهما ومع وجوبها على المستحاضة وهما مشروطان
 بالطهارة ولا دليل على كفاية للوضوء للفريضة عنها، فمقتضى القاعدة

وليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الاحوط ،
وان كان ذلك الوضوء للصلاة فيجب عليها تكراره بتكرارها
حتى في المس يجب عليها ذلك لكل مس على الاحوط (١)

هو أن تأتي بالوضوء لأجلها .

والوجه فيما ذكرناه ان الطواف والمس أمران يتبلي بهما النساء ذوات
الدم فلو لم يجب على المستحاضة أو لم تشرط في طوافهن الطهارة
لأشير اليه في شيء من الاخبار لا محالة .

بقي الكلام في أن المستحاضة بالاضافة الى صلاة الطواف هل تحتاج
الى وضوء لها أو أن وضوئها لصلاتها كاف لصلاة الطواف أيضاً .
لم أر من تعرض لهذه المسألة ولكن ظهر حكما مما بيناه آنفاً وحاصله
ان الوضوء لما لم يتم دليل على كفايته لغير صلاتها الفريضة فمقتضى
القاعدة أن تتوضأ لغيرها من الاعمال المشروطة بالطهارة من الطواف
والمس وصلاة الطواف وغيرها ، مضافاً الى عموم قوله (ع) « فلتتوضأ
لكل صلاة » (١) فإنه شامل لصلاة الطواف وغيرها .

تكرار الوضوء لكل مس :

(١) بل هذا هو الظاهر وذلك لان مقتضى قوله تعالى « لا يمسه

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٤٠٤ .

نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد والمكث فيها، بل ولو تركت الوضوء للصلاة أيضاً .

(مسألة ١٨) : المستحاضة الكثيرة والمتوسطة إذا عملت

بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه للطهارة حتى دخول

إلا المطهرون « (١) ان كل مس لا بد أن يعم قبله وضوء وطهارة غاية الأمر أنا علمنا أن وضوء غير المستحاضة للصلاة أو غيرها يكفي لمسه ما دام لم ينتقض كما يكفي لغير المس مما يشترط فيه الطهارة .

وأما وضوء المستحاضة فلا دليل على كونه كذلك لدلالة الاحتمار المقدمة على أن المستحاضة لا بد أن تنوضاً لكل صلاة فإذا شك في كفاية وضوئها للمس أولاً لمسها ثانياً ومع الشك في كفاية وضوء المستحاضة للمس لمسها ثانياً لا بد من الرجوع الى اطلاق النهي عن مس الكتاب على غير طهر .

وقد عرفت انه يقتضي وقوع كل مس عن وضوء قبله ، وعليه يجب أن يتعدد وضوء المستحاضة بتعدد المس .

نعم او قلنا بجرى ان الاستصحاب في الشبهات الحكيمية لا يمكن في المقام أن يقال باصصحاب أثر الطهارة المتيقنة للمس أولاً عند مسها ثانياً وثالثاً ، للشك في بقائها واراداعها ، إلا اننا لا نقول به في الأحكام .

المساجد والمكث فيها وقراءة العزائم ومس كتابة القرآن (١) ويجوز وطؤها ، واذا اخلت بشيء من الاعمال حتى تغيير القطنه بطلت صلاتها واما المذكورات سوى المس فتتوقف على الغسل فقط ، فلو اخلت بالاغسال الصلواتية لا يجوز لها الدخول والمكث والوطي وقراءة العزائم على الاحوط

اذا عملت المستحاضة بوظيفتها :

(١) ذهب الماتن « قده » تبعا لجماعة الى ان المستحاضة المتوسطة أو الكثيرة إذا أتت بفلسها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهارة من الدخول في المسجدين والمكث في المساجد وقراءة العزائم والوطي وغيرها وان اخلت بغير الاغتسال كتغيير القطنه ، وذلك لأنه شرط في الصلاة دون غيرها :

وأما اذا اخلت بالاغسال فلا يجوز لها شيء من ذلك .

بل ذكر « قده » أن زوجها اذا أراد للوطي قبل وقت الصلاة وجب عليها الاغتسال للوطي :

جهات الكلام في المسألة :

والكلام في هذه المسألة يقع من جهات :

ولا يجب لها الغسل مستقلاً بعد الاغسال الصلواتية وان كان
احوط . نعم اذا ارادت شيئاً من ذلك قبل الوقت وجب
عليها للغسل مستقلاً على الاحوط .

الجهة الأولى : في اشتراط جواز وطئ المسحاضة باغتسالها وهدمه .
الجهة الثانية : في اشتراط قراءتها للعرالم به - أي بالاغتسال - .
الجهة الثالثة : في اشتراطه في جواز دخولها المسجدين والمكث
في المساجد .

الجهة الرابعة : في اشتراط الغسل لمسها الكتاب العزيز وهدمه .
أما الجهة الأولى : فمقتضى الأخبار (١) المتقدمة في جواز وطئ
الحائض بعد انقطاع دمها أن الوطي للزوجة انما يحرم ما دام الحيض
باقياً فاذا انقطع دم الحيض منها وصارت طاهرة منه جاز وطؤها وان
كانت مسحاضة بالمتوسطة أو الكثيرة ولا دلالة في تلكم الروايات على
اشتراط وطئ المستحاضة باغتسالها .

وعليه لو فرضنا أن المرأة لا تصلي أو أنها تصلي من غير غسل لجهلها
أو لغبر ذلك فلا مانع من اتيان زوجها لها .

وليس في قبيل هذه الاخبار سوى موثقة لساعة « وان اراد زوجها
أن يأتيها فحين تغتسل » (٢) واستدل بها على أن وطئ المسحاضة
لا بد ان يكون بعد الاغتسال حملاً لقوله (ع) « حين تغتسل » على

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣١ من أبواب الاستحاضة .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

معنى بعد الاغتسال، والموثقة مروية بطريقتين والجملة المذكورة وردت في أحد الطريقتين دون الآخر - وهو الذي نقله عنه صاحب الوسائل في الباب الاول من الجنابة في الحديث الثالث :

إلا أن حمل قوله (ع) « حين تغسل » على ما بعد الاغتسال خلاف ظاهر الحديث جداً ولا وجه للالتزام به فالاستدلال بها مما لا وجه له .

وبما أن الالتزام بظاهر الموثقة غير ممكن لأنها لما ادل على جواز وطئ المستحاضة حال الاغتسال أو في الآن المتصل بغسلها ولا يمكن الالتزام به - لأنه غير مراد قطعاً فإن لازمه الحكم بعدم جواز وطئ المستحاضة بعد حال اغتسالها وهذا مما لا يمكن التفوه به ولا سيما في المتوسط التي اغتسلت قبل الفجر ولا يجب عليها إلا للغسل مرة واحدة . لأن الموثقة مشتملة على حكم المتوسطه والكثيرة أيضاً وكيف يمكن الالتزام بعدم جواز وطئ المستحاضة المتوسطه وان اغتسلت قبل ذلك . فلا مناص من حملها على محمل أقرب من حملها على ما بعد الاغتسال وهو أن يقال : ان الرواية وردت ارشاداً إلى أمر غير شرعي وان المراد بالجملة المذكورة هو ما قبل الاغتسال لئلا يجب على المرأة اغتسالان بل بآتيها زوجها قبل غسلها حتى يكفيها غسل واحد ، فالموثقة وردت للارشاد الى أن غسل الجنابة يعني عن غسل الاستحاضة وأن المرأة بآتيها زوجها قبل اغتسالها حتى لا يتكرر الاغتسال في حقها . وهذا وان كان خلاف ظاهر الحديث إلا أنه أقرب المحامل ، وعليه لا معارض للاخبار (١) الدالة على جواز وطئ المستحاضة وان لم تغتسل

(١) للوسائل ١ الجزء ٢ باب ٣١١ من أبواب الاستحاضة .

لا سيما ان بعضها مشتمل على قوله « إذا شاء » (١) فالإغتسال غير معتبر في وطئ المستحاضة .

أما الجهة الثانية والثالثة ، فالامر فيها أيضاً كذلك حيث لم يتم دليل على حرمة قراءة العزائم أو الدخول في المسجدين أو المكث في المساجد على المستحاضة حتى تغتسل وانما دلت الاخبار (٢) على حرمة تلك الامور على الحائض وحسب فدعوى ان هذه الامور يعتبر الإغتسال لها في حق المستحاضة تحتاج الى دليل .

نعم ذهب جماعة الى حرمة تلك الافعال على المستحاضة ما لم تغتسل لصلاتها أو لتلك الافعال وقد حكى شيخنا الانصاري (قدّه) عن المصابيح انه قد تحقق أن مذهب الاصحاب تحريم دخول المساجد وقراءة العزائم على المستحاضة قبيل الغسل ، واستظهر من ذلك الاجماع على توقيت الامور المذكورة على غسلها .

وفيه : ان دعواهم للاجماع في المسألة لم تثبت اولاً .

وثانياً : انه من الاجماع المنقول .

وثالثاً : انه ظاهر البطلان لو كان مراد صاحب المصابيح هو الاجماع بل هو مقطوع الخلاف للهاب جملة من الاصحاب كالشيخ والعلامة والاردبيلي وصاحبي المدارك والذخيرة الى الجواز وعدم توقفها على الإغتسال ومعه كيف يمكن دعوى الاجماع في المسألة .

نعم : قد يقال ان الحرمة وتوقيت الافعال المذكورة على الإغتسال مقتضى الاستصحاب فيما اذا كانت الاستحاضة مسبوقة بالحيض لحرمتها

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٤ .

(٢) تقدم ذكر الاخبار في البحث عن احكام الحائض .

على الحائض فتستصحب .

المناقشات في التمسك بالاستصحاب في المقام:

ولكن فيه وجوه من المناقشات وذلك ا
 اولاً : لأنه من الاستصحاب في الشبهات الحكمة وقد مر هنا
 المناقشة في جريانه مراراً .

وثانياً : فلو اهمضنا عن ذلك فالاستصحاب لا يجري في مخصوص
 المقام لعدم اتحاد القضية المتيقنة والمشكوك لان الحيض والاستحاضة
 مقابلان في الاخبار ، والحرمه قد ثبتت في حق الحائض وبعد انقطاع
 الحيض وارتفاعه ارتفعت الحرمة النانهة لاجله لا محالة والمستحاضة موضوع
 ثان آخر نشك في حرمة تلك الافعال في حقها بحيث لو قلنا فيها
 بالحرمة لكانت حرمة مفايرة لتلك الحرمة الثابتة على الحائض :

ومما يؤيد ذلك اننا لم نر ولم نسمع من أحد يحكم بوجود الكفارة
 في وطئ المستحاضة ولو مع القول بحرمة في حقها ما لم تقتل مع ان
 القائل بوجود الكفارة في وطئ الحائض موجود .

فهذا يدلنا على أن الحرمة - على تقدير القول بها في المستحاضة -
 هي حرمة اخرى غير الحرمة الثابتة في حق الحائض ، ومع عدم اتحاد
 القضيتين لا يجري للاستصحاب .

وثالثاً : لو اهمضنا عن ذلك فمقتضى اطلاق الآية الكريمة والروايات
 جواز وطئ المستحاضة من دون حاجة الى الاحتسالم وذلك لقوله تعالى

« ولا تقرّبون حتى يطهرن » (١) أو « يطهّرن » بالتشديد فان للغاية مفهوماً فتدك على عدم الحرمة بعد انقطاع الدم أو الاغتسال من الحيض . وفي حالة الاستحاضة يجوز وطؤها بمقتضى الآية المباركة . كما ان مقتضى الاخبار (٢) ذلك بل بعضها عام وبسلك على ان المسحاضة يأبىها زوجها متى شاء (٣) . ومن الظاهر أن مع وجود الاطلاق والدليل الاجتهادي لا مجال للتمسك بالاستصحاب .

ورابحاً ، ان الاستصحاب لو جرى فانما يختص بما اذا حدثت الاستحاضة قبل غسل الحيض أو في اثنائه ، واما اذا حدثت بعد الاغتسال من الحيض فمقتضى الاستصحاب جواز وطؤها لاحرمته وذلك لان الازمنة ثلاثة :

أحدها : زمان القطع بالحرمة وهو ما قبل اغتسالها .

وثانيها : زمان القطع بالجواز وهو ما بعد اغتسالها .

وثالثها : زمان الشك في الحرمة وهو زمان حدوث الاستحاضة

ومع نخلل اليقين بالجواز بين اليقين بالحرمة والشك فيها لا مجال لاستصحاب الحرمة بوجه . هذا

بل لو قلنا بجواز الوطي بعد الانقطاع وقبل الاغتسال يلزم في استصحاب الحرمة أن تكون الاستحاضة متصلة بدم الحيض إذ مع الفصل - كما اذا حدثت في زمن اغتسالها أو بعده - يتخلل زمان القطع بالجواز

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٢ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣١ من أبواب الاستحاضة .

(٣) تقدم الكلام في هذه الرواية قريباً في الجهة الاولى فلاحظ .

بين زمني القطع بالحرمه والشك في الجواز ، وهذا في الاحكام المترتبة على انقطاع الدم كما في الوطي والطلاق دون ما يترتب على الغسل كدخول المسجدين ونحو ذلك .

فالمحصل : انه لا وجه للقول بتوقف الافعال المذكورة في حق المستحاضة على الاحتسار لانه يحتاج إلى دليل ولا دليل عليه . هذا وعن الوسيلة التفصيل بين الكعبة فلا يجوز للمسحاضة دخولها وبين سائر المساجد حتى المسجدين فهجوز ، إلا انه مما لم نقف له على مستند سوى مرسله يونس بن يعقوب عن حدثه عن أبي عبد الله (ع) قال : « المستحاضة تطوف بالبيت وتصلي ولا تدخل الكعبة » (١) وهي لضعفها وارسلها لا يمكن الاعتماد عليها .

وهذا كله في غير الطواف والمس .

أما الطواف فمقتضى الاخبار المطلقة الدالة على وجوب الطواف أو احتجابه جوازه على المستحاضة من دون حاجة الى الاحتسار كما ان ذلك مقتضى للنصوص الخاصة الواردة في أن المستحاضة لها أن تطوف بالبيت ومن جملتها خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن المسحاضة أبطؤها زوجها ؟ وهل تطوف بالبيت ؟ قال (ع) : « نعم قرءما . . . وكل شيء استحلت به الصلاة فليأنها زوجها وتطوف بالبيت » (٢) .

وقد ذكر صاحب الحدائق « قد » انها صحيحة السند وهي تدل على الملازمة بين استحلال الصلاة في حقها وجواز الوطي والطواف

(١) الوسائل : الجزء ٩ باب ٩١ من أبواب الطواف ح ٢ .

(٢) للوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٨ :

وحينئذ لا بد من ملاحظة معنى الاستحلال وهل المراد به المشروعية - أعني الحلبة الشأنية والطبعية كما هو الظاهر - أو ان المراد به الحلبة الفعلية؟ وعلى الأول : تدل على جواز الوطي والطواف من غير غسل لحلبة الصلاة ومشروعيتها في حق المستحاضة من غير حاجة الى غسلها لأن الغسل مما لا يتوقف عليه أمرها وتكليفها بالصلاة وانما له مدخلية في صحة صلاتها ، وبعبارة أخرى الغسل ليس من شروط أمرها بالصلاة وتكليفها بها وانما هو شرط من شروط المأمور به - أعني الصلاة .

وعلى الثاني تدل على عدم جواز وطئها وطوافها إلا بعد الغسل لأن حلبة الصلاة فعلا تتوقف على غسلها واولا احتسائها لم يصح صلاتها والظاهر هو الأول لأنها بصدده بيان ان المستحاضة حكمتها حكم باقي المكلفين الذين يشرع في حقهم الصلاة وهي ممن من شأله أن تصح صلاتها ، وليست بصدده بيان أن حكمتها يتوقف على صحة صلاتها فعلا وإلا فلصحتها وحليتها الفعلية شروط أخرى لا يحتمل دخلها في جواز وطئها أو طوافها كدخول الوقت وطهارة ثوبها وبدنها .

مع انه لا يحتمل أن يكون طوافها أو وطئها مشروطاً بدخول الوقت أو طهارة الثوب والبدن وكذلك للوضوء الذي هو شرط في صلاة المستحاضة - أي في بعض أقسامها - مع انه غير معتبر في جواز وطئها قطعاً ، فلا يكاد يشك في أن المراد بالحلبة هو الحلبة الشأنية وانما مأمورة بالصلاة لا الحلبة الفعلية - أعني صحة صلاتها فعلا - .

ما هو الشرط لطواف المستحاضة :

بقي الكلام في ان الطواف يشترط فيه الطهارة وان طهارة المستحاضة في الطواف هل هي للوضوء فقط أو الغسل فقط أو للغسل والوضوء معاً ؟ ربما يستعسر من عبارة الماتن (قده) أن طهارتها هي الغسل للطواف ولكن الصحيح أن المستحاضة يكفيها الوضوء للطواف ولا يعتبر الاحتسال في حقها لان الاخبار دلت على أن وظيفة المستحاضة هي الغسل مرة واحدة أو ثلاث مرات فلا دليل على وجوب غسل آخر في حقها ولا على مشروعته .

بل ان مقتضى الاخبار الواردة في اشتراط الطواف بالوضوء (إلا في الطواف المندوب) (١) عدم صحته بمن لا وضوء له ، نعم علمنا خارجاً أن الجنب ونظيره من المكلفين بالاحتسال يكليهم للغسل عن الوضوء واما المستحاضة فلم يدلنا دليل على أن غسلها الواحد أو اغسالها كافية عن الوضوء لان غاية ما تدل عليه الاخبار أن غسل المستحاضة الواحد أو المكرر مما نستبيح به الصلاة في حقها واما اله كغيره من الاغسال في الاغناء عن الوضوء فهو محتاج إلى دليل .

وعليه فمقتضى اطلاق ما دل على اشتراط الطواف بالوضوء لزوم التوضي للمستحاضة إذا ارادت الطواف فحال الطواف حال للصلاة في حقها فكما أنها تتوضأ لكل صلاة من غير الفرائض الخمسة فكذلك تتوضأ للطواف أيضاً .

(١) الوسائل: الجزء ١ باب ٥ من أبواب الوضوء وج ٩ باب ٢٨

من أبواب الطواف .

وأما المس فيتوقف على الوضوء والغسل ويكفيه الغسل للصلاة (١) نعم إذا ارادت للتكرار يجب تكرار الوضوء والغسل على الاحوط بل الاحوط ترك المس لها مطلقاً .

ما هو الشرط للمس من المستحاضة :

(١) هذه هي الجهة الرابعة : من الكلام وحاصله ان المس قد يكون واجباً وقد يكون مندوباً كما تعرضنا له في المستحاضة القليلة ووضحنا حكم الواجب وبقي حكم المندوب منه ويظهر ان شاء الله أن حكم المس المندوب في الاستحاضة القليلة وغيرها على حد سواء :

أما المس الواجب كما اذا كان المصحف في مكان موجب له فبجانبه فيجب مسه لرفعه عن ذلك المكان فملتضى الأدلة التي دلت على اشتراط المس بالطهارة - والعمدة فيه قوله تعالى « لا يجسه إلا المطهرون » (١) بضميمة ما ورد (٢) في تفسيرها لأنها بنفسها لالدل على ذلك لأنه من المحتمل بل الظاهر من « المطهرون » هو من طهرهم الله سبحانه كما في قوله تعالى « ويطهركم تطهيرا » (٣) والمراد بالمس فهم الكتاب

(١) سورة الواقعة : الآية ٧٩ .

(٢) وهي موثقة ابراهيم بن عبد الحميد ، الوسائل : الجزء ١ باب

١٢ من أبواب الوضوء ح ٣ :

(٣) الاحزاب : الآية ٣٣ و ٥٢ .

ودرك حقائقه دون المس الظاهري لكتابه الا ان الرواية فسرتها بالمس الظاهري ، وايضاً دل عليه صحيحة أو موثقة أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله - ع - عن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء - طهر - ؟ قال : لا بأس ولا يمس للكتاب (١) عدم جواز المس للمستحاضة وغيرها ممن لا طهارة له .

ومقتضى دليل وجوب المس وجوبها على المستحاضة ، والجمع بينها يقتضي الحكم بوجوب الرضوء والمس على المستحاضة اذا لم يكن نقاء المصحف في مدة القرضي مستلزماً للهتك وإلا فتمسه من دون وضوء . واما المس المنسوب فمقتضى أدلة اشتراط المس بالطهارة : عدم جوازه على المستحاضة - كما عرفت - ولا دليل على كفاية وضوئها أو غسلها في الطهارة بالاضافة الى المس المستحب ومن هنا لا بد من أن تنوضاً للصلاة الاخرى أو تغتسل لها كما في الكثيرة .

واما الاجماع على ان المستحاضة إذا أتت بوظائفها فهي بحكم الطهارة فقد قدمنا ما فيه وذكرنا أن المراد به انها بحكم الطهارة بالاضافة الى صلاتها بمعنى ان الدم الخارج منها بعد الاتيان بوظائفها لا يكون حدثاً ناقضاً لصلاتها وطهارتها في حال الصلاة واما انها بحكم الطهارة بالاضافة الى كل فعل مشروط بالطهارة فهو محتاج الى الدليل :

وهاية ما يمكن استفادته من الاخبار أن تلك الافعال منها موجبة لاستباحة الصلاة في حقها ، وعليه فالمس المستحب في نفسه مورد الاشكال في حقها .

(١) الوسائل : الجزء ١ باب ١٢ من أبواب الرضوء ح ١ : وليس

فيها كلمة « على غير طهر » .

(مسألة ١٩) : يجوز للمستحاضة قضاء الفوائت مع اللوضوء والغسل وسائر الاعمال لكل صلاة، ويحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الادائية لكنه مشكل (١) والاحوط ترك القضاء الى النقاء .

نعم ذهب الأصحاب ، قدمهم، الى جواز مس المستحاضة إذا أتت بوظائفها وارسلوه ارسال المسلمات فان ثبت وتم اجماعهم فهو ، وان لم يثبت فالاحتياط للالزام يقضي تركها المس المنسوبة بلا فرق بين أقسام الاستحاضة .

جواز القضاء للمستحاضة :

(١) يقع الكلام في ذلك من جهتين :

الجهة الأولى : في مشروعية القضاء في حقها أو انها تصبر حتى يرتفع حدث الاستحاضة :

الظاهر عدم مشروعية القضاء في حقها لما استفدناه من الاخبار من أن الاستحاضة حدث وان جاز لها للفرائض بعد اغتسالها مرة أو ثلاث مرات بمعنى ان الدم الخارج عنها حال غسلها أو بعده أو في أثناء الصلاة لا يكون ناقضاً لطهارتها إلا انها محدثة كصاحب السلس ومن هنا وجب عليها أن تتوضأ أو تغتسل للصلوات الآتية وان لم تحدث في أثنائها يحدث آخر ومع الحدث كيف يسوغ لها القضاء :

وبعبارة اخرى : ان صلاة المستحاضة اضطرارية من جهة عدم طهارتها من الحدث والقضاء واجب مومع له أفراد اختيارية فكيف تأتي بالفرد الاضطرارى مع التمكن من الافراد الاختيارية ولا سيما في المستحاضة المبتلاة بنجاسة البدن غالباً وصلاتها اضطرارية من هذه الجهة أيضاً مع أنه لم يعم دليل على عدم مانعية دم الاستحاضة في قضائها فلا بد من أن تصبر حتى ترتفع استحاضتها .

« الجهة الثانية » : لو بنينا على مشروعية القضاء في حقها إلا أن الوقت ضاق ولو لأجل اطمنانها أو ظنها بالموت بعد ذلك بحيث لا تتمكن من الصلاة الاختيارية بوجه طهارتها لصلاة القضاء ما هي ؟ احتمل الماتن وجهين في المسألة :

١ - أحدهما : أن تأتي بقضاء الفوائت مع الوظائف المقررة للمستحاضة فكما أنها اذا اغتسلت وأتت بباقي وظائفها المقدمة كتبديل القطننة جازت الفرائض اليومية لها كذلك جاز لها قضاء ما فاتها من الصلوات لأن الأغسال طهارة في حقها .

٢ - ثانيها : أن تأتي بالقضاء بالوضوء والغسل مستقلين فكما انها تغتسل للفرائض الأدائية كذلك تغتسل غسلها على حدة وتأتي به القضاء . أما الاحتمال الأول فيدفعه أن غسلها للفرائض انها يستباح به للصلاة فحسب ولا يكون موجباً لطهارتها حتى يصبح منها للقضاء بل هي معدة مع اغتسالها ومن ثمة لا بد أن تتوضأ أو تغتسل للصلاة الثانية والثالثة . ولا وجه لقوم كون الغسل موجباً لطهارتها سوى الاجماع المتقدم من ان المستحاضة إذا أتت بوظائفها فهي بحكم الطاهرة الا انك عرفت أن معناه انها طاهرة بالإضافة الى صلواتها الفرائض الادائية وان الدم

الخارج منها اثناء غسلها أو بعده أو اثناء صلاتها لا يكون ناقصاً لصلواتها لانها بحكم الطاهرة بالاضافة الى كل فعل مشروط بالطهارة .

كيف وقد مر انها مكلفة بالوضوء والاحتسال لصلواتها الثانية والثالثة فهذا الوجه لا دليل عليه وبذلك يرجح الوجه الثاني وهو أن يقال ٥
ان الغسل كما انه طهارة في حقها بالاضافة الى صلواتها الادائية فهو طهارة بالاضافة الى صلواتها القضائية أيضاً لانها فرائض غاية الامر انها قضائية فتقتل للقضاء وتلغضي صلواتها ، إلا انه أيضاً مما لا يمكن المساعدة عليه لعدم قيام الدليل على ان الغسل طهارة في حق المستحاضة وانما دلت الاخبار على أن غسلها طهارة لفرائضها الادائية وحسب فلم يبق دليل على وجوب الغسل في حقها للقضاء ٥

بل مقتضى عموم موثقة سبابة وغيرها ٥ فتوضاً لكل صلاة ، (١)
أن طهارتها للصلاة اليها هي الوضوء فان القضاء أيضاً صلاة فتوضاً لها ويأتي بالقضاء ، ومن هنا قلنا انها تأتي بالنوافل مع الوضوء لكل نافلة ٥
واما من جهة نجاسة بدنها فلا بد من تليلها بالمقدار الممكن وهذا لا فرق فيه بين المستحاضة وغيرها ومن هنا يظهر الحال في حكم المسألة الآتية أيضاً .

(١) للوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

(مسألة ٢٠) : المستحاضة تجب عليها صلاة الآيات (١) وتفعل لها كما تفعل لليومية (٢) ولا تجمع بينها بغسل وان اتفقت في وقتها .

(مسألة ٢١) : اذا احدثت بالاصغر في اثناء الغسل لا يضر بغسلها على الاقوى (٣) لكن يجب عليها الوضوء بعده وان توضأت قبله .

وجوب صلات الآيات على المستحاضة

- (١) لاطلاق ادلة (١) وجوبها وليست هي كالحائض غير مكلفة بالفرائض وغيرها .
- (٢) كما ذكره في قضائها نظراً الى ان الغسل طهارة للفرائضها وصلاتها ، وصلاة الآيات أيضاً طهارتها الاغتسال :
- ويدفعه : ما تقدم من ان الغسل لم يتم دليل على كونه طهارة للمستحاضة بل مقضى اطلاق الموثقة (٢) المتقدمة كفاية الوضوء لصلاتها وصلاة الآيات صلاة فتوضأ لها وتأتي بها .

الحدث الاصغر في اثناء غسلها :

- (٣) والوجه فيما افاده ان الوضوء والغسل في حق المستحاضة وان
- (١) الوسائل : الجزء ٥ باب ٢٠١ من أبواب صلاة الكسوف والآيات .
- (٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٦ .

كانا موجبتين لطهارتها بالإضافة إلى صلاتها وهما يرفعان حدثها للصلاة إلا أنه لا يمتثل أن يكون وضوئها السابق على اغتسالها - على تقدير كونها يتوضأ قبله - موجباً لارتجاع حدثها الأصغر الواقع بعده في أثناء غسلها إذ للوضوء أنها يرفع الأثر الحادث قبله لا بعده ولذا ورد إذا بليت فتوضأ ، (١) .

فلا بد من أن ترافقه بالوضوء بعد اغتسالها ولم يقم دليل على كون الحدث الأصغر ناقضاً لغسلها ، فيتم غسلها في ملروض الكلام وتأتي بالوضوء بعده من جهة البول الواقع في أثناء غسلها .

ولا ينافي ما ذكرناه في المقام من أن الحدث الأصغر الواقع في أثناء غسل الاستحاضة غير ناقض له لما قدمناه في غسل الجنابة من أن الجنب لو أحدث بالأصغر في أثناءه بطل غسله ولا بد من استثنائه وذلك لقيام الدليل على انتقاض غسل الجنابة بالحدث الأصغر في أثناءه بخلاف غسل الاستحاضة ، والدليل كما أسلفناه قوله تعالى : وان قمعتم إلى الصلاة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وان كنتم جنباً فاطهروا ، (٢) .
لأنه يدل على أن المحدث على قسمين : جنب وغير جنب فان كان جنباً وجب عليه أن يغتسل وان كان غير جنب وجب عليه أن يتوضأ فكل محدث ليس جنباً يجب عليه أن يتوضأ وقد خرجنا عنه في غسل مس الميت والحليض والاستحاضة ونحوها بالدليل الذي دل على أنهم لا بد أن يغتسلوا .

(١) مضمون هذه الجملة موجودة في الوسائل : الجزء ١ باب ٢

من أبواب نواقض الوضوء ، وغيرها من الموارد .

(٢) سورة المائدة : الآية ٦ .

(مسألة ٢٢) : اذا اجنبت في اثناء الغسل أو مست ميماً استأنفت غسلًا واحداً لهما ويجوز لها اتمام غسلها واستثناؤه لأحد الحدثين إذا لم يناف المبادرة إلى الصلاة

وبما ان الجنابة ترتفع بعد انتهاء اللبس فلو احدث بالاصفر في اثنائه صدق أنه بالفعل يحدث بالجنابة فيشملة اطلاق الآية المباركة و فاطهروا و ظاهره ايجاد الغسل واستثناؤه - والاحتياط بالقوضي بعد غسل الجنابة حينئذ لا بأس به إلا انه مع كون الغسل ترتيبياً ضعيف كما مر في محله ، وهذا بخلاف غسل الاستحاضة لعدم تقييد دليلها بعدم الحدث الاصفر في اثنائه بل ورد الامر بالاعتسال لها (١) مطلقاً - كانت محدثة بالاصفر أم لا .

وعليه فلها أن تم غسلها وهو صحيح غاية الامر انها حيث احدثت بالاصفر وهو موجب للوضوء لا بد أن تتوضأ بعد غسلها لأنه مقتضى الجمع بين ما دل على حدثية البول في اثناء الاحتصال وما دل على صحة غسلها عن الاستحاضة .

وان ذهب الماتن في غسل الجنابة أيضاً إلى عدم انقراضه بالحدث الاصفر الواقع في اثنائه كالقمام ، ولكن ما افاده في المقام متين دون ما ذكره في غسل الجنابة .

(١) للوسائل : الجزء ٢ باپ ١ من أبواب الاستحاضة .

بعد غسل الاستحاضة (١) واذا حدثت الكبرى في اثناء
غسل المتوسطة استأنفت للكبرى (٢) .

لو اجنبت المستحاضة اثناء غسلها :

(١) وذلك لان المأمور به في حقها هو للغسل المتعقب بالصلاة
ومع الهمها غسل الاستحاضة واستئنافها بعده غسلًا للجنازة أو المس
ينفصل غسل الاستحاضة عن الصلاة فلا يكون مشروطاً ومأموراً به في
حقها ، فما افاده (قدّه) من هذه الجهة متين .
إلا انها إذا أتمت ما بيدها من غسل الاستحاضة ظللة أو جهلا
بالحكم فان كان الغسل الذي تأتي به بعده غسل الجنازة فلا اشكال في
انه يعني عن كل غسل فلو صلت بعده فكأنها صلت بعد غسل الاستحاضة
فهو مفصل بالصلاة .

وان كان غسل مس الميت فهو مبني على ما تقدم من النزاع في
ان كل غسل يعني عن كل غسل فان قلنا به - كما هو صحيح - فهو
وإلا فان قلنا بعدم احناله مطلقاً أو فيما إذا لم ينو بقية الأضال أي
يقع في الخارج ما نواه فلا بد للمستحاضة بعدما أتمت ما بيدها من
الغسل واهتسائها بعده لأجل المس أن تغسل للاستحاضة ثانياً - لفرض
انها اغسلت للمس من غير أن تنوي غسل الاستحاضة أيضاً - وتصلي
بعده حتى لا ينفصل الغسل عن صلاتها .

(٢) ولا تكون مخيرة بين الهمه ثم استئناف الغسل للكبرى وبين

(مسألة ٢٣) : قد يجب على صاحبة الكثيرة بل المتوسطة أيضاً خمسة اغسال (١) كما اذا رأت احد الدمين قبل صلاة الفجر ثم انقطع ثم رآته قبل صلاة الظهر ثم انقطع ثم رآته عند العصر ثم انقطع ، وهكذا بالنسبة الى المغرب والعشاء .

رفع اليد عنه واتيانها الغسل الكبرى كما كانت مخيرة بينها في الفرع السابق. وذلك لأن الموضوع في المقام قد تبدل وبه يبدل حكمه حيث ان المتوسطة موضوع وحكمه الغسل مرة واحدة ليوهما وليلتها والكثيرة موضوع آخر وحكمها ثلاثة اغسال أو خمسة فاذا تبدلت المتوسطة بالكثيرة فقد تبدل موضوع بموضوع آخر .

ومع ارتطام الموضوع يرتفع حكمه فالغسل المائي به للمتوسطة غير مأمور به إذ لا موضوع له فلا بد من الاغتسال رأساً للكثيرة لتحقق موضوع الغسل والحكم تابع لفعالية الموضوع لا بحاله .

وهذا بخلاف الفرع السابق لأن الموضوع من العوسط أو الكثيرة كان فيه بحاله وان حدثت الجنابة في اثنائه ، فان الجنابة حدثت آخر لغسل منه أيضاً .

قد تجب على المستحاضة خمسة اغسال :

(١) وهذا غير ما قدمناه من أن الكثيرة - على تقدير تفریق

صلواتها - يجب عليها أخصال خمسة لأن ذلك مختص بالكثيرة وكلامه في المقام اهم منها ومن المتوسطة - كما اوضحه في المتن - بأن رأت أحد الدمين من المتوسط أو للكثير قبل الدجر واغتسلت له وصلت ثم انقطع وعاد ثانياً قبل صلاة الظهر واغتسلت له وصلت الظهر ثم انقطع وعاد قبل صلاة العصر وهكذا في المغرب والعشاء

وليعلم ان انقطاع الدم قد يفرض بعد الصلاة وقبل خروج الوقت في زمان يسع الصلاة مع الطهارة وفي هذه الصورة لا اشكال في انها يجب ان تعيد صلاتها وغسلها كما تقدم في حكم الفترة الواصلة .
 إلا انه خارج عن محل الكلام لأنه ليس من باب وجوب الاغسال خمس مرات بل من جهة انكشاف بطلان غسلها وصلاتها السابقين لكشف الانقطاع عن عدم كونها مأموراً بها وكونها مصلية عن طهر لأن ما أتت به كان صلاة اضطرارية ومسح التمكن من الفرد الاختياري لا أمر بالاضطراري .

بلا فرق في ذلك بين المتوسطة والكثيرة وبين أن تغتسل غسلًا واحداً أو غسلين وصلت صلاة واحدة أو صلاتين كما في الظهرين والعشائين فهذه الصورة خارجة عن محل الكلام .

فالمراد بالانقطاع - في كلام الماتن - لا بد أن يراد انقطاع الدم في الوقت مع عدم كون الزمان واسعاً للصلاة مع الطهارة كما اذا رأت الدم قبل صلاة الفجر واغتسلت وصلت فانقطع قبيل طلوع الشمس بزمان لا يسع الصلاة والطهارة معاً ثم عاد قبل صلاة الظهر واغتسلت وصلت فانقطع قبل خروج وقتها بزمان غير واسع وهكذا في العصر والمغرب والعشاء :

أو يراد به الانقطاع بعد الوقت كما اذا رأته قبل صلاة الفجر واغتسلت وصلت وبعد طلوع الشمس انقطع ثم عاد قبل صلاة الظهر وانقطع بعد خروج وقتها وهكذا .

وإما أن يراد به الإنقطاع قبل العمل كما اذا رأته قبل الفجر على صفة التوسط أو الكثرة وانقطع قبل صلاة الفجر وهكذا في الظهر وغيره حيث يجب عليها في تلك الفروض خمسة اغسال للأتمثال فان كل دم تراه فتنقطع موضوع مستقل يجب معه الغسل . هذا .

ولكن لا يمكن المساعدة عليه وذلك .

• أما أولاً ، فلأطلاق ما دل على وجوب غسل واحد للاستحاضة المتوسطة لأول صلاة بعده ليومها وليلتها ، وثلاثة اغسال للكثيرة على تقدير جمعها بين الصلوات فانه مطلق من حيث انقطاع الدم واستمراره .
وأما ثانياً : فلأن انقطاع دم الاستحاضة لا يمكن أن يكون اشد حكماً من استمراره حسب المرتكز العرفي بمعنى إن كون الانقطاع موجباً للغسل دون الاستمرار على خلاف المرتكز العرفي فكيف يمكن أن يقال ؛ إن دم الاستحاضة المتوسطة لو استمر في جريانه فلا يجب إلا غسل واحد واما اذا انقطع ثم عاد فيجب خمسة اغسال أو انه اذا استمر في الكثيرة يجب ثلاثة اغسال مع الجمع بين الصلوات واما مع الانقطاع فيجب خمسة اغسال لانه خلاف المرتكز العرفي .

على انا ذكرنا ان استمرار دم الاستحاضة بحيث لا ينقطع ولو دقيقة قليل جداً أو لا يتفق اصلاً فان الانقطاع أمر هادي للنساء ولا يجري منهن الدم دائماً ، ومع ذلك لم تؤمر المستحاضة إلا بغسل واحد أو بثلاثة فلو كان الانقطاع موجباً للغسل لكان اللازم وجوب الغسل على

ويقوم التيمم مقامه اذا لم تتمكن منه (١) ففي الفرض المزبور عليها خمسة تيممات وان لم تتمكن من الوضوء أيضاً فعشرة ، كما أن في غير هذه اذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليلة خمسة تيممات وفي المتوسطة ستة وفي الكثيرة ثمانية اذا جمعت بين الصلاتين وإلا فعشرة .

المستحاضة متعدداً بعدد الانقطاع ، فما افاده الماتن (قده) من وجوب خمسة الغسال مبني على الاحتياط ولا دليل عليه .

بدلية التيمم عن طهارتها المائية :

(١) لدليل بدلية التيمم عن الغسل والوضوء وعليه ففي القليلة او لم تتمكن من الوضوء يجب عليها التيمم بدلا عنه لكل صلاة ، وفي المتوسطة يجب عليها التيمم مرة بدلا عن غسلها وتوضأ لكل صلاة إن تمكنت وإلا تيممت لكل صلاة بدلا عن وضوئها فيكون الواجب في حقها مع العجز عن الغسل والوضوء سعة تيممات .
وفي الكثيرة تجب ثلاثة تيممات بدلا عن ثلاثة الغسال على تقدير جمعها بين الصلوات كما تجب خمسة تيممات على تقدير التفريق بينها .
هذا فيما اذا لم نوجب عليها الوضوء لكل صلاة نظراً الى عدم تعرضهم له في الاخبار وهي في مقام البيان ومع سكوتها عن وجوب الوضوء عليها استكشف عدم وجوبه في حقها - وكانت متطهرة .

وأما إذا قلنا بوجود الوضوء في حقها لكل صلاة أو أنها احدثت بالصغرى بأن لامت أو هالت فيجب عليها خمسة تيممات أخرى بدلا عن خمسة وضوءات ٥

ولا ينافيه ما بيننا عليه من أن كل غسل - ومنه غسل الاستحاضة الكثيرة - يفني عن الوضوء بحيث لو كانت الكثيرة متمكنة من الغسل لم يجب عليها إلا خمسة اغسال على تقدير التفريق من غير حاجة الى خمسة وضوءات أو تيممات والتيمم بدل عن ذلك الغسل فلماذا تجب عليها خمسة تيممات أخرى بدلا عن الوضوء ٥

والوجه في عدم التنافي : ان ادلة (١) البدلية دللت على ان التيمم أو التراب ظهور ويكفيك عشر سنين ومعناه انه بدل عن الغسل في الطهارة وحسب وأما اذا كان الغسل اثر آخر غير الطهارة كالاغناء عن الوضوء فلا دليل على كون التيمم قائماً مقامه في ذلك الاثر فيجب على المستحاضة عشرة تيممات خمسة بدلا عن الوضوءات الخمسة وخسة أخرى بدل عن الاغسال الخمسة في فرض تفريقها بين الصلوات أو على تقدير صحة ما افاده المائتين (قده) في فروض المتن من وجوب خمسة اغسال هذا تمام الكلام في الاستحاضة ٥

(١) للوسائل : الجزء ٢ باب ٢٤ و ٢٣ من أبواب التيمم ٥

« فصل في النفاس »

وهو دم يخرج مع ظهور أول جزء من الولد أو بعده

« فصل في النفاس »

النفاس في اللغة بمعنى للولادة ، اما لانه مأخوذ من النفس بمعنى الدم أو لانه من النفس بمعنى الشخص لان بالولادة يخرج شخص عن آخر حيواني أو انساني إلا انه بحسب الاصطلاح اسم لنفس الدم لا الولادة وهذا هو الموافق لما يستفاد من الاخبار (١) التي دلت على أن الاحكام الالوية مترتبة على الدم لا عليها .

والكلام يقع في جهات :

« الجهة الأولى » : الولادة المجردة عن الدم .

« الجهة الثانية » : في الدم الخارج قبل الولادة الواجد لصلصات الحيض .

« الجهة الثالثة » : الدم الخارج بعد الولادة .

« الجهة الرابعة » : الدم الخارج مع الولادة .

اما الجهة الأولى ، فالظاهر انه لا اثر للولادة المجردة عن الدم لما عرفت من أن الاحكام في النفاس من سقوط للصلاة والصيام انها هي

(١) للوسائل : الجزء ٢ باب (١٧) من أبواب النفاس .

مرتبة على الدم ولا اثر للولادة المجردة عن للدم وان قيل انها انفقت في زمان النبي (ص) وأن امرأة ولدت من غير دم ، نعم لها اثر آخر اجنبي عن المقام وهو انقضاء العدة بحققها وان لم يكن معها دم .
 واما الجهة الثانية : اعني للدم الخارج قبل الولادة اذا كان واجداً للصلفات فقد يتخلل بينه وبين الولادة والنفاس اقل الطهر وهو عشرة ايام فهو محكوم بالحيض بقاعدة الامكان القهاسي لما تقدم من امكان الحيض في الحامل وانها قد ترى الحيض ، وهذا لا كلام فيه . انما الكلام فيما اذا لم يتخلل اقل للطهر بين الدم والولادة فهل يحكم بحيضته ام لا يحكم ؟

قد يقال : انه ليس بحيض لاعتبار تخلل اقل الطهر بينه وبين النفاس ويستدل عليه بوجوه :

« منها » : اطلاق كلماتهم والنصوص (١) من ان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام فاذا لم يتحقق اقله بين الحيض والنفاس فاما أن لا يكون للثاني نفاساً أو لا يكون الاول حيضاً وحيث ان الثاني نفاس بالوجدان لخروجه بالولادة أو بعدها فيستكشف أن الاول ليس بحيض .
 و « منها » : ان النفاس حيض محتبس كما يستفاد من الاخبار (٢) فحكمه حكمه فكما يعتبر تخلل اقل الطهر بين الحيضتين يعتبر اقله بين النفاس والحيض .

و « منها » : صحیحة عبدالله بن المغيرة (٣) الدالة على ان النفاس

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١١ من أبواب الحيض .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٣ و ١٤ .

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ٥ من أبواب النفاس ح ١ .

إذا رأت الدم بعد ثلاثين يوماً من نفاسها حكم بكونه حيضاً معللة بان
ايام عاداتها وطهرها قد انقضت فكما يعتبر في حيضية الدم المتأخر عن
الولادة أن يتخلل بينه وبين النفاس اقل الطهر بمقتضى الصحيحة كذلك
يعتبر تخلله بينها في الدم السابق على الولادة لعدم القول بالفصل .

و منها : ١ النصوص الواردة في المقام - وعمدتها - موثقة عمار
المروية عن الصادق (ع) في المرأة يصيبها الطلق أياماً أو يومين فترى
الصفرة أو دماً قال : « تبلي ما لم تلد فان غلبها الوجع فلاتتها صلاة
لم تقدر أن تصليها من الوجع فعليها قضاء تلك الصلاة بعدما تطهر (١) ،
حيث دلت على أن الدم المرتبي قبل الولادة ليس ببيض مع كونه
واجداً للصفات لقوله « دماً أو صفرة » ولا تسقط بسببه الصلاة
عن المرأة .

هذا ولكن شيئاً من تلك الأدلة لا تم ١
اما اطلاق النصوص وكلمات الاصحاب فهي وان كانت كما ادعيت
إلا أن اقل الطهر الذي هو عشرة ايام انا يعتبر بين حيضتين لا بين
حيض ونفاس أو بين نفاسين كما يتفق في التوأمين فتلد احدهما في يوم
وبعد ايام تلد الثاني من غير تخلل اقل الطهر بينها ، ولم يقم دليل
على اعتبار اقل الطهر بين مطلق الحديثين .

واما دعوى ان الحيض والنفاس واحد لان النفاس حيض مجتبس
لفيه ان بعض الاخبار وان دلت على ان الله سبحانه يحبس الدم في رحم
المرأة رزقاً للولد إلا انه لا دلالة في شيء من الاخبار على أن احكام
الحيض مترتبة على النفاس - ومنها اعتبار تخلل اقل الطهر بين النفاسين

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤ من أبواب النفاس ح ٣٥١ .

هل بين الحيض والنفاس - لانها - موضوعان مغايران لدى العرف
والمتشعبة ولكل منها احكام خاصة لا يقاس احدهما بالآخر .

واما صحبة ابن المغيرة فهي وان دلت على اعتبار التخلل باقـل
الطهر بين النفاس والدم المتأخر عنه ونلتزم به في المتأخر لدلالة الدليل
إلا انها لا تدل على اعتبار ذلك في الدم المتقدم على الولادة واسراء
حكم المتأخر الى المتقدم قياس ولم يتم اجماع على اتحادهما فدعوى عدم
القول بالفصل ساقطة جزماً .

واما النصوص التي عمدتها موثقة عمار فهي انحص من المدعى
لاختصاصها بايام الطلق - أي ايام اخذ الوجدع بالمرأة للولادة - وقد
دلت على ان الدم المرثي في تلك الايام ليس بحيض والقرينة قائمة على
ان الدم حينئذ مقدمة للولادة وليس حيضاً وابن هذا من محل الكلام
وهو الدم المرثي قبل طلقها وقبل تخلل اقل الطهر بينه وبين النفاس .
فعلى ذلك: انفصل في الدم المرثي قبل الولادة بين ايام الطلق وهجيرها
ونحكم بعدم الحيضية في ايام الطلق للنصوص ونحكم بالحيضية في غيرها
لقاعدة الامكان القياسي .

ثم انه اولى بالحكم بالحيضية ما إذا رأت الدم في ايام عادتها ثم
انقطع ثم نفست فانه محكوم بالحيضية وان لم يكن واجداً للصلوات لما
دل (١) على أن ما تراه المرأة من الدم في ايام عادتها فهو حيض .
وأولى من ذلك ما اذا كان مجموع الدم المرثي قبل النفاس والنقاء
بعده والدم في النفاس غير زائد على العشرة كما إذا رأت الدم ثلاثة
ايام بصفة الحيض ثم انقطع يوماً ثم ولدت ونفست خمسة ايام وذلك

(١) الوسائل : الجزء : ٢ باب ٤ من أبواب الحيض .

لانه دم واحد والنقاء المتخلل بينه أيضاً بحكم الحيض حتى بناه على اعتبار تخلل اقل الطهر بين الحيض والنفاس لاختصاص ذلك بصورة تعدد الدمين .

وأما الدم الواحد كثالنا فلا يعتبر فيه ذلك بل النقاء في اثنايه بحكم الحيض كما مر .

وأما الجهة الثالثة : احني الدم الخارج بعد الولادة فلا شبهة في انه دم النفاس وهو القدر المتيقن منه فيترتب عليه احكامه وهذا مما لا كلام فيه ، وانما الكلام فيما اذا تأخر الدم عن الولادة بان انقطع ثم عاد فهل يحكم بكونه نفاساً أو لا يحكم ؟

المعروف ان الدم الذي تراه المرأة بعد الولادة نفاس فيما اذا خرج فيما بين الولادة وعشرة ايام واما بعد العشرة فهو ليس بنفاس وانما هو حيض اذا كان واجداً للصفات ، وهذا لا دليل عليه .
والظاهر أن منشأ حكمهم هذا هو ما دل (١) على ان اكثر النفاس عشرة ايام وبذلك حكموا على الدم المرثي بعد العشرة من الولادة بانه ليس نفاساً لأن اكثره عشرة ايام وهو مبني على احتساب العشرة من زمن الولادة .

ولا يمكن المساعدة عليه لأن احتساب اكثر النفاس الذي هو عشرة ايام على المشهور أو ثمانية عشر كما قيل ، انما هو من زمان رؤية الدم لا الولادة إذ النفاس اسم للدم دون الولادة .

فاذا رأيت الدم بعد الولادة بيوم أو نصف يوم فان الدم المرثي حينئذ دم نفاس فتحسب العشرة من ذلك الوقت فتم للعشرة بعد

(١) الوصائل ١ الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس .

احدى عشر يوماً من للولادة والدم الذي رآته في اليوم العاشر من الولادة دم قبيل العشرة :

وعلى هذا لا فرق بين الدم المرئي بعد العشرة من الولادة وقبلها لأنه ان علم انه مسند الى النفاس فهو نفاس في كلتا الصورتين وان كانت نفاسية الدم بعد العشرة بعيداً بعد انقطاع النفاس وعوده الى اكثر من عشرة ايام .

واذا لم يعلم استناده الى النفاس أو شك في كونه منه حكم بعدم كونه نفاساً في كلتا الصورتين لأنها بعد العشرة من رؤية الدم فلا عبرة بكون الدم قبل العشرة او بعدها بل المدار على كون الدم مسنداً الى النفاس :

وأما الجهة الراهمة : والدم الخارج في اثناء الولادة لأنها قد تطول بان يخرج رأس الولد ولا يخرج بدنه الى ساعة أو يوم أو أقل أو أكثر ويخرج الدم في تلك المدة فهل هو من النفاس أو أنه مختص بالخارج بعد الولادة ؟

المشهور عدم الفرق بين الخارج في اثناء الولادة وبعدها ، وهذا هو الصحيح لما ورد في مؤلفه عمار المتقدمة من قوله - ع - « تصلي ما لم تلد » (١) لأنه بمعنى « ما لم تأخذ بالولادة » لا « ما لم تفرغ منها » لأنها بعد ما أخذت بالولادة يصدق انها ولدت ولكنه لم يتم هذا هو الذي يقتضيه مناسبة الحكم والموضوع لأنها مقتضى إرادة ذلك منه لأن قوله « ما لم تلد » بهان لحكم الدم الذي تراه بعد الولادة .

فهو في مقابل الدم الذي تراه قبلها، والمقابل له هو الدم الذي تراه

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤ من أبواب النفاس ، ح ٣٠١ :

سواء كان تام الخلقة أو لا كالسقط وان لم تلج فيه الروح (١)

المرأة بعد الاخذ بالولادة وبعد اتمامها لا خصوص ما بعد اتمامها فالرواية بمناسبة الحكم والموضوع ظاهرة في ارادة الأهل بالولادة .

وعلى الجملة: ان الرواية جعلت للدم على قسمين : اضني الدم الخارج قبل الولادة والدم الخارج بعد الولادة ، والثاني - في مقابل الأول - يعم الدم الخارج في اثناء الولادة وما يخرج بعدها .

وما في كلمات بعضهم من ان النفاس هو الخارج عقيب للولادة لا يراد منه الدم الخارج بعد تامة الولادة بل يحمل على ارادة الخارج عقيب الأهل بالولادة وان لم تم ، إذ معه يصدق ان المرأة ولدت ولكنه لم تم الولادة .

قد دلت على ذلك صريحاً موثقة للسكوني (١) ورواية زريق (٢) إلا انها لضعفها سنداً غير قابلة للاستدلال بها في المقام ، نعم نجعلها مؤيدة للمدعى :

يبقى الكلام في للولادة الموجبة للنفاس وانه هل يعتبر فيها خروج الولد تاماً أو لا يعتبر ؟

ما هي الولادة الموجبة للنفاس ؟

(١) وذلك لأن الموضوع للأحكام انما هو النفاس أو النفاس أو

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤ عن ابواب النفاس ، ح ٢ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣٠ من ابواب الحيض ، ح ١٧ .

وهي ضعيفة بزريق بن العباس الخلقاني .

بل ولو كان مضغة أو علقمة (١) بشرط العلم
بكونها مبدءاً نشوء الانسان ولو شهدت أربع قوايل بكونها
مبدء نشوء انسان كفي . ولو شك في الولادة أو في كون
الساقط مبدءاً نشوء الانسان لم يحكم بالنفاس ولا يلزم
الفحص أيضاً .

الولادة كما في موثقة عمار (١) المقدمة وهي صادقة على المرأة عندما
كان للولد ناقص الخلقة ومهماً لصدق انها ولدت ولداً ميتاً أو ناقص
الخلقة وبه ترتب أحكام النفاس عليها .

(١) وفيه : ان الموضوع الاحكام - كما مر - هو للنفاس أو النفاس
أو الولاة والاولان مترتبان على صدق الولادة لأن النفاس اسم للدم
الخارج عند الولادة ولا تصدق الولادة على اسقاط المضغة والعلقمة ولا
يقال انها ولدت -

نعم يصح أن يقال : انها أسقطت أو وضعت حملها ومن هنا
يترتب عليه الحكم بانقضاء العدة عنها لترتيبها على وضع الحمل ، إلا
انهما ليسا موضوعاً للاحكام .

وأما ما عن شيخنا المحقق الهمداني « قدس » من ان الموضوع هو
وضع الحمل فهو بما لا دليل عليه لعدم وروده في شيء من الاخبار
وانما الوارد فيها النفاس والنفاس والولادة، وهو أعرف بما أفاده وقده،
نعم حكى عن العلامة « قدس » الاجماع على الحاقها بالولادة وترتب

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤ من ابواب النفاس ، ح ١ ، ٣ .

واما الدم الخارج قبل ظهور اول جزء من الولد فليس بنفاس . نعم لو كان فيه شرائط الحيض كأن يكون مستمراً من ثلاثة أيام فهو حيض وان لم يفصل بينه وبين دم النفاس اقل الطهر على الاقوى خصوصاً اذا كان في عادة الحيض أو متصلاً بالنفاس ولم يزد مجموعها عن عشرة ايام كأن ترى قبل الولادة ثلاثة ايام وبعدها سبعة مثلاً ، لكن الأجوط مع عدم الفصل باقل الطهر مراعاة الاحتياط خصوصاً في غير الصورتين من كونه في العادة أو متصلاً بدم النفاس

احكام النفاس باسقاطها ، وهو لو تم فهو وإلا فالمناقشة في الحكم بالنفاس باسقاطها مجال واسع لعدم صدق الولادة عليه وتحقق الاجماع بعيد . ثم لو قلنا بثبوت الحكم عند اسقاط العلقه - التي هي الدم المتكون بعد اربعين يوماً من استقرار النطفة في الرحم كما قيل - فضلاً عن المصفىة - التي هي قطعة لحم تتكون بعد مضي اربعين يوماً على صيرورتها علقه - لا بد من التعدي الى اسقاط النطفة أيضاً لصدق وضع الحمل باسقاطها كما يصدق بحملها ان المرأة حامل .

نعم يشترط في ذلك استمرار النطفة في الرحم وإلا فكل مني هو ميده نشوء آدمي ، فالمدار في صدق الحامل على المرأة هو أن يكون بعد استقرار المنى في رحم المرأة فبمجرد دخول النطفة فيه لا يصيرها حاملاً :

(مسألة ١) : ليس لاقل النفاس حد (١) بل يمكن أن يكون مقدار لحظة بين العشرة .

لا حد لاقل النفاس :

(١) وذلك لاطلاقات الادلة (١) حيث لم يقيد النفاس فيها من حيث القلة بوقت فيمكن أن يكون النفاس لحظة .

وربما يستدل على ذلك برواية أبي بصير عن أبي عبد الله قال : سألته عن النفاس كم حد نقاصها ؟ حتى تجب عليها الصلاة وكيف تصنع ؟ قال (ع) : « ليس لها حد » (٢) نظراً الى ان استفدنا من الخارج والاحبار أن اكثر النفاس عشرة أيام وبذلك تكون الرواية ناظرة الى أن النفاس لا حد له من حيث القلة دون الكثرة وان كانه في نفسها مطلقة من حيث القلة والكثرة .

وفيه : ان الرواية ضعيفة السند وقاصرة الدلالة على المدعى ، أما ضعف سندها فلوقوع مفضل بن صالح في سندها وقد ضعفه جماعة .
واما قصور دلالتها فلأن ظاهرها ارادة الكثرة والطرف الاخير

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١٧٥١ من أبواب النفاس .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٢ من أبواب النفاس ح ١ . والرواية من جهة مفضل بن صالح ضعيفة واما احمد بن عبدوس فهو واقف في اسناد كامل الزيارات .

ولو لم تر دماً فليس لها نفاس أصلاً ، وبكذا لو رآته بعد
العشرة من الولادة (١) وأكثره عشرة أيام (٢)

للسؤال فيها عن وجوب الصلاة عليها وانه متى تجب عليها الصلاة
وهذا انما يتم بعد النفاس واما اوله فمعلوم انها لا تكلف بالصلاة
فظاهرها انه لا احد له في الكثرة .

وهي مخالفة للاخبار (١) الدالة على أن أكثره عشرة أيام ، وورود
ان أكثره عشرة في الروايات الاخرى لا يوجب ظهور تلك الرواية
في ارادة نفي التحديد من حيث القلة :

فالصحيح هو الاستدلال باطلاق الاخبار كما حرفت :
(١) لما يأتي من أن أكثر النفاس عشرة أيام .

أكثر النفاس عشرة أيام :

(٢) يقع الكلام في المقام في ذات العادة تارة وفي غير ذات العادة
اخرى .

أما ذات العادة فقد ترى الدم بمقدار عادتها واخرى زائداً على
عادتها ، والزائد قد يكون زائداً على العشرة وقد لا يكون .
أما اذا رآته ذات العادة بمقدار عادتها فلا اشكال في انه محكوم بهكونه
نفاساً ، واما اذا زاد عن العشرة فترجع الى عادتها فتأخذ به والزائد

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس .

استحاضة كما في الحيض ، وهذان للاخبار (١) الدالة على ان النفاس كالحائض في جميع تلك الاحكام والرجوع الى العادة وغيرها مما ذكرناه في المقام .

والكلام فيما إذا زاد نفاسها عن عادتها ولم يتجاوز العشرة فهل يكون المجموع نفاساً أو ترجع الى عادتها والزائد استحاضة كما اذا تجاوز الدم عن العشرة ؟

قد يقال بالثاني لكن المعروف هو الاول - وان المجموع نفاس - وهذا هو الصحيح :

ويدل عليه ما ورد (٢) في الاستظهار من ان ذات العادة اذا تجاوز دمها عادتها فهي تستظهر بيوم أو يومين أو بثلاثة ايام أو بعشرة - اي الى عشرة ايام - فهذه كالصريح في ان الدم الى العشرة نفاس لان معنى الاستظهار تركها الصلاة الى أن يظهر أن الدم الخارج يتجاوز العشرة حتى ترجع الى عادتها وتجعل الزائد استحاضة وتغضي ما فاتتها من الصلوات ، واذا لم يتجاوز العشرة فلا فلو لم يكن الدم نفاساً الى العشرة لم يبق للاستظهار معنى صحيح ، هذا كله في ذات العادة .

واما غير ذات العادة : فان رأت الدم ولم يتجاوز العشرة لمجموعه نفاس لانها كالحائض كما مر ، واما اذا تجاوز عنها فهل يحكم بكونه نفاساً - وهو يبتني على أن اكثر النفاس عشرة ايام أو أن اكثره ثمانية

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ وباب ٣٩ من أبواب النفاس .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ وباب ٣ من أبواب النفاس ، ح ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ١١ .

عشر يوماً ، وفيه خلاف ومنشأ الاختلاف اختلاف الاخبار الواردة في ذلك .

ففي جملة (١) منها ان النفساء تكف عن الصلاة وتقعّد ثمانية عشر يوماً أو سبعة عشر يوماً أو سبع عشرة ليلة مستشهداً في بعضها بما حكم به النبي (ص) في قضية امماء بنت عميس حيث امرها النبي (ص) بالصلاة والصيام والطواف بعد ثمانية عشر يوماً .

وهذه الاخبار حملت على غير ذات العادة جمعاً بينها وبين الاخبار (٢) الواردة في ان النفساء تقعّد ايام عادتها وتجعل الزائد عن العشرة استحاضة - كما في الحيض - لانها تخصص الاخبار المتقدمة بغير ذات العادة لا محالة .

فينتج الجمع بينها أن ذات العادة اكثر نفاسها عشرة ايام - كما ان اكثر الحيض عشرة - وغير ذات العادة ثمانية عشر يوماً إذ لم يرد في غير ذات العادة رواية - ولو ضعيفة - على خلاف الاخبار للدالة على أن اكثر النفاس ثمانية عشر يوماً كما ورد في ذات العادة إلا مرسله المفيد (قدّه) : روي أنها تقعّد ثمانية عشر يوماً (٢) :

وقد ذكر المحقق الهمداني (قدّه) ان الرواية التي اعتمد عليها مثل الشيخ المفيد لا تقصر عن الروايات التي اعتمد عليها مثل ابن أبي عمير فإذا تعارض الاخبار الدالة على أن اكثر النفاس ثمانية عشر

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ح ٦ و ١٥

و ١٩ و ١٣ و ٢٤ و ١٢ و ١٤ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٢ من أبواب المتقدم .

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ح ٢٦ .

على الوجوب إلا أنا رفعنا اليد عن الوجوب لشهرة استحبابها إذ لو كانت الإقامة واجبة كيف أمكن خفاؤها على الأصحاب بل لانتشر وذاع - وكذلك نقول في المقام لأن الصلاة مما تبلى به مرات في اليوم ولو كانت محرمة على النساء زائداً على عشرة أيام لم يكن ذلك خفياً على أصحاب الأئمة والعلماء ولم يكن انتهاؤها إلى عشرة أيام مشهوراً عندهم . والشهرة الفتوائية وان لم تكن حجة في نفسها إلا ان كون المسألة عامة البلوى متسالمات عليها يدلنا على أن أكثر الناس عشرة أيام لذا لو كان أكثره زائداً عليها لم يكن يخفى على الأصحاب ، هذا .

ثم ان القول بان أكثره عشرة أيام هو الموافق للأصل الجاري في المقام لو لم يتم على خلافه دليل وذلك لأن مقتضى العمومات والاطلاقات وجوب الصلاة والصيام وجواز وطئ الزوج زوجته متى شاء وقد خرجنا عنها في النساء بمقتضى الأدلة الدالة على عدم وجوبها في حقها وعدم جواز وطئها ، إلا أن الأمر في المخصص مردد بين الأقل والأكثر ، ومقتضى القاعدة حينئذ أن يؤخذ بالمقدار المبين وهو الأقل ويرجع في المقدار الزائد إلى العموم والاطلاقات .

والأقل في المقام هو عشرة أيام لأنه القدر المتيقن الذي يلتزم به جميع المسلمين - الخاصة منهم والعامّة إذ للعامّة يذهبون إلى ان النفاس يمتد إلى أربعين يوماً وعن الشافعية والمالكية اعتداده إلى ستين يوماً وعن بعضهم اعتداده إلى مدة رؤية الدم - على ما في التذكرة - فعليه يتحدد الحيض والنفاس في طرف الكثرة وهو عشرة أيام .

سرد الأخبار المحددة بثمانية عشر يوماً :

وأما القول بأن أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً فقد نسب إلى السيد المرتضى وجماعة واستدل عليه بالأخبار (١) المضممة لفصحة إسماء بنت عميس وأن النبي (ص) أمرها بالصلاة والصيام والطواف بعد ثمانية عشر يوماً .

إلا أن هذه الأخبار في نفسها قاصرة الدلالة على المدعى لأنها تدل على أن للنفاس لا يزيد على ثمانية عشر يوماً وإلا لم يأمرها النبي (ص) بالعبادة بعدها وأما أن أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً فلا تدل عليه لاحتمال أنها لو سألت النبي (ص) بعد خمسة عشر يوماً أو أقل أو أكثر أيضاً أمرها النبي (ص) بالعبادة فمجرد أمر النبي (ص) ذلك بعد ثمانية عشر يوماً لا دلالة له على أن أكثر النفاس ذلك .

ويؤيد ذلك مرفوعة (٢) إبراهيم بن هاشم حيث دلت على أن أمره (ص) إسماء بنت عميس بالعبادة بعد ثمانية عشر يوماً لم يكن لتحديد وإياها قضية في واقعة فلو سألته قبل ذلك لأمرها بذلك أيضاً. إلا أنها ضعيفة السند لا تصلح إلا للتأييد وقد تقدم أن الرواية في نفسها قاصرة الدلالة - كانت هناك مرفوعة أم لم تكن .

وتحويها ما رواه (٣) العياشي الجوهري الذي اسمه أحمد بن محمد

(١) تقدم ذكرها في أوائل المسألة .

(٢) للوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ، ح ٧ .

(٣) للوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ، ح ١١ .

ابن عبيد الله في كتاب المسائل لأنها دلت على أن الأخيار المتضمنة لقصة بنت عميس ليست واردة للتحديد إلا أنها أيضاً ضعيفة السند وذلك لعدم توثيق الجوهري .

لأن الشيخ ذكره من دون أن يذكر في حقه مدحاً ولا قدحاً ، وتعرض له النجاشي وقال: إن شيوخنا قد ضعفوه وقال : انه اضطرب في أمره وقد ادركته في أواخر عمره وكان صديقاً لي ، ثم ذكر في آخر كلامه : رحمه الله وسامحه (١) .

وهل المراد انه اضطرب في دينه أو في حديثه؟ العبارة ساكتة عنه. وذكر الشيخ (قدس) انه اختل ، وهل اختل في عقله أو في دينه؟ وهو امر غير معلوم .

ولا دلالة في ترحم النجاشي على حسنه أو لم يدل « سامحه » على قدسه لأن ظاهره أنه ارتكب بعض الأفعال فيدهو الله سبحانه له إيسامحه في تلك الأفعال : اذن فالرواية ضعيفة لا تصلح إلا للتأييد .

إلا أن تلك الروايات - كما عرفت - قاصرة الدلالة في أنفسها على المدعى . نعم صحيحة محمد بن مسلم ظاهرة في القعيد حسب المتفاهم العرفي قال : سألت أبا جعفر (ع) عن النساء كم تعد ؟ فقال : « إن أسماء بنت عميس أمها رسول الله (ص) أن تغتسل لثمان عشرة ولا بأس أن تستظهر بيوم أو يومين » (٢) .
وله صحيحة (٣) خيرها لم تشمل على الأمر بالاستظهار وقصة

(١) راجع ترجمة : احمد بن محمد بن عبد الله رجال النجاشي ص ٦٧

ومعجم رجال الحديث ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) (٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاص ح ١٥-١٢ .

أسماء ، فإنه لو لم يكن أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً كان ذكره (ع) قضية أسماء بنت عميس في مقام السؤال عن أكثر النفاس لغسوا ظاهراً . إلا أنها أيضاً لا يمكن الاعتماد عليها وذلك :

أما أولاً : فلاختلاف متن الرواية وقد نقلها في الوسائل هكذا « ثمان عشرة ، وظاهره ثمان عشر ليلة لأن الأعداد إلى العشرة تذكر في المؤنث وتؤنث في المذكور .

وهو مما لم يقل به أحد من السنة لما سبق من أنهم يرون مقدار النفاس إلى أربعين أو ستين أو ما دام الدم يرى ، ولا من الشيعة لأن الذي لا يلزم بكون أكثر النفاس عشرة أيام يرى أن أكثره ثمانية عشر يوماً لا ثمان عشر ليلة لأنها إما أن تنقص عن ثمانية عشر يوماً بيوم - كما إذا ولدت في الليل - وإما تزيد على ثمانية عشر يوماً بليلة - كما إذا ولدت في النهار .

فلا مناص من حملها على التقية لا بمعنى أن الرواية توافق أقوال العامة لما عرفت أن العامة بين قائل بالأربعين وقائل بالسبعين وقائل بما دامت ترى الدم فالأربعون هو المتسالم عليه فيما بينهم .

بل حملها على التقية بمعنى أن الإمام (ع) لم يبين الحكم الواقعي تقية لمخالفته العامة وإنما ذكر قصة أسماء بنت عميس لأنها - على ما يظهر من الأخبار - كانت مسلمة عندهم فلم يكن في ذكرها بأس ومجذور ، وفي الوافي : نقلها هكذا « ثمانية عشر » وهي وإن التزم بها بعضهم كما تقدم إلا أنها صاقطة عن الاعتبار من جهة اختلاف نسخ الحديث وكونه مشبوهاً لعدم العلم بأن المروي هذا أو ذاك فلا مناص من حمل الأخبار الدالة على التقية .

وأما ثانياً : فلاشئها على الأمر بالاستظهار بيوم أو يومين وقد تقدم ان الاستظهار معناه طلب ظهور الحال والاحتياط مع الاحتمال فالصحيحة تدل حينئذ على أن النفاس يمكن استمراره الى عشرين يوماً وهو مما لا قائل به فلا بد من حملها على التقية .

فالصحيح أن اكثر النفاس عشرة أيام . هذا :

على أن الصحيحة مشتملة على عقدين ايجابي وسلبي وهي انما تنظر الى عقدهما الايجابي وهو كون اكثر النفاس ثمانية عشر يوماً وتدل بالالتزام على العقد السلبي وهو عدم كون اكثره أقل من ثمانية عشر وهذا خلاف الاخبار الواردة لبيان أن الحيض اكثره عشرة حيث دلت ابداءاً على انه لا يكون اكثر من عشرة أيام ودلت بالالتزام على ان اكثره عشرة .

وكيف كان فالصحيحة او كانت بصدد بيان الحكم الواقعي للزم تخصيصها بذات العادة للدلالة الاخبار على انها ترجع الى عاداتها - كما مر - وهي آية من التخصيص بذلك لأن ذوات العادة من النساء - كما قالوا - اكثر من غيرهن ومنه كيف يمكن حمل الصحيحة الواردة لبيان اكثر النفاس على غير الغالب من النساء ولا تكون متعرضة للغالب منهن وهي في مقام البيان ، وهذا يؤيد حملها على التقية أيضاً .

ومن الاخبار للدلالة على تحديد اكثر النفاس بتالية عشر يوماً صحيحة اخرى لمحمد بن مسلم قال : قلت لابي عبدالله (ع) كم تقعد النساء حتى تصلي ؟ قال : ثمان عشرة سبع عشرة ثم تسلسل وتختشي وتصلي (١) . والاستدلال بهذه الصحيحة أفحش من سابقها لان النساء - على

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ، ح ١٢ .

هذه للصحيحة - مخيرة بين القعود ثمان عشرة ليلة والقعود سبع عشرة ليلة فاذا فرضنا انها ولدت في الليل كان آخر أيام نفاسها في اليوم السادس عشر ، وهذا مما لم يلتزم به أحد فلا مناص من حملها على التقية كسابقتها مضافاً الى لزوم محذور تخصيصها ببلدات العادة - كما مر في الصحيحة المقدمة .

ومنها: صحيحة ابن سنان قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : « تفعد النساء سبع عشرة ليلة فان رأت دمًا صنعت كما تصنع المستحاضة » (١) وقد ظهر الجواب عنها بما قدمناه في الصحيحتين المتقدمتين فلا نعيده .

ومنها : مرسل الصدوق (قده) فقد روى انه صار حد قعود النساء عن الصلاة ثمانية عشر يوماً لان أقل أيام الحيض ثلاثة أيام وأكثرها عشرة أيام وأوسطها خمسة أيام فجعل الله عز وجل للنساء أقل الحيض وأوسطه وأكثره (٢) .

وهي - مضافاً الى ارسائها - صحيحة التعليل لان كون أكثر الحيض واوسطه وأقله ثمانية عشر يوماً أجنبى عن أكثر النفاس فأبى وجه كان أكثره مجموع الأعداد المذكورة في الحيض ولم يكن غيره ؟
على ان وسط الحيض ليس خمسة أيام إذ ما بين الثلاثة والعشرة سبعة فوسط الحيض ستة أيام ونصف المركبة من الثلاثة التي هي أقل الحيض ونصف السبعة التي هي بين الثلاثة والعشرة ولا يمكن الحكم بأن وسط الحيض خمسة أيام لان الحيض ليس محسوباً من اليوم الاول

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ، ح ١٤ ،

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ، ح ٢٢ .

بل من اليوم الرابع وبعد الثلاثة ، فهذه قرينة تلوح منها التقية :
ومنها : مرسله المقتنع قال : روي انها تقعد ثمانية عشر يوماً (١)
وهي ليس رواية اخرى خبير الاخبار المقدمة الواردة في المسألة على
ما نظن ، بل المطمأن به أنها ليست رواية اخرى ثم على تقدير كونها
رواية مستقلة فهي ساقطة عن الاعتبار لارسلها .

ومنها : رواية حنان بن سدير قال : قلت لاي حلة أعطيت
النفساء ثمانية عشر يوماً ؟ وذكر نحو المرسله المقدمة عن الصدوق (٢)
وقد ظهر الجواب عنها مما قدمناه في المرسله مضافاً الى انها ضعيفة
السند بالحسين بن الوليد ويمكن المناقشة في سندها بغير ذلك ايضاً فليراجع
ومنها : ما في كتاب الرضا (ع) الى المأمون قال : والنفساء
لا تقعد عن الصلاة اكثر من ثمانية عشر يوماً فان طهرت قبل ذلك
صلت وان لم تطهر حتى تجاوز ثمانية عشر يوماً اغتسلت وعملت بما
تعلم المستحاضة (٣) .

وقد تقدم ان القرينة على التقية فيها موجودة وهي كون السائل هو
المأمون فلا مناص من حملها على التقية .

وفي بعض (٤) الاخبار أن النفساء لا تقعد اكثر من عشرين يوماً
إلا أن تطهر قبل ذلك فان لم تطهر قبل العشرين اغتسلت واحتشت
وعملت عمل المستحاضة .

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ٢٦ :

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ٢٣ .

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ٢٤ .

(٤) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ٢٥ .

وهي أيضا مما لم يقل بمضمونها أحد من العامة والخاصة فلا مناص من حملها على التفتية .

مضافاً إلى ضعف مندها لانها مروية عن الصدوق باسناده عن الاعمش وطريقه الهه لم يعلم انه صحيح أو ضعيف . هذا .

سرد الاخبار المحددة بثلاثين يوماً فصاعداً :

ثم انه ورد في جملة من الروايات ان النفاس تقعد ثلاثين يوماً أو أربعين أو خمسين أو ما بينها .

« منها » : مرسله المفتح قال : وقد روي انها تقعد ما بين أربعين يوماً إلى خمسين يوماً (١) .

وهي ضعيفة السند بارصاها ولا قائل بمضمونها من الاصحاب ويحتمل التورية فيها بارادة عشرة ايام لان ما بين الاربعين يوماً إلى الخمسين هو عشرة ايام كما ذكره صاحب الوسائل (قده) في الرواية الآتية ولا بعد فيه .

و « منها » : رواية مجدين يحيى الخثعمي قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النفاس فقال : « كما كانت تكون مع ما مضى من أولادها وما جربت قلت ، فلم تلد فيما مضى قال : بين الاربعين إلى الخمسين » (٢) وقد فصلت بين ذات العادة وغيرها إلا انها قابلة للتورية كما مر ولا قائل بمضمونها من اصحابنا :

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٢ من أبواب النفاس ، ح ٢٨ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ، ح ١٨ .

مضافاً إلى ضعف سندها بالقاصم بن محمد :
 و « منها » ما رواه حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي
 (عليه السلام) قال : « النساء تقعد أربعين يوماً فإن طهرت وإلا
 اغتسلت وصلت ويأتيها زوجها وكانت بمنزلة المستحاضة تصوم وتصل » (١).
 وهي كسابقها محمولة على التقية إذ لا قائل بها من أصحابنا
 ومنها : صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) قال :
 « تقعد النساء إذا لم ينقطع عنها الدم ثلاثين أو أربعين يوماً إلى خمسين (٢).
 وهي وإن كانت صحيحة سنداً إلا أنها موافقة للمذهب العامة من
 جهة الأربعين والخمسين فلانما من حملها على التقية كغيرها .
 وفي بعضها أنها تدع الصلاة ما دامت ترى الدم العبيط كما في رواية
 علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن الماضي (ع) عن النساء
 كم يجب عليها ترك الصلاة ؟ قال : « تدع الصلاة ما دامت ترى الدم
 العبيط إلى ثلاثين يوماً فإن رقت وكانت صفرة اغتسلت وصلت إن
 شاء الله » (٣) .

وهي موافقة لبعض أقوال العامة ولا قائل بمضمونها من أصحابنا
 ولا المشهور من الجمهور فلا بد من حملها على التقية ، مضافاً إلى
 المناقشة في سندها فليراجع لعدم ثبوت وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى .
 إلى هنا تحصل وتلخص أن أكثر النفاس عشرة أيام وإن كان
 الاحتياط إلى ثمانية عشر يوماً في محله .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ١٧ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ١٤ .

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ١٦ .

وان كان الأولى مراعاة الاحتياط بعدها أو بعد العادة إلى ثمانية عشر يوماً من الولادة، واللييلة الأخيرة خارجة (١).
وأما اللييلة الأولى إن ولدت في الليل فهي جزء من النفاس وان لم تكن محسوبة من العشرة ، ولو اتفقت الولادة في وسط النهار يلفق من اليوم الحادي عشر لا من ليلته (٢) وابتداء الحساب بعد تمامية الولادة وان طالت (٣) لا من حين الشروع وان كان اجراء الأحكام من حين

خروج الليلة الاخيرة ،

(١) ايام العادة أو عشرة أيام في النفاس انما تحسب من اليوم واللييلة الأولى اذا ولدت فيها ، وكذا اللييلة الاخيرة - أعني لييلة الحادي عشرة - أو لييلة اليوم السابع - إذا كانت عادتها صفة ايام خارجتان عن الحساب .

وذلك لان المدار على الايام اي ايام العادة أو عشرة أيام الا ان بين الليلين فرقا وهو ان الدم في اللييلة الاولى نفاس لانه دم الولادة أما في اللييلة الاخيرة فهو دم استحاضة لا يترتب عليه أحكام النفاس (٢) لان المدار كما عرفت - على اليوم ولا اعتبار باللييلة .

(٣) الكلام في ذلك بقع في جهتين :

الشروع اذا رأت للدم إلى تمام العشرة من حين تمام
الولادة .

احتساب ايام النفاس بعد تمامية الولادة ١

(الجهة الاولى) : « ان المرأة اذا ولدت ولم تنم ولادتها - كما اذا
مخرج رأس الولد (ورأت الدم) إلا أنه لم يخرج بتامه - لا اشكال
في ان الدم المرثي حالثثل نفاس كما قدمناه وان لم يكن الدم المرثي قبل
الولادة نفاساً .

حيث انه مستند الى الولادة فترتب عليه أحكامه إلا ان عشرة ايام
أو ايام العادة لا تحسب إلا بعد تمامية الولادة لا من حين الاخذ
بالشروع وذلك للاعتبار المطابق للواقع وللأخبار .

أما الاعتبار فهو أنا لو فرضنا أن الولد خرج رأسه ولم يخرج
تمامه إلى سبعة ايام وهي ايام عادتها فوضعتة بعد سبعة ايام فهل يمكن
أن يقال ان المرأة لا نفاس لها حينئذ لان ايام عادتها قد انتقضت او
انها تعتبر نفساء بعد ذلك ؟

لا سييل الى الاول بوجه فلايد من ان تحسب العشرة او ايام العادة
بعد الولادة وان كان الدم المرثي محكوماً بكونه نفاساً من اثناء الولادة.
واما الاخبار (١) فلأنها دلت على ان النفساء تقعد ايام عادتها أو
عشرة ايام فالحكم بالقعود مترتب على النفساء ، والنفساء هي المرأة التي

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ ، ٣ من ابواب النفاس .

تلد ولا تصدق المرأة الوالدة إلا بعد تماميتها واما قبلها فلا يقال انها ولدت حتى تكون نفساء ويترتب عليها القعود ايام عادتها أو عشرة ايام .
واما الحكم سابقاً بأن قوله في موثقة عمار (١) ما لم تلد اهم من الاخذ بالولادة فهو مستند الى مناسبة الحكم والموضوع والقرينة الموجودة في الرواية - وهي كونه مقابلاً للدم الخارج قبل الولادة ، لا ان معنى تلد هو الاعم فعشرة ايام تحسب بعد الولادة لا من حين الاخذ بها وكذلك ايام العادة .

إذا تأخرت رؤية الدم عن الولادة :

الجهة الثانية : أن رؤية الدم اذا تأخرت عن الولادة - كما اذا ولدت ولم تردماً إلا بعد يوم او يومين لا يبعد ان يكون مبدء العشرة او ايام العادة زمان رؤية الدم دون الولادة بل هذا هو الظاهر .
وذلك : لان الاحكام المستفادة من الاخبار انها هي مترتبة على رؤية الدم في النفاس المستند الي الولادة فالموضوع لها مركب من الولادة والدم المستند اليها ، ومن هنا قدمنا ان الولادة المجردة عن الدم لا يترتب عليها اثر فاذا رأيت الدم حكم عليها باثار النفاس وتحسب العشرة من ذلك الوقت .

وكذا ايام عادتها لدلالة الاخبار على ان النفساء تقعد ايام عادتها فاذا فرضنا عادتها ستة ايام ورأت الدم بعد الولادة بيومين فاحسبت الستة من حين ولادتها فمعناه الحكم بقعودها من حين الولادة مع انها

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤ من ابواب النفاس ، ح ٣٠١ .

(مسألة ٢) : اذا انقطع دمها على العشرة أو قبلها
فكل مارأته نفاس سواء رأت تمام العشرة أو للبعض الاول

لم تر دمأ ، وظاهر القعود ايام العادة هو قعودها بمقدار العادة من ايام الدم .

واما ما ورد في رواية مالك بن اعين عن ابي جعفر (ع) ، اذا مضى لها مندم يوم وضعت بمقدار ايام عدة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس ان يغشاها زوجها (١) فهو ظاهر في ان مبدأ الحساب حين الولادة لا الدم ، إلا انها مروية عن طريق الشيخ الى ابن فضال وهو لم يوثق فلا يعتمد عليها (٢) .

مضافاً الى المناقشة في دلالتها حيث دلت الاخبار (٣) على ان النفساء تقعد ايام عادتها او عشرة ايام وظاهرها القعود مع رؤية الدم فالحكم بقعودها من دون رؤية الدم خلاف الظاهر لا يصار اليه :
على ان الولادة من دون دم يوماً او أكثر امر نادر ولم نسمع بها في امثال زماننا فيهلبن الامرين تكون الرواية ظاهرة في التولد مع الدم او تحمل المرأة لا محالة .

- (١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٧ من ابواب النفاس ، ح ١ :
(٢) كذا افاده اولاً ولكنه عدل عن ذلك وبني على اعتبار طريقه اليه كما مر مضافاً الى ان في هذه الرواية بخصوصها طريق معتبر آخر للشيخ الى علي بن الحسن بن فضال يظهر من المراجعة الى التهذيب .
(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ ، ٣ من ابواب النفاس :

أو للبعض الأخير أو الوسط أو الطرفين (١) أو يوماً
ويوماً لا ، وفي الطهر المتخلل بين الدم تحتاط بالجمع بين

إذا انقطع دمها على العشرة أو قبلها :

(١) قد عرفت ان الدم الذي تراه المرأة ايام عادتها بعد الولادة
او الى عشرة ايام نفاس ويترتب عليه احكامه بلا فرق في ذلك بين
استمراره وعدمه .

وانما للكلام في النقاء المتخلل وانها إذا رأت يوماً وطهرت يوماً
وهكذا فهل يكون الطهر المتخلل بحكم النفاس أو انها إذا رأت للدم حكم
بنفاسه وإذا طهرت فهي بحكم الطاهرة .

لعل المشهور بينهم ان النقاء المتخلل بحكم النفاس نظراً الى اطلاق ما
دل على أن أقل الطهر عشرة ايام فاذا كان أقل فهو بحكم الحيض
في الحيض والنفاس في النفاس .

والصحيح أن الأمر ليس كذلك إذ لم نعر على رواية تدل على ان
اقل الطهر عشرة ايام مطلقاً وانما استفدنا ذلك في الحيض من مثل
قوله (ع) ما تراه المرأة قبيل العشرة فهو من الحيضة الأولى وما
تراه بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلية (١) وبما يدل على أن أكثر
الحيض عشرة ايام (٢) وغير ذلك مما قدمناه في محله .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١٢ من ابواب الحيض ، ح ١ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١٠ من ابواب الحيض .

بين أعمال التنفيس والظاهر ولا فرق في ذلك بين ذات العادة العشرة أو أقل وغير ذات العادة .

لدلالته على ان الحيض لا يتحقق إلا بعد الطهر بعشرة ايام واما في غيره كالحيض والنفاس أو في النفاسين فلا دليل على أن أقل الطهر بينهما عشرة ايام بل يمكن أن تلد أحد التوأمين وتنقضي مدة نفاسها كخمسة ايام مثلا وبعد ذلك بيوم تلد الآخر .

واما ما ورد في رواية يونس من قوله (ع) « ادنى الطهر عشرة ايام أو لا يكون الطهر أقل من عشرة ايام » (١) فهي ايا وردت في الحائض ومن ثمة فرعت عليه قوله (ع) « فاذا حاضت المرأة وكان حيضها خمسة ايام ثم انقطع الدم اتممت وصلت فان رأت للدم بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة ايام فذلك من الحيض . على انها ضعيفة بالارسال وهي غير مرسلته الطويلة التي اعتمدنا عليها في بحوث الحيض .

فالصحيح ان يستدل على ذلك بالمطلقات للدالة على « ان التنفيس تقعد أيامها التي كانت تقعد فيها في حيضها أو ايام قرئها » (٢) فان مقتضى هذه المطلقات ان التنفيس لا يهد من ان تقعد سبعة ايام مثلا من يوم رأت للدم اذا كانت عادتتها في الحيض سبعة ايام .

بلا فرق في ذلك بين استمرار دمها في تلك الايام من غير انقطاع وبين انقطاعه في الوسط يوماً أو اقل او اكثر وذلك لأن انقطاع الدم

(١) الوسائل . الجزء ٢ باب ١٢ من ابواب الحيض ، ح ٢ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ ، ٣ من ابواب النفاس .

وان لم تر دمًا في العشرة فلا نفاس لها (١) وان رأت في العشرة وتجاوزها فان كانت ذات عادة في الحيض اخذت

في ايام العادة ثم عوده لو لم يكن اكثرياً في النساء فلا أقل من كونه امرأ متعارفاً فلا محالة تشملها الاطلاقات ولا سبباً فيما اذا كانت مدة الانقطاع قليلة - كما بين الطلوعين ونحوه .

فلي النقاء المتخلل بين النفاس ايضاً لا بد من ان تعمل عمل النساء بمقتضى الاطلاقات . هذا في للنساء ذات العادة ، فاذا كان النقاء المتخلل بحكم النفاس في ذات العادة كان الحكم كذلك في غير ذات العادة لعدم الفرق بينهما من حيث النقاء

لا نفاس لها اذ لم تر دمًا في العشرة :

(١) أما على مسلكه (قده) من ان مبده الحساب في العشرة وفي ايام العادة هو الولادة فلأن ايام النفاس قد انقضت ورأت للدم بعد العشرة فلا نفاس لها .

واما بناءً على أن مبده الحساب زمان رؤية الدم - كما هو الصحيح - لأن الأحكام مترتبة على رؤيته ولا أثر للولادة المجردة فلأن الاحكام مترتبة على رؤية دم النفاس - أي الدم المسفند الى الولادة - ومن المطمأن به ان الدم الخارج بعد الولادة بعشرة ايام غير مسفند الى الولادة وانما يشتد الى الاستحاضة وغيرها ولا اقل من الشك في استناده الى الولادة ومعه لا يحكم عليه بالاحكام المترتبة على النفاس .

بعادتها (١) سواء كانت عشرة أو أقل وعملت بعدها
عمل المستحاضة : وان كان الاحوط الجمع الى ثمانية عشر
كما مر .

إذا تجاوز دمها عن العشرة :

(١) وذلك اما في ذات العادة للأخبار الدالة (١) على ان النفاس
تقع ايامها التي كانت تقعد فيها في حيضها او ايام قرئها وهذا ظاهر :
واما غير ذات العادة كما اذا ولدت من غير أن ترى الحيض وان
كان بعيداً أو ترى الحيض إلا انها غير مستقرة العادة فنفاستها
عشرة ايام .

والحكم في غير ذات العادة بأن نفاسها عشرة ايام مع انه لم يرد في
شيء من النصوص - والأخبار المتقدمة دلت على ان الزائد عن العشرة
ليس بنفاس ولم تدل على ان نفاس غير ذات العادة عشرة ايام - انها
هو من جهة ان المطلقات (٢) الواردة في ان النفاس تترك صلاتها
وصيامها قد اثبتت الحكم على عنوان النفاس من غير أن تحدد النفاس
بشيء ، واللازم حينئذ الرجوع في تعيين موضوع النفاس إلى العرف
ولا اشكال في صدقه على المرأة الى عشرة ايام والعشرة هي التقدير

(١) للوسائل ١ الجزء ٢ باب ٢١١ من ابواب النفاس .

(٢) للوسائل : الجزء ٢ باب ٣١٦ و٣١٧ من ابواب النفاس وغيرها .

المؤمنين بين جميع المسلمين كما مر .

بل لولا الأخبار الواردة في التحديد وأن النفاس لا يزيد على العشرة كنا نرجع الى الصديق العرفي في الزائد عن العشرة أيضاً فان « للنفساء » يصدق على الوالدة إلى شهر بل الى شهرين اذا استمر دمها وانها لا يرجع اليه في الزائد للاخبار المحددة .

وحيث لا تحديد في غير الزائد فلا مناص من الرجوع إلى العرف فالحكم بالنفاس إلى عشرة ايام لا يحتاج إلى دليل فاذا تحققت الصغرى بالصديق العرفي انضمت اليها للكبرى المنقمة وبها يحكم على ان النفاس في غير ذات العادة عشرة ايام .

وعلى الجملة : ان الحكم بالنفاس إلى عشرة لا يحتاج إلى دليل وانما المحتاج الى الدليل هو الحكم به فيما زاد على العشرة - وان كان الاحوط هو الجمع إلى ثمانية عشر يوماً كما مر .

هذا بحسب الفتوى والاحوط في غير ذات العادة أن نرجع إلى عادة نساها من امها واختها ثم نحتاط إلى العشرة :

والوجه في ذلك : رواية أبي بصير عن أبي عبدالله (ع) قال « النفساء » إذا ابتليت بايام كثيرة مكثت مثل ايامها التي كانت تجلس قبل ذلك فاستظهرت بمثل ثلثي ايامها ثم تغتسل وتحتشي وتصنع كما تصنع المستحاضة وان كانت لا تعرف ايام نفاسها فابتليت جلست بمثل ايام أمها أو اخوها أو خالتها واستظهرت بثلثي ذلك ثم صنعت كما تصنع المستحاضة تحتشي وتغتسل ، (١) .

حيث دلت على أن المبتدئة ترجع إلى عادة نساها : إلا انها غير

(١) الوسائل ؛ الجزء ٢ ، باب ٣ من أبواب النفاس ح ٢٠ .

قابلة للاستدلال بها على الوجوب لضعف سندها ببعقوب الأحمر وبعدم
 لوثيق سند الشيخ الى علي بن حسن بن فضال (١) ، ومدلولها يشتمل
 على امرين لا يلتزم بهما المشهور بل لا قالل بأحدهما من اصحابنا - فيما
 نعلم - .

« أحدهما » : اشتمالها على انها تستظهر بثلاثي ايامها فانه قد يستلزم
 زيادة نفاسها على عشرة ايام كما اذا كانت عادتها تسعة ايام فانها اذا
 انضمت الى السعة التي هي ثلثا ايامها كانت ايام نفاسها خمسة عشر يوماً
 وهو خلاف المشهور كما مر .

و « ثانيها » : اشتمالها على انها ترجع الى ايام عادتها في النفاس
 - لاني الحيض - حيث قال « وان كانت لا تعرف ايام نفاسها . الخ »
 لدلالته على أن المراد بالايام في الرواية هو ايام النفاس دون الحيض ،
 وهو مما لا قائل به فيما نعلم وان كان ظاهر صاحب الوسائل أنه يقول به .
 وقد ورد ذلك في رواية محمد بن يحيى الخثعمي قال : سألت أبا
 عبد الله (ع) عن النساء فقال : كما كانت تكون مع ما مضى من اولادها
 وما جريت ، قلت : فلم تلد فيما مضى قال : بين الاربعة الى الخمسين (٢)
 إلا انها ضعيفة السند بالقاسم بن محمد الجوهري (٣) ولاجله احتفظنا
 برجوع غير ذات العادة الى عادة نساءها ثم الاحتياط بالجمع الى العشرة .

(١) وقد عرفت الكلام في ذلك قريباً .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ج ١٨ .

(٣) وقد عدل عن ذلك (دام ظله) اخيراً وبني على وثاقة كل

من وقع في اسانيد كامل للزيارات والقاسم بن محمد الجوهري كذلك .

وان لم تكن ذات عادة كالمبتدئة والمضطربة فنفاسها عشرة ايام وتعمل بعدها عمل المستحاضة مع استحباب الاحتياط المذكور .

(مسألة ٣) : صاحبة العادة اذا لم ترى العادة اصلا (١)

صاحبة العادة اذا لم ترى العادة :

(١) ذات العادة إذا ولدت قد ترى الدم بعدد ايامها أو زائداً عليها من غير تجاوزه العشرة وقد يتجاوز دمها العشرة : فان رآته بعدد ايامها أو زائداً من غير تجاوزه العشرة فتأخذ الجميع نفاساً بمقتضى الاخبار المتقدمة ، واذا تجاوز للعشرة رجعت الى عاداتها ولجعله في ايامها نفاساً وفي الزائد استحاضة كما تقدم . وقد ترى ذات العادة الدم في بعض عاداتها لاني تمامها وهذا قد يكون من الاخير :

أما اذا رأت للدم في اول عاداتها فانقطع ثم عاد بعد ذلك فان عاد بعد للعشرة فلا اشكال في أن الدم للعائد ليس بنفاس لانه دم رآته ذات العادة بعد عاداتها وبعد عشرة ايام وانا النفاس هو الدم الاول فقط لانه دم رآته في ايامها .

واما إذا عاد قبل انقضاء عاداتها وبعده لكن قبل العشرة فكلا الدمين نفاس لانها دمان رأت ذات العادة احدهما في عاداتها والآخر قبل العشرة

ورأت بعدها وتجاوز العشرة لا نفاس لها على الاقوى (١)

فها نفاس والحكم في النقاء المتخلل بينهما ما قدمناه فلا نعيد ، وهذا لعله ظاهر ولم يتعرض له الماتن (قدّه) :
واما اذا رأت الدم في البعض الآخر من عادتھا فيأني الكلام عليه بعد التعليقة الآتية ان شاء الله :

(١) مع العلم باستناد الدم الى الولادة ، وهذه المسألة مبتنية على الخلاف في أن حساب مبدء العشرة أو ايام العادة من زمان الولادة أو زمان رؤية الدم :

فعلی مسلك المصنف (قدّه) من انها بحسبان من يوم الولادة فالامر كما افاده لانه دم رآته المرأة بعد ايام عادتھا وبعد العشرة وقد تجاوز ايام نفاسها ورجوع ذات العادة إلى عادتھا عند تجاوز دمها العشرة انما هو فيما اذا رأت الدم في عادتھا وتجاوز العشرة دون ما إذا لم تر في عادتھا دمًا وانما رآته بعدها :

واما بناءً على ما قويناه من انها بحسبان من يوم رؤية الدم فلا فرق بين تجاوز الدم العشرة من الولادة وهدمه فان المدار على مضي العشرة أو ايام العادة بعد زمان الدم ولو تجاوز العشرة أو ايام العادة بعد الولادة لانها لا اثر لها ، والاثر مترتب على ايام العادة أو العشرة بعد زمان الدم :

والمفروض عدم تجاوزهما وكون الدم مستنداً إلى الولادة على الفرض فما رآته ذات العادة بعد ايامها من الولادة وتجاوز العشرة أيضاً نفاس اذا لم يعجزهما من زمان رؤية الدم .

وان كان الاحوط الجمع الى العشرة بل الى الثمانية عشر مع الاستمرار اليها ، وان رأت بعض العادة (١)

(١) هذه هي الصورة الثانية من الصورتين المتقدمتين - اعني ما إذا رأت ذات العادة الدم في البعض الآخر من ايامها وتجاوز العشرة . وقد ذكر المانن (قده) انها تأخذ بما رأته في البعض الآخر من ايامها نفاساً وتكمل عدد ايامها بعده الى العشرة .

مثلا اذا كانت عاداتها سبعة ورأت الدم من اليوم الثاني من الولادة وتجاوز العشرة جعلت اليوم الثامن أيضاً نفاساً لأنه به يكمل عدد ايامها فلو رأت الدم من اليوم الثالث جعلت اليوم التاسع نفاساً ولو رأته من اليوم الرابع جعلت اليوم العاشر نفاساً ، واما إذا رأته من اليوم الخامس فتجعل نفاسها إلى العشرة ولا تكمل عدد ايامها من اليوم الحادي عشر .

وهذا الذي افاده لا يتم على مسلكتنا ولا على مسلكته (قده) - أما على مسلكتنا لا يتم فلما تقدم من أن المدار على زمان رؤية الدم ومنه نحسب ايام العادة أو العشرة لا من يوم الولادة وعليه فقد رأت الدم في مجموع ايام عاداتها في المثال لا في بعضها الآخر وهذا ظاهر .

واما على مسلكته (قده) لا يتم فلأن لازمه الافتقار في النفاسية بما رأته في البعض الآخر من عاداتها ولا موجب للاكمال إلى العشرة إذ بانقضاء عدد ايامها من يوم الولادة تنقضي عاداتها ، والدم الذي رأته المرأة بعد عاداتها مع التجاوز عن العشرة لا يحسب نفاساً كما مر ه وان جعل (قده) المبدء هو اليوم الذي رأت فيه الدم فلماذا لم

ولم تر البعض من الطرف الأول وتجاوز العشرة اتمتها بما بعدها الى العشرة دون ما بعدها فلو كانت عاداتها سبعة ولم تر الى اليوم الثامن فلا نفاس ، وان لم تر اليوم الأول جعلت الثامن أيضاً نفاساً وان لم تر اليوم الثاني أيضاً فنفاسها الى التاسع . وان لم تر الى الرابع أو الخامس أو السادس فنفاسها الى العشرة ولا تأخذ التتمة من الحادي عشر فصاعداً . لكن الاحوط الجمع فيما بعد العادة الى العشرة بل الى الثانية عشر مع الاستمرار اليها .

يحكم بالتكامل بعد العشرة أيضاً ؟ إذ علي ذلك لم تنقضي ايام عاداتها فلا بد من اكتمالها بعد العشرة أيضاً ، فالجمع بين الاكمال إلى العشرة وعدمه بعد العشرة غير ممكن على مسلكه (قدّه) .

نعم هناك شيء وعليه اعتمد الماتن (قدّه) فيما افاده من غير اشكال وهو أن مبدأ الحساب في العشرة هو زمان الولادة وأما في ايام العادة فالمبدأ هو زمان رؤية الدم استظهاراً من الاحتيال (١) الدالة على أن النفساء تقعد ايامها أي من زمان ظهور الدم ، وعليه يتم ما افاده من الحكم بالتتميم الى العشرة وعدمه بعد العشرة ولكن يرد عليه :

اولاً : انه على ذلك لا بد من الحكم بالنفاس فيما إذا رأت ذات العادة بعد ايامها من الولادة إلى العشرة مع انه حكم (قدّه) في المسألة السابقة بانها إذا رآته بعد ايامها من الولادة وتجاوز العشرة لا نفاس

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣١٦ من أبواب الحيض .

لها ، لان المبدأ انما هو زمان رؤية الدم على الفرض ولم تنقض عشرة ايام من زمان رؤية الدم :

وثانياً : ان الدليل على ان النفاس لا يزيد على عشرة ايام هو بعينه الدليل الذي دل على أن ذات العادة تقعد ايامها وقرأها وذلك لما قدمناه من انه لا دليل على عدم كون النفاس زائداً على العشرة إلا ما ورد (١) من أن ذات العادة تقعد ايامها وتستظهر بيوم أو يومين أو بعشرة لدلائلها على أن النفاس لا يزيد على عشرة ايام .

وهذه الاخبار واردة في ذات العادة التي تقعد ايامها والمفروض أن مبدأ حسابها يوم رأت فيه الدم ومع الوحدة في الدليل كيف يمكن جعل مبدأ الحساب في ذات العادة من يوم رؤية الدم وجعل منتهى العشرة من يوم الولادة .

إذ ربما يكون ايام عاداتها التي مبدؤها يوم رؤية السدم مع ما تقدمه من ايام الولادة زائداً عن العشرة كما اذا رأت الدم في اليوم الرابع من عاداتها وكانت عاداتها سبعة ايام لانها إذا احتسبت من يوم الدم بالاضافة الى عاداتها ومن يوم الولادة بالاضافة الى عشرة ايام لكان المجموع احدى عشر يوماً مع أن اكثر النفاس عشرة ايام .

وعلى الجملة : مع وحدة الدليل كيف يصح التفكيك في مبدأ الحساب بين العشرة وايام العادة ؟ اللهم إلا أن يقال : ان الاجماع قائم على عدم النفاس بعد العشرة من الولادة بخلاف ايام العادة .

ولكن فيه : أن تحصيل الاجماع التعبدية في المسألة غير متيسر ، على أن المسألة ليست هاجمياً لما قدمناه من أن جملة من الاصحاب ذهبوا

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب النفاس ح ٢ و٣ و٤ و٥

وباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥ .

(مسألة ٤) : اعتبر مشهور العلماء فصل اقل الطهر بين الحيض المتقدم والنفاس . وكذا بين النفاس والحيض المتأخر فلا يحكم بحيضية الدم للسابق على الولادة وان كان بصفة الحيض أو في ايام العادة اذا لم يفصل بينه وبين النفاس عشرة ايام وكذا في الدم المتأخر . والأقوى عدم اعتباره في الحيض المتقدم كما مر (١) .

إلى امكان استمرار النفاس الى ثمانية عشر يوماً فالصحيح احتساب كلا الامرين من يوم رؤية الدم ٥

هل يعتبر فصل اقل الطهر بين النفاس والحيض:

(١) قدمنا أن فصل اقل الطهر معتبر بين الحيضتين للدلالة التي اسلفناها في محلها كما ذكرنا أن اقل الحيض ثلاثة وأن النقاء المتخلل بين حيضة واحدة ملحق بالحيض وان لم يكن هذا مورداً للسالم وهل يعتبر اقل الطهر بين الحيض المتقدم والنفاس .

قدمنا انه لا دليل عليه إلا ما ربما يتوهم من اطلاق ما دل (١) على أن الطهر لا يقل عن عشرة ايام وأنه شامل للمقام ولكنك عرفت أن ما دل على ذلك مختص بالحيضتين ولا يعم الحيض والنفاس . بل لو شككنا في أن الحيض في الدم السابق مشروط بأن يلمصل

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١١ من أبواب الحيض .

نعم لا يبعد ذلك في الحيض المتأخر (١) لكن الاحوط
مراعاة الاحتياط .

بينه وبين النفاس اقل الطهر أو لا يشترط قبل ذلك تدفعه باطلاق
ادلة (١) الصلوات الدالة على أن ما كان بصفة الحيض حيض فالدم
الأول حيض كما أن الدم الثاني للناس بناءً على أن الحامل قد تحيض.
واما إذا لم نقل بذلك فلا يحكم بحيضة الدم الأول من هذه الجهة
لا لاجل اعتبار الفصل بأقل الطهر بينه وبين النفاس .

وانما يستثنى عن ذلك صورة واحدة وهي ما إذا كان الدم الواجد
للصفات خارجاً في ايام المخاض والطلق ادلالة الدليل (٢) على انه
لا يكون حيضاً لوجود القرينة على انه مسند إلى الولادة وليس من الحيض.
(١) لولا صحبة عبدالله بن المغيرة لقانا بعدم اشتراط الفصل
بين النفاس والحيض المتأخر باقل الطهر لعدم دلالة الدليل عليه وحكمتنا
بان الاول نفاس والتأخر حيض وان لم يفصل بينهما اقل الطهر .

إلا أن الصحيحة المذكورة دلت بتدليلها على أن الفصل باقل الطهر
معتبر بين الحيض المتأخر وللنفاس حيث روى عن أبي الحسن الأول (ع)
في امرأة نفست فركت الصلاة ثلاثين يوماً ثم طهرت ثم رأت للدم
بعد ذلك قال : تدع الصلاة لان ايامها ايام الطهر قد جازت مع ايام

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب الحيض .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٤ من أبواب النفاس ح ١ .

(مسألة ٥) : اذا خرج بعض الضفل وطالت المسدة الى أن خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض اذا

النفاس « (١) وتعليقها يدل على اعتبار مضي ايام الطهر في حيضية الدم المتأخره .

هل يعتبر فصل اقل الظهر بين النفاسين :

بقي الكلام في اعتبار فصل اقل الظهر بين النفاسين وهو غير معتبر بينها قطعاً لعدم دلالة الدليل عليه - وما تقدم من أن اقل الظهر عشرة ايام مختص بالحيض كما عرفت - حتى لو اعتبرناه بين الحيض المتقدم والنفاس نظراً الى انه بعد اعتبار الفصل بينهما باقل الظهر فلا مناص عند عدم تخلله بينهما : اما ان لا يكون الدم الثاني نفاساً أو لا يكون الاول حيضاً ، وحيث أن الدم الثاني نفاس بالوجدان فلا بد من الحكم بعدم حيضية الدم الاول .

وذلك لان هذا التقريب لا يأتي في المقام ولا يمكن نفي النفاسية عن الدم الاول ولا عن الثاني لانها نفاس بالوجدان وخارجان بالولادة فلا مانع من الحكم بنفاسية الدم الاول اذا ولدت ورأت الدم الى خمسة ايام مثلاً ثم انقطع مدة اقل من عشرة ولا مانع من الحكم بنفاسية الدم الثاني إذا ولدت بعد تلك المدة .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٥ من أبواب النفاس ح ١ ..

كان معه دم وان كان مبدء العشرة من حين التمام كما مر (١)

اذا خرج بعض الطفل بعد فصل طويل :

(١) في المقام مسائل ثلاثة :

و المسألة الأولى : ان الولادة اذا تعددت وكانت كل واحدة منها ولادة مستقلة كما اذا ولدت ولداً ورأت الدم وبعد خمسة ايام ولدت ولداً آخر ورأت الدم وبعد خمسة ايام ولدت ولداً ثالثاً .

ولا اشكال في أن كل واحدة من الولادات موضوع مستقل ولها حكمها ونحسب العشرة أو ايام للعادة بعد رؤية الدم عقيب كل ولادة وذلك لاطلاق الدليل وعدم التقييد بالوحدة أو التعدد فتتقضي العشرة نفاس الولادة الاولى في اليوم العاشر وفي الولادة الثانية في اليوم الخامس عشر وفي الولادة الثالثة في اليوم العشرين وهكذا .

وتداخل ولادتان أو اكثر في مقدار من العشرة فان الولادة الاولى والثانية في الخمسة الوسطى أي من اليوم الخامس الى العاشر متداخلتان وكيف كان لكل واحدة من الولادات موضوع مستقل له حكمه وان كان يبلغ مجموع نفاس المرأة في الولادتين أو الولادات عشرين يوماً أو اكثر .

وهذا لا ينافي كون اكثر النفاس عشرة ايام لان اكثره عشرة في نفاس واحد لافي نفاسين أو اكثر والا قد يبلغ مجموع نفاس المرأة في عمرها سنة أو اقل أو اكثر ، وعلى الجملة ان كل ولادة موضوع

مستقل له حكمه من النفاس بعدها ايام العادة. أو عشرة ايام .
فما نسب إلى ظاهر كلام بعضهم من كونها بمنزلة نفاس واحد مما
لا يمكن المساعدة عليه . وكان ينبغي أن يتعرض المصنف لهذه المسألة
قبل ما بيدنا من المسألة ، إلا انه تعرض لها في المسألة الآتية .

ثم ان النقاء بين الولادتين إن كان عشرة ايام أو اكثر فلا اشكال
في انه بحكم الطهر لعدم الدليل على كونه بحكم النفاس مع المطلقات
الدالة على ثبوت التكليف بالصلاة والصيام وغيرها على كل مكلف
- ومنه المرأة في مفروض الكلام - ولم يتم دليل على تقييدها إلا في
المرأة النفساء ، وأما المرأة التي لا ترى الدم فلا دليل مخرج لها بوجه .
واما اذا كان النقاء المتخلل بين الولادتين أر بين ولادة قطعة قطعة
اخرى اقل من عشرة ايام فله صورتان :

١ احدهما : ما إذا لم يكن الدم الثاني قابلاً في نفسه للاتحاق
بالدم الاول في النفاس ومع قطع النظر عن الولادة الثانية بحيث لو لم
تكن ولادة أيضاً كان الدم المرثي ملحقاً بالنفاس الاول .
٢ ثانيها : ما إذا كان قابلاً للانضمام اليه وكونه نفاساً في نفسه
وان لم تكن هناك ولادة اصلاً .

أما الصورة الأولى : فكما إذا ولدت ورأت الدم سبعة ايام ثم طهرت
ثلاثة ايام وبعد ذلك ولدت ولداً ثانياً ورأت الدم فان الدم الثاني غير
قابل للاتحاق بالاول إذ لازمه أن يزيد النفاس عن عشرة ايام .

وكذا إذا ولدت وتنفست عشرة ايام ثم نقت يوماً ثم ولدت الولد
الثاني في اليوم الثاني عشر فان مفروضنا ان الدم الاول والنقاء بمقدار
عشرة ايام فلو حكمنا بالحقاق الدم الثاني به ازاد عن العشرة وهو ظاهر .

وهذا هو الذي قدمنا الكلام فيه وقلنا ان النقاء باقل للظهر بين النفاسين بحكم الطهر إذ لا دليل على كونه بحكم النفاس وما دل على أن اقل الطهر معتبر بين الحيضين فهو مختص بالحيض كما مر ، وقد عرفت ان مقتضى المطلقات وجوب الصلاة والصيام وغيرهما من الواجبات على كل مكلفت - ومنه المرأة في مفروض المقام - ولم يخرج عنها إلا المرأة للنساء ، وأما المرأة التي لا ترى للدم لانها في ايام النقاء فلم يقم دليل على خروجها عن المطلقات .

واما الصورة الثانية: فكما إذا ولدت ورأت الدم خمسة ايام ثم نقت ثلاثة ايام وولدت بعد ثمانية ايام ورأت الدم فان الدم الثاني حينئذ قابل في ذاته للانضمام الى النفاس الاول إذ لا يلزم من كونه من النفاس الاول كونه زائداً على العشرة فهل يتداخل النفاسان في مثل اليومين أو اكثر ليلزمه أن يكون النقاء المتخلل بين الدمين كالنقاء المتخلل بين نفاس واحد .

أو أن الولادة الثانية قد قطعت النفاس الاول وهو نفاس ثان فلا يتداخل والنقاء بينها من النقاء بين النفاسين الذي هو بحكم الطهر كما مر ، والتداخل من دون تخلل النقاء - كما فيها مثلناه به - لا أثر له وانما الاثر في التداخل مع تخلل النقاء ؟

الصحيح ان النقاء حينئذ يحكم الطهر وليس كالنقاء المتخلل بين نفاس واحد وذلك لانا انما الحقنا النقاء في اثناء نفاس واحد بالنفاس بمقتضى الاخبار الآمرة بقعود ذات العادة ايام عادتها وتعدينا عنها الى غير ذات العادة للقطع بعدم الفصل بينها وهذا لا يأتي في المقام . إذ لا قطع لنا بعدم الفصل بين النقاء المتخلل في اثناء نفاس واحد

والنقاء المتخلل بين نفاسين كالمرأة التي ولدت ثانياً بعد ثمانية أيام من ولادتها الاولى لانها هير المرأة التي رأت الدم في النفاس الواحد ونخلل بينه نقاء اقل من عشرة ايام .

والدليل مختص بالنقاء في اثناء ايام العادة فلا يعم النقاء بسين الدين فانه من النقاء بعد النفاس والدم الثاني نفاس آخر وقد تقدم أن النقاء المتخلل بين النفاسين يحكم الطهر لعدم الدليل على الحاقه بالنفاس ، واطلاق ادلة التكليف من وجوب الصلاة والصيام وجواز اتيان الزوج زوجته .

ومن هذا يظهر الحال في النقاء بين الولادة الثانية ورؤية الدم كما اذا ولدت ولم تر دمأ الى يوم أو نصف يوم ورأته بعد ذلك لان الدم الثاني إذا لم يكن قابلاً للحاق بالنفاس الاول فهو من النقاء المتخلل بين النفاسين وقد عرفت انه يحكم الطهر ، واذا كان قابلاً للحاق فقد تقدم أن الاظهر عدم التداخل فان الولادة الثانية موضوع جديد قاطع للنفاس الاول أيضاً يكون النقاء يحكم الطهر .

كما ظهر من ذلك حكم النقاء في اثناء الولادة الواحدة كما اذا طالت المدة فرأت الدم ثم انقطع ثم رأت بعد الولادة أو قبلها فانه محكوم بحكم الطهر لان الدليل انما دل على أن النقاء المتخلل في أيام العادة المحسوبة من بعد الولادة ورؤية الدم بحكم النفاس واما النقاء قبل الولادة فهو غير مشمول للدليل بل هو بحكم الطهر بمقتضى مطلقات التكليف كما مر .

« المسألة الثانية » : ما اذا تعددت الولادات إلا انها لم تكن ولادة مستقلة كما اذا خرج الطفل قطعة قطعة فهل يترتب على وضع كل قطعة

احكام الولادة المستقلة ولكل منها نفاس :

لا يبعد ان يقال ان حالها حال الولادات المستقلة وذلك لصدق الولادة عند وضع قطعة من الولد وهذا بخلاف ما اذا كان الولد متصلاً لان الاتصال مساوق للوحدة ومن هنا لو خرج رأس الولد فمات يقال انها ولدت رأس الولد فماتت واما اذا خرج رأس الولد وهو متصل الاجزاء فماتت يقال : انها ماتت في اثناء الولادة :

اذ يصدق انها ولدت قطعة من الولد ، واطلاق الدليل اذ لم يقيد الولادة بان يكون الولد تاماً فلذلك منها نفاس ونحسب العشرة في كل منها بعد رؤية الدم وقد تتداخل ولادتان أو اكثر في مقدار من العشرة أو ايام العادة كما عرفت في الولادة المستقلة .

وعلى ما قريناه يترتب على كل قطعة وضعتها المرأة حكم الولادة المستقلة والنقاء المتخلل بين وضع قطعة واخرى حكم النقاء الذي تراه المرأة بين اللادتين المستقلين كما تقدم وكذلك للنقاء في ايام العادة أو عشرة ايام من وضع كل قطعة فانه من النقاء في اثناء نفاس واحد وهو بحكم النفاس كما هو الحال في الولادة المستقلة .

واما بناءً على أن وضع كل قطعة ليس من الولادة في شيء فالأثر من حساب ايام العادة أو عشرة ايام انها هو بعد وضع مجموع القطعات وعليه ربما يطول وضعها شهراً أو اكثر أو اقل إلا انه نفاس واحد والنقاء المتخلل بين وضع للقطعات كالنقاء في اثناء الولادة التامة بحكم الطهر لعدم كونه بعد رؤية الدم والولادة ، والنقاء الذي هو بحكم النفاس انها هو للنقاء بعد رؤية الدم وتامة الولادة كما تقدم :

و المسألة الثالثة « : إن ما ذكرناه من أن اكثر النفاس عشرة ايام

(مسألة ٦) : اذا ولدت اثنين أو ازيد فللكل واحد منها نفاس مستقل فان فصل بينهما عشرة ايام واستمر للدم

انما هو عند رؤية الدم هقيب الولادة فان اكثره عشرة ٥
واما الدم المرئي في اثناء الولادة قبل تمامها فهو وان كان نفاساً كما
سبق إلا انه لا يحسب من العشرة فان مبدأها الدم المرئي بعد الولادة .
وقد يكون النفاس في اثناء الولادة اكثر من عشرة ايام كما اذا
خرج رأس الولد وطالت المدة الى أن خرج تمامه فان الدم المرئي حيثئذ
نفاس وان طال عشرة ايام أو اقل أو اكثر .

ثم انها اذا رأت الدم عند خروج رأس الولد ثم انقطع ولم تر إلا بعد
تمامية الولادة أو بعد مدة وقبل تماميتها فهل النقاء المتخلل بين الدمين
محكوم بالنفاس كالنقاء المتخلل بعد تمامية الولادة ورؤية الدم أو انه
ليس محكوماً بحكم النفاس ؟

الصحيح عدم الحاقه بالنفاس وذلك لان الدليل على احتسابه من
النفاس انما هو الاطلاقات (١) الواردة في ان النفاس تقعد ايامها وقد
تقدم أن ايامها انما تحسب بعد تمامية الولادة ورؤية الدم ولا تحسب من
اثنائها فالنقاء المتخلل بين الدمين في اثناء الولادة مما لم يقم دليل على
كونه نفاساً فلا يترتب عليه احكامه .

لان المطلقات الدالة على وجوب الصلاة والصيام وجواز اتيان
الزوج زوجته تقتضي ثبوت تلك الاحكام ما لم يقم دليل على تقييدها
وهو انما قام على التقييد في خصوص النقاء بين نفاس واحد كما مر :

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣١ من أبواب النفاس

فنفاسها عشرون يوماً لكل واحد عشرة أيام وإن كان الفصل اقل من عشرة مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المدة ، وإن فصل بينهما نقاء عشرة أيام كان طهراً ، بل وكذا لو كان اقل من عشرة على الأقوى من عدم اعتبار العشرة بين النفاسين وإن كان الاحوط مراعاة الاحتياط في النقاء الاقل كما في قطعات الولد الواحد (١) .

(مسألة ٧) : إذا استمر للدم الى شهر أو أزيد فبعد مضي ايام العادة في ذات العادة والعشرة في غيرها محكوم بالاستحاضة (٢) .

(١) ظهر حكم هذه المسألة مما ذكرناه في المسألة الاولى من المسائل الثلاث فللاحظ :

إذا استمر الدم شهراً أو أكثر :

(٢) لصحيفة عبد الله بن المغيرة (١) الدالة على اعتبار الفصل بأقل الطهر بين الحيض المتأخر والنفاس ومع هذا الاشتراط إذا خرج الدم قبل اقل الطهر فيستكشف أنه ليس بحيض وإنما هو استحاضة كما إن النقاء نقاء بعد النفاس وهو ليس في حكم النفاس ، نعم إذا خرج بعد مضي اقل الطهر من النفاس فهو دم قابل لأن يكون حيضاً فإن كان

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٥ من ابواب النفاس ، ح ١ .

وان كان في أيام للعادة إلا مع فصل أقل الظهر عشرة أيام بين دم النفاس وذلك الدم ، وحينئذ فان كان في للعادة يحكم عليه بالحيفية وان لم يكن فيها فترجع الى التمييز بناءً على ما عرفت من اعتبار أقل الظهر بين النفاس والحيض المتأخر وعدم الحكم بالحيض مع عدمه وان صادف أيام العادة ، لكن قد عرفت أن مراعاة الاحتياط في هذه الصورة اولى .

(مسألة ٨) : يجب على النساء اذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بادخال قطنه أو نحوها والصبر قليلاً واخراجها وملاحظتها على نحو ما مر في الحيض (١) .

في أيام العادة فهو حيض مطلقاً واذا لم يكن في أيامها بنحو كان واجداً للصفات فهو حيض وإلا فهو استحاضة لأن الصلوة في غير أيام العادة ليست بحيض كما تقدم .

هل يجب الاستظهار على النساء :

(١) ذكر جماعة أن النساء كالحائض اذا انقطع دمها في الظاهر وجب أن تستظهر بادخال قطنه ونحوها حتى تعلم انقطاع دمها وعدمه : ويمكن الاستدلال عليه بوجوه ١ -

« احدها » أن النفساء كالحائض تعلم بتوجه عدة تكاليف إلزامية اليها كوجوب الصوم والصلاة على تقدير انقطاع دمها وحرمة ذلك في حقها اذا لم ينقطع بناءً على أن حرمة الصوم والصلاة ذاتية .
فلا مفاصل من أن تستخبر حالة بالفحص والاستظهار حتى تخرج عن عهدتها ما علمت بتوجهه اليها اجمالاً ، ولا سيما في موارد دوران الأمر بين المحدثين اذا قلنا بجمرة العبادة في حقها ذاتاً لدوران أمرها بين وجوب الصلاة في حقها وحرمتها .

ويرد على هذا الوجه : ان الشبهة موضوعية ومقتضى امتصاصها عدم انقطاع دمها في الباطن والمجرى - وان انقطع دمها في الظاهر - انها نفساء ، ومعه لا أثر للعلم الاجمالي في حقها .

«الثاني» : ان النفاس والحيض واحد وحكمه حكمه فكما ان الاستظهار واجب على الحائض فكذلك يجب في حق النفساء .
ويندفع هذا الوجه بما يأتي عن قريب من أنه لا دليل على دعوى انحوائها كلية :

« الثالث » : روايتي يونس وسماحة (١) الواردين في المرأة التي انقطع دمها ولا تدري أطهرت أم لم تطهر حيث دلنا على أنها تستظهر وتقوم قائماً وتستدخل قطنة فلو خرجت ملونة بالدم فلم تطهر، وحيث

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١٧ من ابواب الحيض ، ح ٢ - ٤
والثانية معتبرة لعين ما ذكر السيد الامتاز (دام ظله) في تصحيح طريق الشيخ (قده) الى احمد بن محمد بن عيسى ، وحاصل ذلك :
ان الشيخ يروي جميع روايات وكتب محمد بن علي بن محبوب بطريق آخر معتبر فضعت هذا الطريق لا يضر .

(مسألة ٩) : اذا استمر الدم الى ما بعد العادة في الحيض يستحب لها الاستظهار بترك العبادة (١) يوماً أو يومين أو الى العشرة على نحو ما مر في الحيض .

ان موضوعها مطلق المرأة التي انقطع دمها فتشملان النساء أيضاً لعدم إختصاصها بالحائض .

ويرد على ذلك ان الروايتين مخدوشتان سنداً لأرسال الأولى وضعف الثانية بأحمد بن محمد الذي روى عنه المفيد لأنه اما أحمد بن محمد بن يحيى أو أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد وكلاهما غير موثقين .
على انها مخدوشتان من حيث الدلالة أيضاً وذلك لأنها وردتا في المرأة التي انقطع منها الدم فلا تدري أطهرت أم لم تطهر وقد دلنا على أنها اذا أرادت أن تستخير حالها فكيفية الاستخبار أن تستدخل قطنة . . . الخ -

فهما واردتان لبيان كيفية استعمال حالها اذا أرادت ذلك ولا دلالة لها على وجوب ذلك في حقها بوجه ، نعم هذا واجب على الحائض لرواية (١) أخرى معتبرة سنداً قدمناها في مبحث الحيض .

اذا استمر الدم الى ما بعد العادة :

(١) قدمنا في مبحث الحيض أن الحائض يجب عليها الاستظهار بترك العبادة يوماً واحداً ويستحب لها الاستظهار بيومين أو بثلاثة أو

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١٧ من ابواب الحيض ، ح ١ :

بعشرة لأنه الذي يقتضيه الجمع بين الأخبار الدالة على انها تستظهر
بيوم او بيومين او بثلاثة او بعشرة .

ودعوى : ان اختلاف الاخبار في التحديد يكشف عن استحباب
الاستظهار في حقها .

مندفعة : بأن ما ذل منها على وجوب الاستظهار عليها بيوم واحد
رواية معتبرة لا معارض لها بوجه فلا مناص من الاختلاف بها ، نعم في
الزائد على اليوم يحكم فيه بالاستحباب جميعاً بين الأخبار .

وهكذا الكلام في النفاس لدلالة الاخبار على انها تستظهر بيوم او
بيومين فالاستظهار واجب بيوم ومستحب في ما عداه .

ويدل على ذلك جملة من الاخبار :

« منها » : ما رواه الشيخ عن علي بن الحسن بن فضال .. عن
مالك بن اعين قال : سألت ابا جعفر (ع) عن النفساء يقشاهما
زوجها وهي في نفاسها من الدم قال : « نعم اذا مضى لها منذ يوم
وضعت بقدر ايام عدة حيضها تستظهر بيوم . » (١) .

وانا وان ذكرنا ان طريق الشيخ الى ابن فضال ضعيف إلا انه
فيا اذا روى الشيخ عنه في كتابه من غير واسطة فان طريقه اليه - على
ما ذكره في المشيخة - ضعيف لاشتماله على احمد بن عبدون وابن الزبير
واما اذا روى الشيخ عنه في نفس الكتاب بطريق معتبر فلا
كلام في اعتبار الرواية حينئذ لدلالته على ان للشيخ اليه في هذه الرواية
طريقين احدهما معتبر على الفرض ، والأمر في المقام كذلك كما لا يخفى

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ و ٧ من ابواب النفاس ، ح ١٤٤ :

على من راجع الوافي والتهذيب (١) فلا اشكال في الرواية من حيث السند .
ودلالها ظاهرة .

وه منها : صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة الدالة على ان النساء
اكثر نفاصها ثمان عشر ، حيث ورد في ذيلها « ولا بأس بان نستظهر
يوم أو بيومين » (٢) :

وهي وان حملنا على النقية بالانصاف الى اكثر النفاس نظراً الى
اختلاف نسخها إلا انه غير مستلزم لحملها على النقية في هذا الحكم
ايضاً حيث انها مشتملة على حكيمين ولا مناص من حملها في أحدهما على
النقية واما في الآخر فلا موجب لرفع اليد عنه بوجه .

و « منها » : صحيحة زرارة عن أحدهما (ع) قال : « النساء
تكف عن الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل وتعمل كما
تعمل المستحاضة » (٣) :

وذلك لأنها عبرت بالمكن وان النساء تكف عن الصلاة أيامها
التي كانت تمكث فيها ولم تعبر بإيامها أو بعاداتها ، ومن الظاهر أن

(١) والطريق الآخر اخبرني جماعة عن ابي محمد هارون بن موسى .
عن احمد بن محمد بن سعيد ، التهذيب : ج ١ ص ١٧٦ ح ٥٠٥ : واما
الطريق المذكور في الفهرست والمشيخة فانه ضعيف بابن الزبير واما
احمد بن عبدون فانه ثقة على الاظهر لانه من مشايخ النجاشي (ره)
هذا مضافاً الى ما تقدم مراراً من تصحيح طريق الشيخ الى ابن فضال
من جهة طريق النجاشي اليه .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ١٥ .

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ١ .

(مسألة ١٠) : النفساء كالحائض (١) في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العادة أو العشرة في غير ذات العادة

الحائض يجب عليها المكث يوماً واحداً للاستظهار فهو من أيام مكنتها بمعنى ان دمها اذا تجاوز عن عادتها في شهرين أو ازهد ومكثت يوماً واحداً للاستظهار صدق انه يوم كانت تمكث فيه في الحيض فلا بد من ان تمكث فيه في النفاس ايضاً . إذن دلت الصحيحة على ان النفساء كما تمكث أيام عادتها تمكث يوماً واحداً بعدها للاستظهار .

نعم بين الاستظهار في الحيض والنفاس فرق : وهو ان الاستظهار بثلاثة أيام غير وارد في رواية معتبرة في النفاس لكنه وردت رواية معتبرة فيه في الحائض ، وعليه فالنفساء مخيرة في الاستظهار بين يومين أو عشرة أيام .

واما الحائض فهي مخيرة بين الاستظهار بيومين وثلاثة وعشرة . نعم ورد الاستظهار في حق النفساء بثلاثة أيام في رواية المنتقى عن الجوهري (١) وهي ضعيفة على ما تقدم فلا دليل على استحباب الاستظهار لها بثلاثة أيام .

النفساء كالحائض :

(١) الحكم بأن النفساء كالحائض إن كان مستنداً الى الإجماع فيدلعه ان تحصيل الإجماع التعبدية غير ممكن في المسألة ، والإجماعات

(١) الوسائل : الجزء ٢٠ باب ٣ من أبواب النفاس ، ح ١١ .

ووجوب قضاء الصوم دون الصلاة وعدم جواز وطئها
وطلاقها ومس كتابة القرآن واسم الله وقراءة آيات
السجدة ودخول المساجد والمكث فيها وكذا في كراهة
الوطء بعد الانقطاع وقبل الغسل وكذا في كراهة الخضاب
وقراءة القرآن ونحو ذلك

المنقولة لا اعتبار بها .

وان كان مستنداً الى ما ورد في بعض (١) الأخبار من أن الحائض
مثل النفساء سواء .

ففيه: ان الرواية الدالة على ذلك وان كانت معتبرة من حيث السند
إلا ان دلالتها على المدعى قابلة للمناقشة من جهتين :

« لإحداها » : انها لو دلت فانما تدل على ان الحائض مثل النفساء
سواء فيترتب على الحائض ما كان يترتب على النفساء لا ان النفساء مثل
الحائض ليترتب عليها ما يترتب على الحائض كما هو المدعى .

« ثانيها » : انا لو سلمنا دلالتها على ذلك فغاية ما يستفاد منها
انهما سواء في الحكم الذي ورد في الزواية حيث ان زوارة سأله عن
النفساء متى يصلي فقال : « تفعد بقدر حيضها وتستظهر بيومين فان
انقطع الدم وإلا اغتسلت واحتشيت واسننرت (اسننرت) وصلت
فان جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل
والظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وان يجز الدم الكرسف

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ، ح ٥ .

صلت بغسل واحد ، قلت : والحائض ؟ قال : مثل ذلك سواء (١) .
 فلا يستفاد منها سوى اتحادهما في الحكم المذكور من وجوب الصلاة
 والغسل عليها لكل صلاتين وللغداة وغير ذلك مما ذكرته الرواية ، الا
 انها لا تدل على ان اي حكم ثبت لاحدهما يثبت للآخر ايضاً .
 وان استند في ذلك الى رواية مقرن عن أبي عبد الله (ع) قال :
 سألت سلمان (ر ه) علياً (ع) عن رزق الولد في بطن امه فقال (ع)
 : إن الله تبارك وتعالى يحبس عليه الحيضة فجعلها رزقه في بطن امه (٢) .
 ففيه : ان الرواية - مضافاً الى ضعف سندها وغير واحد من رجاله
 كقرن لجهاته ومجد بن علي الكوفي وغيرهما - مخدوشة بحسب الدلالة
 لأنها دلت على ان الحيض يحبس في بطن المرأة رزقاً لولدها واما ان
 الخارج بعد الولادة حيض فلا دلالة فيها على ذلك بوجه ولو ضعيفاً
 إذ الحيض انما يحبس في بطنها بمقدار يرتزق به الولد لا الزائد على
 ذلك حتى يكون الخارج بعد الولادة حيضاً وانما هو نفاس مستند
 الى الولادة .

إذن : لا دليل على الكبرى المدعاة من ان النفساء كالحائض في احكامها
 ولا بد في كل حكم من التبعية لدليله فنقول :
 لا اشكال في ان النفساء لا تجب عليها الصلاة ولا قضاؤها ، كما
 لا يجب عليها الصيام ولكن تقضيه بعد نفاسها ، وكذا يحرم وطؤها
 ما دام لم ينقطع دمها .

(١) المصدر المتقدم .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣٠ من ابواب الحيض ، ح ١٣ .

كل ذلك لدلالة الاخبار المعتبرة عليه (١) ،
وكذا لا اشكال في عدم جواز مس النساء الكتاب العزيز لما
قدمناه في مبحث الحيض من أن ذلك لا يختص بالحيض والجنبابة وانما
هو حكم لمطلق المحدث ، لما دل على النهي عن مسه من غير طهر
مشهداً بقوله تعالى ، لا يمسه إلا المطهرون .
وهذه الرواية وان كانت ضعيفة سنداً كما مر ، إلا ان الرواية
غير منحصرة بها لدلالة غيرها من الاخبار المعتبرة على عدم جواز
مس الكتاب من غير وضوء وقد قلنا : ان مقتضى ذلك عدم جواز
مسه من دونه مطلقاً ولو مع الاغتسال إلا ان الأدلة الدالة على اغتاء
الغسل عن الوضوء دانا على جوازه مع الغسل أيضاً وحيث ان النساء
لا يصح منها الوضوء ولا هي مغتسلة فلا يجوز لها مس الكتاب كالحائض .
واما حرمة قراءة العزائم ودخول المسجدين والمكث في بقية المساجد
فلم يثبت شيء منها في النساء لاختصاص دليلها بالحائض والجنب فالحكم
بالحرمة فيها مبني على الاحتياط - استحباباً لا وجوباً - لضعف ما دل
على اشتراك الحائض والنساء في احكامها ، وقد تقدم اشتراكها
في الاستظهار .
ولا اشكال في اشتراكها في عدم جواز الطلاق لدلالة الأدلة (٢)
على اشتراط كونها في الطهر ، والنساء ليست كذلك .

-
- (١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ ، ٣ ، ٦ ، ٧ من ابواب النفاس
وغيرها من الموارد .
(٢) الوسائل : الجزء ١٥ باب ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من ابواب مقدمات
الطلاق وشرايطه .

وأما كراهة وطئها بعد الانقطاع وقبل الغسل وكراهة غيره مما ذكره في المتن فلم يعم دليل معتبر على اعتبارها في حق النفاء بل ثبتني على المساوي بينها وبين الجائض وقد عرفت منعه .

نعم ورد فيما رواه الشيخ عن علي بن الحسن بن فضال أن المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر فتتوضأ من غير أن تغتسل فلزوجها أن يأتها قبل أن تغتسل ؟ قال : لا حتى تغتسل « (١) » :

وقد حملت على الكراهة بقربنة الأخبار المجوزة وهي مطلقة تشمل النفاء ايضاً .

إلا أنها ضعيفة لضعف طريق الشيخ إلى ابن فضال فالحكم بكراهة وطئها حينئذ مبني على التسامح في أدلة السنن على نحو يشمل المكروهات ايضاً . وكذلك الحال في غيره من المكروهات الواقعة في كلامه « وقده » فإنها بما لا دليل معتبر عليه :

« استمتراك » :

ذكرنا أن كراهة وطئ النفاء بعد انقطاع دمها وقبل الاغتسال لم يثبت بدليل معتبر وذلك لأن ما دل على المنع من وطئها قبل الاغتسال رواية معتبرة وهي ما رواه الشيخ عن ابن فضال بطريق معتبر وقد دلت على أن النفاء يقشاهها زوجها بأمراها فتغتسل ثم يقشاهها إن أحب (١) .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من ابواب النفاس ، ح ٣ ، وتقدم

اعتبار طريق الشيخ إلى ابن فضال .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٧ من ابواب النفاس ، ح ١ . وتقدم

وجه اعتباره في أول هذه المسألة .

وما ادعى دلالة على جوازه قبل الاحتساب فهو روايتان كلتاهما من الشيخ عن ابن فضال وفي احدهما عهد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن علي بن يقطين عن ابي عبد الله (ع) قال : ، اذا انقطع السدم ولم تغسل فليأتها زوجها إن شاء ، (١) .

وفي الاخرى : عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله (ع) من خبر واسطة ، ولأجلها حمل المنع في الرواية المانعة على الكراهة جمعاً بينهما كما صنعوا في الحيض مثل ذلك :

إلا ان الروایتين ضعيفتان ؛ اما الأولى فلأن الشيخ رواها عن ابن فضال بطريق معتبر إلا انها ضعيفة بالارسال .

واما الثانية فلأن الشيخ رواها عن ابن فضال بطريقة الضعيف الذي فيه « ابن عبدون » و « ابن الزبير » ، هذا على انها انا وردنا في الحائض .
واما ما صيحه صاحب الوسائل « قدس » من نقلها في النفساء فلم يظهر لنا وجهه فان الروایتين اشتملتا على ضمير « ها » من خبر تصريح بالحائض ولا النفساء وانا قلنا باختصاصها بالحائض من جهة ان الشيخ نقلها في الحائض واستدل بها على جواز وطئها قبل الاحتساب وهو قرينة اختصاصها بالحائض .

ثم لو أبيت عن ذلك فالروایتان مجملتان لعدم الدليل على ورودهما في الحائض او في النفساء فلا يبقى مجال للاستدلال بها على الجواز لهجمع بينهما وبين الخبر المانع بحمله على الكراهة - كما في الحيض - فالحكم بالكراهة لا دليل عليه .

ولكننا مع ذلك - اي مع اعتبار دليل المنع - نلتزم بجواز وطئها

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٧ من ابواب النفاس ، ح ٢ .

وكذا في استحباب الوضوء في اوقات الصلاة والجلوس في المصلى والاشتغال بذكر الله بقدر الصلاة ، والحقها بعضهم بالحائض في وجوب الكفارة اذا وطأها وهو احوط لكن الاقوى عدمه (١)

قبل الاغتسال كما في الحائض (لا حل كراهة) وذلك لما ذكرناه في مبحث الحيض من جريان السيرة بين أصحاب الأئمة (ع) والمنتهين على وطئ الحائض والنساء قبل الغسل وذلك لان الاماء والجواري كانت متداولة في تلك الاعصار من غير شبهة وقد كانت جملة منهن نصرانية أو مجوسية أو غيرهما من الفرق والاديان وهن لا يفتسلن بعد الحيض والنفاس واو اغتسلن فلا يصح منهن الاغتسال ومسح ذلك لا نختل اجتنابهم عن الاماء بعد رؤيتهن الحيض مرة أو ولادتهن كذلك لعدم اغتسالهن أو بطلانه وبهذه السيرة نحكم بجواز وطئها قبل الاغتسال.

الحاق النساء بالحائض في وجوب الكفارة بوطيها:

(١) الحق بعضهم النساء بالحائض في وجوب الكفارة اذا وطأها زوجها والمصنف استقوى عدم الالحاق وان كان احوط مع انه (قده) للزم بالالحاق ومن ثمة حكم على النساء بحرمة للدخول في المسجدين والكث في المساجد وغير ذلك مع انه لم يقم دليل معتبر على حرمة ذلك على النساء .

والصحيح ما افاده (قده) لعدم امكان الالحاق في الكفارة وان قلنا بالالحاق في غيرها وذلك لان العمدة في الالحاق هو الاجماع وما دل على انها والحائض سواء كما مر (١) ، لضعفت الرواية (٢) الثانية التساوي المستدل بها على الالحاق من حيث الدلالة أو بحسب الدلالة والسند كما مر . والنظر في كلمات الاصحاب والتأمل فيها يشهد على أن مرادهم من التساوي بينها انها هو في الاحكام المرتبة على الحائض وأن ما يحرم عليها يحرم عليها وما يجب عليها يجب عليها وما يكره لها يكره لها وهكذا وكذلك الرواية دلت على تساويها في وجوب الغسل لكل صلاتين ونحوه مما ذكر في الرواية . واما التساوي من حيث وطئ الزوج في الحكم المتعلق بغير النساء وأن زوج النساء كزوج الحائض في ترتب الكفارة على وطئه فهو امر اجنبي عن مفاد كلماتهم وعن الرواية ولم يقم عليه دليل . نعم لو قلنا بالتساوي لم يجز للنساء التمكين لزوجها كالحائض إلا أن زوجها إذا كان مجنوناً أو صغيراً أو اجبرها على اللوطي وجب عليه الكفارة أو اختصت وهو حكم آخر مترتب على الحائض دون النساء ويحتاج الى دليل ، وعلى الجملة ان الحكم بالكراهة أو الوجوب أو الاستحباب في تلك الموارد مبني على الالحاق وقد عرفت انه لا دليل معتبر عليه .

(١) للوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاستحاضة ، ح ٥٥ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٤ .

(مسألة ١١) : كيفية غسلها كغسل الجنابة (١) إلا أنه لا يغني عن الوضوء (٢) بل يجب قبله أو بعده كسائر الاغسال .

كيفية غسل النفاس :

(١) لان الغسل كالوضوء له طبيعة واحدة لا تختلف بحسب مواردها واقسامها فكما ان الوضوء غسلتان ومسحتان في جميع الموارد كذلك للغسل هو عبارة عن صب الماء على الرأس والبدن على الكيفية المتقدمة في غسل الجنابة حسبما يستفاد من الاخبار (١) .
من دون فرق بين مواردها فان ورود الكيفية في غسل الجنابة لا يقتضي اختصاص الكيفية به - كما ذكرناه في غسل الحيض - لان الغسل امر معهود في الاذنان فاذا أمر به في اي مورد استفيد منه تلك الكيفية من دون فرق بين مواردها :

هل يغني غسل النفاس عن الوضوء :

(٢) الكلام في اثناء غسل النفاس عن الوضوء هو الكلام بعينه في اثناء غسل الحيض عنه وحيث الا بنينا على اثناء كل غسل عن الوضوء فلا مناص من الالتزام باثناء غسل النفاس عنه ايضاً وان كان التوضوء احوط

(١) الوسائل ١ الجزء ١ باب ٢٦ من أبواب الجنابة .

وإذا اراد الاحتياط بالتوضوء فليعوضاً قبل الاغتسال حتى لا يجعل
كونه بدعة بعد الافصال .

هذا تمام الكلام في النفاس والحمد لله رب العالمين :

فصل في غسل مس الميت

يجب بمس ميت الانسان بعد برده وقبل غسله (١)

فصل في غسل مس الميت

(١) وجوب غسل مس الميت مسالم عليه بين الاصحاب ، وهل وجوبه نفسي أو شرطي يأتي عليه الكلام عند تعرض الماتن له ان شاء الله . ولا يحتاج في الاستدلال على وجوبه الى التسالم والاتفاق لدلالة جملة من الروايات الصحيحة المتضافرة على وجوبه بالأسنة مختلفة ، ففي بعضها : « ولكن اذا مسه به ما يبرد فليغتسل » (١) وفي اخرى : « إذا مسست جسده حين يبرد فاهتسل » (٢) وفي لائقة : « فاذا برد فعليه الغسل » (٣) وفي رابعة : « إذا اصاب يدك جسد الميت قبل أن ينسل فقد يجب عليك الغسل » (٤) إلى غير ذلك من الاخبار الصريحة في الوجوب :

- (١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١ .
- (٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٣ .
- (٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٤ .
- (٤) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٥ وغيرها .

من روايات الباب :

ومع ذلك حكى عن السبزواري في الذخيرة من قوله بعد نقل جملة من الروايات ، ولا يخفى أن الامر وما بمعناه في اخبارنا غير واضح الدلالة على الوجوب ، فالاستناد إلى هذه الاخبار في اثبات الوجوب لا يخلو عن اشكال :

وتعبره به لا يخفى ، يدك على أن عدم دلالة الاخبار على الوجوب كأنه من الأمور الواضحة مع أن الاخبار - كما عرفت - مصرحة بالوجوب بمختلف انحاء صيغ الوجوب وقل مسألة ترد فيها النصوص المصرحة بالوجوب مثل المقام في الذي دعاه إلى الاشكال والاستشكال في دلالتها والله العالم به؟ او هل من (قده) على دقته وتحقيقه حريب . هذا ونسب إلى السيد المرتضى (قده) استحباب الغسل من مس الميت واستدل خبره له بوجوه :

الوجوه المستدل بها على استحباب غسل المس ١

١ منها : انه ذكر في سياق جملة من المندوبات وانه « اغتسل للطر والاضحى والجمعة وإذا مست ميتاً » (١) وقد ذكر في بعض النصوص (٢) أن الفرض منها غسل الجنابة .

ويدفعه : ما ذكرناه في محله : من أن الوجوب ليس مدلولاً لصيغة الأمر وانما هي تدل على الطلب الجامع بين الوجوب والاستحباب وانما يستفاد الوجوب من عدم قيام القرينة على الترخيص في الترك ، كما ان

(١) و(٢) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١ من أبواب الاغسال المسنونة ،

وباب ٤ من أبواب غسل المس ح ٢ .

الاستحباب يشتق من قيامها على الترخيص في الترك وحيث قامت القرينة على الوجوب في غسل مس الميت حكمتا بوجوبه دون غيره وهذا لا يستلزم استعمال الصيغة في معنيين بل معناها واحد كما مر .
على أنا لو سلمنا ذلك فغاية ما يستفاد من ذلك أن الصيغة لم تسعمل في الوجوب واما انها استعملت في الاستحباب فهو محتاج إلى الدليل وعليه فالرواية لا تدل على وجوب الغسل كما لا تدل على استحبابه لتعارض سائر الاخبار .

واما ما ورد في بعضها من ان الفرض غسل الجنابة لفيه: أن الفرض بمعنى ما اوجبه الله تعالى في كتابه في قبالة السنة التي هي بمعنى ما اوجبه النبي (ص) والائمة (ع) وغسل الجنابة قد امر به في موردين من الكتاب وهما قوله تعالى : « وان كنتم جنبا فاطهروا » (١) وقوله تعالى : « إلا عابري سبيل حتى يغتسلوا » (٢) وهذا بخلاف غسل مس الميت ونحوه :

وقد ورد في صحیح زرارة الدالة على أن الصلاة لا تعاد إلا من خمس هـ هـ (٣) أن التشهد سنة اي واجب اوجه النبي والائمة (ع) وغير المذكور في الكتاب العزيز فليس « سنة » في قبالة « واجب » كما توهم .

و « منها » : ما ورد (٤) من السؤال عن ان أمير المؤمنين (ع)

(١) سورة المائدة : ٦ .

(٢) سورة النساء : ٤٣ .

(٣) الوسائل : الجزء ٥ باب

(٤) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٧ هـ

هل اغتسل حين غسل رسول الله (ص) عند موته ؟ فأجابه الصادق عليه السلام : « النبي (ص) طاهر مطهر ولكن فعل أمير المؤمنين (ع) وجرت به السنة » لدلالها على أن غسل مس الميت لم يكن واجباً قبل فعل أمير المؤمنين (ع) وإنما فعله وجرت به السنة فهو امر مستحب وفيه : أولاً : إن الرواية ضعيفة السند لأن الشيخ رواها في التهذيب في موضعين :

أحدهما : باب الاغسال الواجبة والمندوبة عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن القاسم بن الصيقل (١) من الاغسال المفترضات والمندوبات .

وثانيها : في آخر باب الزيادات من تلقين المختصرين عن الصفار عن محمد بن عيسى العبيدي عن الحسين بن عبيد .
وهما ضعيفتان الأولى بالقاسم بن الصيقل والثانية بالحسين بن عبيد كما في نسخة التهذيب وأما الحسن بن عبيد (كما في الوسائل) فلم يذكر في الرجال أصلاً .

وأما ما في الوسائل من نقل الرواية عن الشيخ بطريقتين أحدهما بطريق الصفار عن محمد بن عيسى المتقدم وثانيها عن المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الصفار عن محمد بن عيسى . . . فلم نقف على طريقته الثاني في التهذيب .

وثانياً : إن الرواية غير تامة من حيث الدلالة إذ لم تدل على أن كونه سنة معلولاً لفعل أمير المؤمنين (ع) بل جرى السنة وفعله (ع) في عرض واحد بمعنى أنه أتى به وجرى به السنة حيث لم يقل وفعله

(١) في الاستبصار وفي بعض نسخ التهذيب القاسم الصيقل .

فجرى به السنة ، بل قال : « فعل وجرت به السنة » .
 على انها تدل على أن وجوب غسل مس الميت كان أمراً مفروضاً عنه
 في تلك الأزمنة ومن هنا لم يسأل الراوي عن اصل وجوبه وانما سأل
 عن الاحتسال على (ع) عن مسه بدن النبي (ص) خاصة لأنه طاهر
 مطهر ولا قذارة فيه لتسري الى علي (ع) ويجب عليه الاحتسال .
 اضيف إلى ذلك اننا لو سلمنا دلالتها على استحباب الغسل فهي
 مختصة بمثل بدن النبي (ص) الذي كان طاهراً مطهراً ، هب ان في مس
 كل بدن طاهر مطهر كأبدان الائمة (ع) يستحب الاحتسال ولا يجب
 وأما فيمن مس بدن الميت الذي ليس بطاهر ولا مطهر فلا يستفاد
 منها استحباب الغسل فيه أيضاً .

و « منها » : التوقيع المروي في الاحتجاج في امام صلاة حدث
 عليه حدث وأنه يؤخر ويتقدم بعض المأمومين ويتم صلاتهم : أن من
 مسه ليس عليه إلا غسل اليد (١) ، حيث دل على عدم وجوب الغسل
 من مس الميت . وهدفه :

أولاً : انها ضعيفة السند لما ذكرناه غير مرة أن الطريق إلى الاحتجاج
 لم تثبت ولاقه .

وثانياً : ان وجوب الغسل من المس انما هو بعد برده لامع حرارته
 والامام الميت لا يبرد بدنه بعد موته بدقيقة أو نصفها اي حال مسه
 ليؤخره فان الصلاة يعتبر فيها الموالاة فلا مناص من تأخيره في زمان
 قابل ولا يبرد بدنه حالئذ .

ويوضح ما ذكرناه : التوفيم الثاني المروي في الاحتجاج حيث قال :

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس ح ٤ .

وكتب إليه وروي عن العالم أن من مس ميتاً بحرارته غسل يده ومن مسه وقد برد فعليه الغسل ، وهذا الميت في هذه الحالة لا يكون إلا بحرارة بدنه فالعمل في ذلك على ما هو ، ولعله ينحيه بثيابه ولا يمسه فكيف يجب عليه الغسل ؟ التوفيق : « ان مسه في هذه الحال لم يكن عليه إلا غسل يده » (١) حيث انها ناظرة الى الرواية الأولى وشارحة لها وأن مس الميت في حالة الحرارة لا يوجب إلا غسل اليد دون الاغتسال ومن هنا ورد أن للصادق (ع) كان يقبل ولده اسماعيل بعد موته وقيل له : انه يوجب الغسل قال (ع) انا ذاك إذا برد (٢) .
وقد استدل للسيد (قده) برواية حمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي (عليه السلام) قال : الغسل من سبعة من الجنابة وهو واجب ومن غسل الميت وان تطهرت اجزأك ، (٣) .
بدعوى أن ذيلها يدل على كفاية تطهير البدن في مس الميت من غير حاجة إلى الاغتسال :

وفيه مضافاً إلى تشويش الرواية دلالة لعدم استعمال التطهر في تطهير البدن ومن المحتمل أن يراد به الاغتسال من مس الميت وانه يجزء عن الوضوء لان للتطهر استعمال في الاغتسال كما في قوله تعالى : « وان كنتم جنباً فاطهروا » (٤) .

-
- (١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس ح ٥ .
(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٢ .
(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٨ .
(٤) سورة المائدة ٦١ .

دون ميت غير الانسان (١)

مخدوشة سنداً بالحسين بن علوان لانه عامي لم يوثق (١) بل قد ينافس في عمرو بن خالد ايضاً إذ لم يوثقه سوى ابن فضال وقد وقع الكلام في توثيقه إلا أن الصحيح انه موثق ولا بأس بتوثيق ابن فضال (٢) فتحصل انه لم يقد دليل على استحباب غسل مس الميت فتبقى الأدلة المقدمة الدالة على الوجوب سليمة من المعارض .

عدم وجوب الغسل بمس ميت غير الانسان :

(١) جملة من النصوص كصحيفة محمد بن مسلم عن احدهما (ع) في رجل مس ميتة عليه الغسل قال (ع) : « لا ، انا ذلك من الانسان » (٣) و غيرها . فمن ميتة غير الأدمي انا يوجب الغسل إذا كانت الملاقاة مع رطوبة وقد تقدم الكلام في ذلك في بحث نجاسة الميتة للهاب بعضهم إلى وجوب الغسل بملاقاتها ولو كانت من غير رطوبة ايضاً - كما مر - في محله :

(١) رجع (دام ظله) عن ذلك في معجم الرجال ج ٦ ص ٣٢ وبني

على وثاقه :

(٢) على ان عمرو بن خالد ورد في اسانيد كامل الزيارات ايضاً فلاحظ .

(٣) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ٦ من أبواب غسل المس ج ١ وغيره .

أو هو قبل برده (١) أو بعد غسله (٢)

عدم وجوب الغسل بالمس قبل برد الميت :

(١) للنصوص كصحيفة اسماعيل بن جابر قال : دخلت على أبي عبدالله (ع) حين مات ابنه اسماعيل الأكبر فجعل يقبله وهو ميت فقلت : جعلت فداك أليس لا ينبغي أن يمس الميت بعد ما يموت ومن مسه فعليه الغسل ؟ فقال : « أما بحرارته فلا بأس إنما ذلك إذا برد » (١) وغيرها من الروايات . ولعله مما لا كلام فيه وإنما وقع الكلام في مسه وقد برد بعض جسده دون تمامه ، ويأتي عليه للكلام بعد قليل إن شاء الله .

عدم وجوب الغسل بالمس بعد غسله :

(٢) وذلك للنصوص أيضاً منها صحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « مس الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس بها بأس » (٢) وغيرها :

وأما موثقة عمار عن أبي عبدالله (ع) قال : « يفتسل للذي غسل

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٢ وغيرها .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس ح ١ وغيرها .

الميت وكل من مس ميتاً فعليه الغسل وان كان الميت قد غسل « (١) فهي انها تدل على وجوب الغسل حتى بعد غسل الميت بالظهور فترفع اليد عن ظهوره بالنصوص المصرحة بعدم الوجوب إذا مسه بعد تغسيله . وبذلك نحمل الوثيقة على الاستحباب فالإغتسال من المس بعد تغسيل

الميت المصوص احد الاضال المستحبة :

وبهذا يظهر الجواب عما استدل به على وجوب الغسل مطلقاً كحسنة حريز عن أبي عبدالله (ع) قال : « من غسل ميتاً فليغتسل وان مسه مادام حاراً فلا غسل عليه وإذا برد ثم مسه فليغتسل قلت : فمن ادخله القبر ؟ قال : « لا غسل عليه انما يمس الثياب » (٢) وغيرها مما هو بهذا المضمون .

نظراً إلى أن مس الميت بعد غسله لو لم يكن موجباً للاغتسال فما معنى تعليقه (ع) عدم وجوب الغسل بانه من ثياب الميت فان معناه انه لو مسه ببدنه لوجب عليه الاغتسال :

والجواب عنه انها وان كانت ظاهرة في ذلك إلا ان الظهور يرفع عنه اليد بالنصوص المصرحة بالعدم وتحمل على استحباب غسل المس اذا مس بعد الاغتسال :

وهذا هو الصحيح في الجواب لاجل الرواية على مورد لم يغسل الميت حين دفنه لعدم الماء - كما في البراري أو للنسيان أو عصباناً . وذلك لانها فروض نادرة والغالب في الميت حال دفنه هو تغسيله ولا حملها على صورة فساد تغسيله - كما عن المحقق الهمداني (قده)

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس ح ٣ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١٤ :

والمناطق برد تمام جسده (١) فلا يوجب برد بعضه ولو كان ذلك لانه خلاف مقتضى اصالة المسحة الجارية في تغسيل المفصل للميت .

ما هو المناد في وجوب الغسل :

(١) اذا برد بعض جسد الميت دون بعضه مقتضى القاعدة ووجوب الاغتسال بمسه لان المطلقات دلت على وجوب الاغتسال من مس الميت مطلقاً وقد خرجنا عنها فيما إذا مسه وهو حار بمقتضى النصوص المتقدمة والقدر المتيقن من تلك المقيدات ما إذا كان حاراً بتمامه .
 واما إذا برد بعضه وشككنا في وجوب الغسل بمسه حينئذ وعدمه - كما إذا لم يكن للمقيد اطلاق - فلا مناص من أن نرجع إلى المطلقات وهي تقتضي وجوب الاغتسال ولا عمل للرجوع إلى الاصل مع وجودها .
 إلا ان ظاهر بعض المقيدات عدم وجوب الغسل ما دام لم يبرد الميت بتمامه - كما في صحيحة (١) اسماعيل بن جابر المتقدمة حيث إن ظاهر كلمة «البرد» ا برد الميت بتمامه ، إذ مع برد البعض دون بعض لا يصدق أن الميت برد ، وكلمة «انها» تفيد الحصر ، وعليه تدل الصحيحة على أن وجوب الغسل بالمس منحصر بما إذا لم يبرد الميت بتمامه :
 وكذلك صحيحة علي بن جعفر (ج) « وان كان قد برد فعليه للغسل اذا مسه » (٢) فمع عدم البرد بتمام جسد الميت لا غسل واجب

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٢ .

(٢) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١٨ .

هو الممسوس . والمعتبر في الغسل تمام الاغسال الثلاثة (١)
 فلو بقي من الغسل الثالث شيء لا يسقط الغسل بمسه (٢)
 وان كان الممسوس العضو المغسول منه (٣) ويسكفي في
 سقوط الغسل اذا كانت الاغسال الثلاثة كلها بالماء القراح
 لفقد الصدر والكافور (٤)

وان مس العضو الذي قد برد :

- (١) لانه مقتضى ظهور غسل الميت في الاخبار المتقدمة للدلالة على وجوب غسل مس الميت إذا لم يغسل الميت بعد ، فان غسل الميت ظاهر في الغسل الشرعي المأمور به وهو ملحق من ثلاثة اغسال .
- (٢) لعدم تامة الغسل المأمور به .
- (٣) في الغسل الثالث كما إذا مس رأس الميت بعد ما غسل في الغسل الثالث وقبل تامة به . اي قبل غسل البدن في الغسل الثالث . ، وذلك لعدم تامة الغسل المأمور به .

ما يكفي في سقوط الغسل لدى العذر

(٤) قد تقدم ان غسل مس الميت انها يجب فيها إذا كان المس قبل الغسل ولا يجب بعده والغسل الواجب في الميت ثلاث لانه لا بد من تفسيله أولاً بالماء القراح ثم بالصدر ثم بالكافور فمع عدم تامة الاغسال يكون المس موجباً للغسل كما مر . لهذا في صورة التمكّن والاختيار .

بل الاقوى كفاية التيمم (١) أو كون الغاسل هو الكافر
بأمر المسلم لفقد المائل لكن الاحوط عدم الاكتفاء بهما

واما إذا لم يوجد السدر والكافور وغسل الميت بالماء للقراح ثلاثاً
فهو يكفي ذلك في سقوط الغسل فلا يجب بمسه أولاً ؟
الصحيح هو السقوط وذلك لاطلاقات الاخبار (١) الدالة على
عدم وجوب الغسل إذا مسه بعد تغيبه لان ظاهرها أن المس بعد
الغسل المأمور به لا يوجب الغسل وان الغسل المأمور به يختلف باختلاف الحالات
ومع التمكن يجب تغيب الميت بالسدر والكافور ولا يجب ذلك في
صورة عدم التمكن منه لسقوط الشرط بالتعلل واختصاصه بحال التمكن منه.
فاذا غسل بالماء القراح ثلاثاً فقد تم غسل الميت المأمور به شرعاً
فلا يكون مسه بعدئذ موجباً للغسل لعدم التقيد في الاخبار بما إذا
غسل بالسدر والكافور وانما دلت على نفي الغسل بعد تغيبه الميت
وهذا ظاهر :

نعم في مشروعية التغيب بالماء القراح ثلاثاً عند عدم السدر
والكافور أو وجوب التيمم حيثئذ كلامي يأتي التعرض له في البحث
عن وجوب غسل الميت ، وكلامنا في المقام بعد الحكم بوجوب تغيبه
بالماء القراح ثلاث مرات .

(١) اذا لم يوجد الماء أو لم يتمكن من تغيب الميت به فيتم فهل
يجب غسل مس الميت على من مسه بعد التيمم أو لا يجب ؟

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس .

الظاهر هو الوجوب ، وهذا لا لما قد يناقش به في بدلية التيمم عن الغسل في المقام بأن غاية ما ثبت من الاخبار الواردة في البدلية انها هو بدلية التراب عن الماء لقوله (ع) « رب التراب أو الصعيد ورب الماء واحد » (١) وأما بدليته عن السدر والكافور فلم تثبت بدليل وقد عرفت أن الميت يجب تغسيله بالماء القراح وبالسدر والكافور . وقد يجاب عن هذه المناقشة ؛ بأن الواجب هو الغسل بالماء وكونه بالسدر والكافور من الشرائط ، ومن ثمة يشترط في الخليط أن لا يكون كثيراً على نحو يخرج الماء عن الاطلاق فالواجب هو الغسل بالماء المطلق وان كان له شروط نظير شرائط الغسل والوضوء .

وفيه ؛ إن المستفاد من الروايات انها هو بدلية التراب عن طبيعي الماء واما بدليته عن الحصة منه وهو الماء المشروط بكونه مخلوطاً بالسدر أو الكافور فلم يقم عليها دليل .

نعم الماء في الاحمال الثلاثة لا بد أن يكون ماء مطلقاً كما افيد إلا ان الأمور به بالآخرة هو الحصة الخاصة منه مع بقائه على إطلاقه ، والأدلة دلت على أن التيمم أو التراب انها هو بديل عن طبيعي الماء ولم يقم على بدليته عن الحصة الخاصة منه دليل .

والصحيح في الجواب عن هذه المناقشة أن يقال :

ان الاخبار الواردة في البدلية غير مختصة بما دل على تزيل التراب منزلة الماء فان قوله (ع) التيمم احد الطهورين « (٢) مطلق لاطلاق الطهور الثاني فهو يعم طبيعي الماء والحصة الخاصة منه - كما في المقام-

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٥١٤ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٢ من أبواب التيمم ح ١ .

ومقتضاه قيام التيمم مقام التمسيل بالسدر والكافور أيضاً لدلالته على انه يقوم مقام مطلق الطهور .

هذا على أن لو سلمنا أن الأدلة دلت على تزيل التراب منزلة الماء أيضاً لا مانع من شمولها للمقام لان التيمم حينئذ بنساءه على مشروعية الاغسال الثلاثة بالماء القراح وعدم انتقال الامر الى التيمم - بدل عن الماء المطلق وطبيعي الماء ، لانه بدل عن الحصاة الخاصة بالتيمم بدل عن الاغسال الثلاثة بالماء القراح التي هي بدل عن الغسل بالسدر والكافور فلا اشكال من هذه الجهة .

وعلى الجملة : لا اشكال في شمول ادلة الهدية للمقام لاطلاقها .
واما الاستدلال على بداية التيمم عن غسل الميت برواية عمرو بن خالد في ميت مجدور كيف يصنع بهسله ؟ قال (ع) « ييمم » (١) بدعوى دلالته على أن من لم يمكن تمسيله يكفي التيمم في حقه .

فيتدفع : بان الرواية ضعيفة السند لوجود عدة مجاهيل في السند .
ودعوى: انجبار ضعفها بعمل الاصحاب لانهم اخذوا القميط بالمجدور في كلماتهم فيظن انهم اخذوا الحكم من تلك الرواية - كما عن المحقق الهمداني (قدس) .

مندفعة : بأن ذلك لا دلالة له على استنادهم الى الرواية ومن ثمة لم يخصصوا الحكم بالمجدور بل ذهبوا الى كفاية التيمم في مطلق من لم يمكن تمسيله (وذكروا المجدور من باب المثال ولعلم التمكّن من غسله بالماء لتناثر لحمه باصابعه) مع أن الرواية مختصة بالمجدور :
على أن كبرى الانجبار بعمل المشهور غير ثابتة كما ذكرنا في محله

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١٦ من أبواب غسل الميت ج ٣ .

ولا فرق في الميت بين المسلم والكافر (١)

فالصحيح في الاستدلال هو التمسك باطلاق ادلة البدلية كما تقدم .
بل الوجه في المنع عن كفاية التيمم عن وجوب غسل المس هو أن
الادلة الواردة في بدلية التيمم عن الماء لما تدل على انه ظهور في حق
التيمم وانه مقطوع كالمقطوع بالماء ولكنه في هذه الحال ، واما للشخص
الآخر وأن حكم مسه حكم المس بعد التفصيل فهو محتاج الى الدليل اي
محتاج الى عناية زائدة في الكلام ولا يمكن استفادته من بدلية التيمم
عن الغسل بالاضافة الى المحدث والميت .

وهذا نظير ما إذا كان بدن الميت منجساً ثم ييمم فان ادلة البدلية
لا تدل على أن مسه بالروطوبة غير موجب للتنجس لانه كس بدنه بعد
بعد التفصيل ولعله ظاهر :

التسوية بين اقسام الميت :

(١) لان الاخبار الواردة في المقام الدالة على أن من غسل الميت
يجب عليه الاغتسال وان لم تشمل الكافر لاختصاصها بمن يجب غسله
بعد موته والكافر لا يغسل ولا دليل على مشروعيته في حقه ، إلا أن
من الاخبار ما يشمل المقام .

كصحيحة محمد بن مسلم (١) الدالة على أن من حمض عيني الميت
يفتسل فان حمض العين لا يختص بالمسلم ويشمل الكافر ايضاً :

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١ :

والكبير والصغير (١) حتى السقط (٢) اذا تم له

وكذا صحيحة اسماعيل بن جابر (١) الدالة على أن مس الميت بعد برده موجب للاغتسال ، لاطلاقها وعدم اختصاصها بالمسلم وان كان موردها هو المسلم ، وكذا غيرها مما دل على وجوب الغسل بتقبيل الميت فانها مطلقة تعم الكافر لا محالة .

واما الاخبار الاخرى فقابيتها انها لا تدل على وجوب الغسل بمس الكافر الميت لانها تدل على عدم الوجوب .

واما ما حكي عن العلامة (قدس) من أن مس الكافر كمن مية البهيمة .

ففيه : انه يشبه كلام العامة لانه قياس فان عدم وجوب الاغتسال من مس البهيمة لا يستلزم عدم وجوبه في مس ميت الانسان وهما امران احدهما غير الآخر وان كان الكفار كالبهائم حقيقة بل هم اضل سهيلاً . إلا أن حكمها مختلف ومن ثمة يجوز وطئ الكافرة دون البهيمة . مضافاً الى انه اجتهاد في قبيل النص لدلالة الاخبار المتقدمة باطلاقها على وجوب الغسل بمس ميت الكافر أيضاً ودلالاتها على عدم وجوب الغسل بمس الميت الحيواني كما تقدم فالقياس مع الفارق .

(١) لاطلاق الاخبار فان الموضوع لوجوب غسل المس انما هو مس الميت الانساني بلا فرق في ذلك بين الصغير والكبير .

(٢) اي اذا ولجته الروح وذلك لصدق الميت الانساني عليه وهو ظاهره وانما الكلام في السقط الذي لم تم له اربعة اشهر اي قبل ولوج

(١) الوسائل : الجزء ١ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٢ .

اربعة اشهر بل الاحوط الغسل بمسه ولو قبل تمام اربعة اشهر أيضاً وان كان الاقوى عدمه .

الروح فيه هل يوجب مسه الغسل أو لا يوجبه ؟

فيه خلاف بين الاعلام ، والصحيح عدم وجوب الغسل بمسه لان الموضوع - كما مر - هو مس الميت الانساني ، وانا يصدق الميت فيما إذا سبقت الروح والحياة فالمراد به خصوص الميت بعد الحياة لا مطلق ما لا روح فيه فلا يصدق الميت على السقط قبل ولوج الروح فيه .

ويؤيده ما رواه الصدوق في العلل عن ابن شاذان وعن مجدي بن سنان عن الرضا (ع) « انا امر من يغسل الميت بالغسل لعة الطهارة مما اصابه من نضح الميت لأن الميت إذا خرج منه الروح بقي منه أكثر آفته » (١) .
لدلالته على أن الميت الذي يجب الغسل بمسه هو الميت الذي له

روح تخرج منه دون الميت الذي لا روح له من الابتداء .

نعم يبقى الكلام في انه إذا لم تصدق « الميتة » أو « الميت » على ما لا روح فيه من الابتداء فبأي وجه تحكمون على السقط بالنجاسة حينئذ لعدم كونه ميتة على الفرض مع أن نجاستها مما لا خلاف فيها .

إلا انا قدمنا في مبحث النجاسات : ان موضوع الحكم بالنجاسة لا يختص بالميتة لان الجيفة أيضاً نجسة فالموضوع اهم من الميتة ، لما في بعض (٢) الاخبار من النهي عن التوضي بالماء الذي تغيرت ريحه
ربيع الجيف .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١٢ و ١١ .

(٢) الوسائل : الجزء ١ باب ٣ من أبواب الماء المطلق .

ولا اشكال في أن السقط قبل وارج الروح فيه يصدق عليه «الجيلة» بل هو من اظهر مصاديقها فهو نجس من هذه الجهة .
 واما الاحتلال على نجاسته بانه من القطعات المبانة من الحي والقطعة المبانة بحكم الميتة ونجسة :

فمندفع : بان للظاهر من القطعة المبانة كون الشيء المبان قبل أن يبان جزءاً من الحيوان ، ومن الظاهر أن السقط وللولد ليسا جزءاً من الام لان حالهما حال البيضة في بطن الدجاجة فالبطن وعاء للسقط ليس هو جزءاً من بدن الام فلا يصدق عليه عنوان « القطعة المبانة من الحي » على أنه لو كان من القطعات المبانة من الحي لزم الالتزام بوجود غسل المس بمسه بناءً على ما هو المشهور من أن للقطعة المبانة من الحي إذا كانت مشتملة على العظم وجب الغسل بمسه ، والسقط قبل تمام أربعة أشهر مشتمل على العظم والمفروض أننا لا نلزم بوجود الغسل بمسه ، ويؤيد ما ذكرناه اتفاقهم على نجاسة الجنين كما تقدم لأنه يؤكد كون الموضوع في الحكم بالنجاسة أهم من الميتة كما مر .

واما ما استدل به المحقق الهمداني (قده) على نجاسة السقط حينئذ بالأخبار (١) للدالة على أن ذكاة الجنين ذكاة أمه بتقريب (انها تدل على أن الجنين قابل للتذكية وانه ملكي عند تذكية أمه فاذا لم تقع عليه التذكية ولم يذك أمه فهو ميتة إذ لا واسطة بين الميتة وهجر المذكي واقعاً) وبعبارة اخرى : انها تدل على ان الأم اذا ذبحت فجنينها أيضاً طاهر محلل الاكل لكفاية ذبح الأم في تذكية الجنين ، واما اذا لم تدبح الأم فخرج جنينها فهو ليس بملكي ولا يجوز اكله فاذا لم يكن ملكي

(١) للوسائل : ١٦ ، باب ١٨ من ابواب اللهاثح .

(مسألة ١) : في المساس والمسوس لا فرق بين أن يكون مما تحله الحياة أو لا (١) كالعظم والظفر ، وكذا

فهو ميتة لعدم الواسطة بينهما واقماً ، ومع كونه ميتة لا بد من الحكم بنجاسته .
ففيه : ان الميتة والملكي قسمان للحيون - اي لما هو حي لأنه قد يكون ميتة وقد يكون ملكي - وأما ما لا حياة اه فهو خارج عن المقسم ولا يتصف بشيء منها وغير الملكي ايا يكون ميتة في الحيوان الذي هو مقسم للملكي والميتة لأنه اذا لم يكن ملكي فهو ميتة لا فيما لا ينقسم اليها وليس كل ما هو غير ملكي ميتة .

والرواية المذكورة لا نظر لها إلى إثبات أن ذكاة الأم كافية في الذكبة الجنين ، واما انه اذا لم تلك الأم فخرج جنونها فهو ميتة فلا نظر للرواية اليه بوجه ، فالصحيح في الاستدلال على نجاسته ما ذكرناه .

ما لا تحله الحياة كما تحله في المس والمسوس :

(١) لاطلاق النصوص لأن الموضوع فيها « مس الميت الانساني » وهذا كما يصدق بمس ما تحله الحياة منه ، كذلك يصدق بمس ما لا تحله الحياة .

لا فرق فيهما بين الباطن والظاهر (١) نعم المس بالشعر
لا يوجهه وكذا مس الشعر (٢)

الباطن كالظاهر فيهما :

(١) كما إذا أدخل أصبعه في فم الميت أو أنفه أو أدخل إصبع الميت في فمه أو أنفه وذلك لأطلاق الأخبار الدالة على أن موضوع وجوب غسل مس الميت الانساني ، وهذا لا يفرق فيه بين مس الباطن والظاهر :

المس بالشعر كهمس الشعر لا اثر له :

(٢) بمعنى انه يعبر في وجوب الغسل مس البدن بالبدن ، واما إذا مس شعر الميت ببدنه أو مس بدن الميت بشعره فلا يجب عليه الاغتسال وما أفاده (قدته) فيها إذا لم يصدق مس الميت بمس الشعر وان كان صحيحاً كما إذا كان شعره أو شعر الميت طويلاً جداً بحيث يحسب عرفاً كالشيء المنفصل المغائر للبدن فان مسه أو المس به لا يكون من مس الميت بوجه :

واما إذا كان للشعر في الماس أو الميت الممسوس متعارفاً بحيث يصدق عرفاً بمسه مس الميت فلا يمكن المساعدة على ما أفاده «قدته» . لأن الموضوع في الروايات هو مس الميت الانساني وهو متحقق في المقام وكون الشعر مما لا تحله الحياة لا يمنع عن صدق المس ووجوب

(مسألة ٢) : مس للقطعة المبانة من الميت أو الحي

الفصل به ، كما التزم هو « قده » بذلك حيث ذكر أن الماس والممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحله الحياة أو لم يكن :

نعم في بعض الروايات كصحيحتي للصفار وعاصم بن حميد : إذا أصاب يدك جسد الميت ، أو إذا مسست جسده . . . الخ (١) . والجسد لا يشمل الشعر .

والاستدلال بذلك لو لم فهو انها يدك على ان مس شعر الميت لا يوجب للفعل ، وأما مس بدنه بالشعر فهو من مس جسد الميت فلا تدل على عدم وجوب الفعل فيه لأنه من مس الميت بجسده .

على ان الاستدلال بها غير تام لأن المراد به هو المس ببدنه لأن الإنسان مركب من النفس والبدن - فالمراد بالجسد وهو غير النفس وهو البدن في مقابل المس بالثوب .

ومما يؤكد ذلك ما ورد في صحيحة الصفار من التقابل بين مس ثوب الميت وبدنه حيث سأل فيها عن رجل أصاب يده أو بدنه ثوب الميت . . . هل عليه غسل يديه أو بدنه ؟ فوق (ع) « إذا أصاب يدك جسد الميت قبل ان يغسل فقد يجب عليك الغسل » (٢) والجسد في مقابل الثوب انها هو البدن والبدن يعم الشعر أيضاً كما تقدم .

(١) للوسائل : الجزء ٢ باب ١ من ابواب غسل الميت ، ح ٤٥٠.

(٢) المصدر المتقدم .

إذا اشتملت على العظم (١) يوجب الغسل دون المجرد عنه

مس القطعة المبانة :

(١) لا فرق في وجوب الغسل بالمس بين كون الميت تام الاجزاء وناقصها كما إذا قطعت يده ، ولا بين كونه ذا لحم وعدمه كما إذا تناثر لحمه وبقيت عظامه متصلة غير متلاشية حتى يصدق عليه الميت ، وهذا كله للاطلاق وصدق مس الميت بمسه ، وانا يجب الغسل فيما لو مس للقطعة من الانسان بعد برودتها وقبل تغسيل الميت لان القطعة لا تزيد على الجسد وقد عرفت أن مس جسد الميت بحرارته أو بعد تغسله لا يوجب الاغتسال . وانا للكلام يقع في مس القطعة المبانة من الانسان وانه هل يوجب الغسل أو لا يوجبه ؟
والكلام يقع في مقامين :

مس القطعة المبانة من الحي

المقام الاول : في مس القطعة المبانة من الحي ، والمشهور فيه الوجوب اي يجب غسل المس بمسها ، وقد استدل له بالاجماع المحكي عن الشيخ في الخلاف وبمرسلة ايوب بن نوح عن أبي عبد الله (ع) « إذا قطع من الرجل قطعة فهي موقفة » (١) .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٢ من ابواب غسل المس ، ح ١ .

وبرواية الجعفي عن أبي عبد الله (ع) قال سألته عن مس عظم الميت قال إذا جار سنة فليس به بأس (١) .

ولا يصلح شيء منها للاستدلال به :

أما الاجماع فهو اجماع منقول لا اشتهار به مطلقاً ولا سيما في الاجامعات المنقولة عن الشيخ (قده) على أن الاجماع لم يتحقق في نفسه لا عن المحقق في المعتبر من أن للعمل بالرواية قليل ودعوى الشيخ في الخلاف الاجماع لم يثبت .

ومن الواضح ان شهادة مثل المحقق يعلم تحقق الاجماع بوهن دعوى الاجماع وهو ظاهر .

واما الرواية الاولى : فهي ضعيفة بالارسال .

واما الرواية الثانية؛ فهي ايضاً كذلك اذ قد وقع في سندها عبد الوهاب ومحمد بن أبي حمزة وهما ضعيفان (٢) .

ودعوى انجبار ضعفها بعمل الاصحاب مندفة صغرى وكبرى .

أما بحسب الكبرى فقد مر غير مرة ، واما بحسب الصغرى فلما عرفته من المحقق من أن العامل بالرواية قليل ومعه كيف ثبت شهرة العمل بها ؟ فان مرادنا من انجبار ضعف الرواية بعمل المشهور هو مشهور المتقدمين وهي منفية حسب نقل المعتبر ، وأما الشهرة بين المتأخرين فهي وان كانت حاصلة إلا أنها غير جارية بوجه .

وقد يستدل على وجوب الغسل بمس القطعة المبانة من الحمي بالملازمة

(١) للوسائل : الجزء ٢ باب ٢ من ابواب غسل المس ، ح ٢ ،

(٢) وفي الرواية الثانية كلام من حيث المتن والسند يأتي قريباً

بين وجوب التمسيل ووجوب الغسل بالمس وحيث ان القطعة المبانة من الحي المشتملة على العظم واجبة التمسيل - كما يأتي ان شاء الله تعالى - ونبين أن وجوب التمسيل لا يختص بالميت بل يجب تمسيل للقطعة المبانة أيضاً فهو يدل على وجوب الغسل بمسها لما ورد من أن من غسل الميت فعليه الاغتسال .

وفيه : - ان القطعة المبانة وان كان يجب تمسيلها إلا أنه لا ملازمة بينه وبين وجوب الغسل بمسها لأن موضوع ذلك مس الميت حيث ان الرواية دلت على ان من غسل الميت اغتسل .

وهذا لا يصدق على مس القطعة المبانة من الحي لأنها ليست بميت بل هي جزء من بدن الانسان وصاحبها حي يرزق ، ومع عدم صدقه لا موجب للغسل بمسها ، وان كان يجب تمسيلها ، فلا ملازمة بين وجوب تمسيل أي شيء ووجوب الاغتسال بمسه بل الملازمة بين تمسيل الميت والاختصال بمسه .

إذن لا يمكن الحكم بوجوب غسل المس بمس القطعة المبانة من الحي وان كان الغسل أحوط ولو لأجل الإجماع للذي ادعاه الشيخ (قده) وذهاب مشهور المتأخرين اليه .

هذا كله في القطعة المبانة من الحي المشتملة على العظم .
وأما للعظم المجرد فالمعروف بينهم عدم وجوب الغسل بمسه .
وعن جماعة - منهم الشهيدان (قدما) وجوبه بدعوى أن للعظم هو المناط في وجوب الغسل بمس القطعة المبانة والحكم يدور مداره اذ اولاه لم يحكم بوجوب الغسل بمس اللحم المجرد - كما يأتي - وعليه فالأمر في مس نفس العظم أيضاً كذلك .

وأما مس للعظم المجرد ففي إيجابه للغسل إشكال والأحوط
الغسل بمسه خصوصاً إذا لم يمض عليه سنة ، كما أن
الأحوط في اللسان المنفصل من الميت أيضاً الغسل بخلاف
المنفصل من الحي إذا لم يكن معه لحم معتد به ، نعم اللحم
الجزئي لا اعتناء به .

وفيه : ان الموضوع في الحكم بوجوب الغسل في مس القطعة المباشرة
- على تقدير القول به - هو مس القطعة المذكورة وان لم يمس العظم
الموجود فيها وهو غير مس العظم فالموضوع هنا غير الموضوع هناك
لأن الموضوع في الأول مس القطعة المباشرة المشتملة على العظم وان لم
يمس العظم ، وفي الثاني مس العظم وبينهما بون بعيد :
وأما مس اللحم المجرد فلا خلاف في عدم وجوب الغسل بمسه
لأن الموضوع في الحكم وجوب الغسل وهو مس الميت وهذا لا يصدق
على مس اللحم المجرد كما لعله واضح :

مس القطعة المباشرة من الميت :

المقام الثاني : في مس القطعة المباشرة من الميت إذا اشتملت على العظم .
فقد استدلوا على وجوب الغسل بمسها بالوجوه الثلاثة المتقدمة في
القطعة المباشرة من الحي .

وبالأداة الدالة على وجوب الغسل بمس الميت وذلك لأن الحكم

المرتب على المركب يترتب على كل واحد من أجزائه حسب المتفاهم العرفي وإذا قيل: مس الميت موجب للغسل فمعناه ان مس يده أو رجله أو غيرهما من اجزائه موجب للغسل بلا فرق في ذلك بين اتصالها وانفصالها : وقد قالوا وقلنا في مبحث النجاسات ان الدليل الدال على نجاسة الكلب مثلا هو الذي يدل على أن شعر الكلب أو رجله أو يده نجسة وان كانت منفصلة لأن النجاسة المترتبة على المركب مترتبة على اجزائه أيضاً. وباستصحاب وجوب الغسل بمسها لأن تلك القطعة المنفصلة كان مسها قبيل انفصالها موجبا للغسل والاصل انها بعد انفصالها كذلك يوجب الغسل .

لأنه لو لم يجب الغسل بمس القطعة المبانة من الميت لزم الالتزام بعدم وجوبه فيما اذا مس جميع القطعات المنفصلة عن الميت فيما اذا كان منقطعاً - كما اذا قطع ثلاثة أقسام وقد مس جميعها - وهذا مما لا يمكن الالتزام به .

ولا يخفى ما في هذه الوجوه : -

أما الأول : فلأن المفاهم العرفي في الحكم المترتب على المركب وان كان ثبوته لكل واحد من اجزائه إلا ان موضوع الحكم في المقام انها هو مس الميت كما تقدم ، ولا يصدق ذلك بمس جزء من أجزاء الميت لأنه ليس مساً للميت وانما هو مس جزء منه :

ولا يقاس المقام بمثل ما دل على نجاسة الكلب الذي قلنا انه ينحل الى نجاسة كل جزء من اجزائه لأن مقتضى الارتكاز والفهم العرفي في مثله ان الكلب أحسد عنواناً مشيراً الى حقيقة وهي لوست إلا شعره ورجله ويده ولو منفصلة لعدم اعتبار الهيئة الاتصالية في الحكم

بالنجاسة بالارتكاز .

وبعبارة اخرى : الحكم رتب على الكلب لا بما انه كلب ليقال انه غير صادق على يده أو رجله مثلاً ، والسرفي ذلك واضح للقطع بان تقطيع الكلب ليس مطهراً له بدعوى أن يسهه ليست بكلب فطاهرة وهكذا شعره ورجله فالهيئة الاتصالية غير دخيلة في الحكم بنجاسته .
اذن فالحكم ينحل الى اجزاء الكلب متصلة كانت أم منفصلة ، فاذا قيل الكلب نجس فيفهم منه أن شعره وبقيته أعضائه نجسة واو كانت منفصلة لأنه ليس إلا هي .

وهذا بخلاف المقام لأن الموضوع فيه بحسب النص هو مس الميت وهو لا يصدق بمس جزء من أجزائه .

وأما الثاني ؛ فلأنه من الاستصحابات التعليقية لتوقف الحكم بوجود الغسل حال كون الجزء متصلاً على مسه وانه لو مسها وجب الغسل وهو حكم تعليقي فلا حكم فعلي في البين ، وقد بنينا في عمله على عدم جريان الاستصحاب في التعليقاتيات .

على أننا لو قلنا بجرانها فالموضوع غير باق لأنه - كما عرفت - عبارة عن مس الميت وقد كان مس القطعة حال اتصالها من مس الميت بلا كلام ، وهذا بخلاف ما اذا كانت منفصلة إذ لا يصدق مس الميت على مسها واتحاد القضية الميقنة والمشكوكه فيها مما لا بد منه في جريان الاستصحاب كما هو ظاهر .

وأما الوجه الثالث : - فلأنه لو لم يصدق على مس تمام القطعات من الميت المتقطع اجزاؤه « مس الميت » التزمنا بعدم وجوب الغسل بمسها أيضاً ، إلا انه يصدق « مس الميت » عرفاً بمس تمام القطعات

ومعه لا مناص من الالتزام بوجود الاغتسال حينئذ ، وابن هذا من مس قطعة مبانة من الميت فانه لا يصدق عليه « مس الميت » كما مر فهذه الوجوه ساقطة .

واما مس العظم المجرد المنفصل عن الميت فالمعروف وجوب الغسل بمسه وقد استدلوا على وجوب الغسل به بما تقدم في العظم المنفصل عن الحي من انه المناط في الحكم بوجود الغسل في مس القطعة المبانة وغيره من الوجوه الثلاثة الأخيرة في مس القطعة المبانة من الميت : وقد عرفت المناقشة فيها ولا نعيد .

وتزيدها في المقام : أن مس العظم المجرد المنفصل عن الميت او كان موجباً للاغتسال لتلك الوجوه المتقدمة لم يكن مناص من الالتزام بوجوده في مس اللحم المجرد منه أيضاً لجريان الوجوه الثلاثة فيه إذ لا فرق فيها بين كون الجزء عظماً أو لحماً فان الاستصحاب أو دلالة الأدلة على انحلال الحكم على كل واحد من اجزاء الميت لا يختصان بالعظم وكذلك الوجه الثالث .

اللهم إلا ان يقال : ان مقتضى الوجوه المذكورة وان كان وجوب الغسل بمس اللحم أيضاً إلا أن الاجماع التعبدي قائم على عدم وجوبه بمس اللحم المجرد .

ولكن دعوى الاجماع التعبدي بعيدة غاية :

وقد يستدل برواية اسماعيل الجعفي عن ابي عبد الله (ع) قال : سأله عن مس عظم الميت قال : « اذا جاز سنة فليس به بأس » (١)

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٢ من ابواب غسل المس ، ح ٢ .

إلا انها ضعيفة السند يعبد الوهاب ومجد بن حمزة (١) فلا يمكن الاعتماد عليها بوجه .

ودهوى : انجبار ضعفها بعمل الاصحاب :

مندفع: بان الرواية غير معمول بها عندهم لاشتغالها على التفصيل بين تجاوز السنة على العظم فلا يجب وبين عدم تجاوزها فيجب الغسل بمسه وهو مما لا يقول به احد من اصحابنا .

نعم ذهب ابو علي الى التفصيل بين تجاوز السنة وعدمه إلا أنه في القطعة المبانة دون العظم المجرد وان كان ما فعله غير ظاهر الدليل أيضاً ، اللهم إلا أن نتأول في الرواية بما ذكره صاحب الوسائل (قده) من أن العظم قبل السنة لا يخلو عن اللحم وأما بعد تجاوز السنة عليه فيتناثر لحمه ويبقى مجرداً ، ومن هنا لم يجب الغسل بمسه بعد تجاوزها . وفيه :

أولاً : انه لا ملازمة بين تجاوز السنة وتناثر اللحم أو قول أوزها وعدم تناثره لأن العظم قد يذهب لحمه بعد يومين أو شهر لأكل السبع أو رطوبة المكان والعظم وقد يبقى بعد السنة أيضاً .

وثانياً : ان الرواية على هذا التقدير من ادلة وجوب الغسل بمس القطعة المبانة من الحي ولا تدل على وجوب الغسل بمس العظم المجرد: وعلى الجملة : الرواية ضعيفة وغير قابلة للاستدلال بها في المقام ولا في مس القطعة المبانة .

فقد تلخص ان القطعة المبانة من الميت كالمبانة من الحي في عدم

(١) مجد بن ابي حمزة وقم في اسانيد كامل الزيارات وقد حكى

وثاقته عن حمدويه أيضاً . فللاحظ .

(مسألة ٣) : اذا شك في تحقق المس وعده (١) .

وجوب الغسل بمسها بل الميئة من الميت اسوء حالا من الميئة من الحي لان الغسل بمس الميئة من الحي قد نص عليه في بعض الروايات بخلاف القطعة الميئة من الميت .

اللهم إلا ان يتشبث بالاولوية في الميئة من الميت أو يقال باستفادة حكم الميئة من الميت من نفس النص الوارد في الحي وذلك للتعليل الوارد في المرسله « اذا قطع من الرجل قطعة فهي ميئة » (١) لأنها ظاهرة في أن الحكم المذكور بعده مترتب على كونها ميئة وهذا متحقق في الميئة من الميت أيضاً ولكن ضعف الرواية مانع عن الاستدلال بها في كل من الحي والميت .

وقد ظهر مما ذكرناه في المقام ان ما ذكره الماتن (قده) من ان الاحوط في السن المنفصل من الميت أيضاً الغسل بمسه مما لا وجه له لعدم ثبوت الغسل بمس العظم المنفصل عن الميت .

واما اللحم المجرد المبان عن الميت فالظاهر انه لا قائل بوجود الغسل بمسه وان كان مقتضى الوجوه الثلاثة المستدل بها على وجوب الغسل بمس العظم وجوبه بمس اللحم المجرد أيضاً إلا انها لما كانت ضعيفة لم تلزم بها هناك فضلاً عن المقام .

حكم الشك في تحقق المس ١

(١) الوجه في عدم وجوب الغسل حينئذ استصحاب عدم تحقق المس الذي هو الموضوع للحكم بوجود الغسل ولهذا ظاهر .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٢ من ابواب غسل المس ، ح ٥٠١ .

أو شك في أن الممسوس كان انساناً أو غيره (١) .

(١) بان علم بمسه وشك في أن الممسوس حيوان أو جماد أو علم بانه حيوان وشك في انه انسان أو غيره .
والوجه في عدم وجوب الغسل حينئذ اصاله عدم كون الممسوس انساناً لما قدمناه في محله من جريان الأصل في الاعدام الازلية من غير فرق في ذلك بين الأوصاف الدائمة والعرضية ، وتقريبه في المقام :
ان ذات الممسوس وان كانت معلومة الحدوث والتحقق إلا انا نشك في اضافته الى الانسان وغيره وحدوث الأضافة مشكوك وهي أمر حادث مسبوق بالعدم فالأصل عدم تحقق حدوث الاضافة الى الانسان او يستصحب عدم وقوع المس على الانسان ، وبه يرتفع وجوب الغسل لا محالة .

ثم لو منعنا جريان الاستصحاب في المقام فلا بد من الرجوع الى استصحاب الحالة السابقة في المكلف فاذا كان متطهراً قبل مسه ثم مس شيئاً وشك في انه انسان او غيره فيشك في انتقاض طهارته بطرو الحدث بالمس وعدمه والأصل بقاؤه على طهارته وعدم طرو الحدث في حقه وذلك لقوله (ع) « لأنك كنت على يقين من طهارتك فشككت وليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك » (١) .

واما اذا كان محدثاً بالأصغر - كما اذا كان نائماً - ثم مس ما يشك في كونه ميتاً انسانياً فان كان انساناً فقد تبدل حدثه الأصغر بالأكبر

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ١

وغيره من الموارد .

أو كان ميتاً أو حياً (١) أو كان قبل برده أو بعده

وان كان غيرهِ فحدثه الاصغر باقٍ بحاله فاستصحاب بقاء حدثه الاصغر بحده وعدم تبدله بالحدث الاكبر ومقتضى استصحاب بقاء حدثه الاصغر بحاله وعدم طرو الحدث الاكبر انه لا يجب عليه سوى الوضوء ومع هذا لا مجال لاستصحاب بقاء الحدث الكلي بعد الوضوء .

لانه نظير ما قدمناه فيمن كان محدثاً بالاصغر ثم خرجت منه رطوبة مرددة بين البول والمني بعد الاستبراء حيث قلنا انه يستصحاب بقاء حدثه الاصغر بحاله وعدم تبدله بالحدث الاكبر فلا يجب في حقه إلا الوضوء .

لان الرطوبة اذا كانت بولاً فلا اثر لها لان الحدث الاصغر بعد الاصغر لا اثر له واذا كانت هي المنى فآثارها وجوب الاغتسال إلا أن استصحاب بقاء حدثه الاصغر بحاله ينفي وجوب الغسل في حقه ولا يجري معه استصحاب الكلي - اعني استصحاب كلي الحدث بعد الوضوء - . ثم لو منعنا عن جريان الاستصحاب في مجمل الكلام - فبناءً على غير ما هو التحقيق عندنا من اثناء كل غسل من الوضوء - يكون امر المكلف في المقام دأراً بين الاقل والاكثر لانه بعد المس عالم بوجود الوضوء عليه على كل حال - فيما اذا كان محدثاً - ويشك في توجه التكليف بالغسل عليه زائداً عليه فمقتضى البراءة عدم وجوب الاكثر في حقه .

(١) هذا الشك لا اثر له لان المس بعد الموت غير موجب للغسل ما دام بحرارته فلا مناص من أن يكون احد طرفي الشك بعد البرودة

- كما في المثال الذي بعده - بأن علم انه مس ميتاً انسانياً يقيناً إلا انه يشك في انه بعد برودته ليجب عليه الغسل أو قبله فلا يجب عليه الغسل .
أو يشك في انه مسه بعد برودته أو قبل أن يموت ، وهذا الشك له صور .

لأن هناك حادثين احدهما المس والآخر البرودة أو الموت فقد يكون تاريخ المس معلوماً وتاريخها مجهولاً ، وقد يكون تاريخها معلوماً وتاريخ المس مجهولاً ، وثالثة يكون كلا التاريخين مجهولاً :

صور الشك في المس بعد البرد أو قبل الموت :

الصورة الاولى: ما إذا كان تاريخ المس معلوماً دون تاريخ البرودة والموت فمقتضى استصحاب عدم البرودة - أي الحرارة - أو استصحاب الحياة وعدم الموت الى حين المس وفي زمانه هو عدم وجوب الغسل في حقه لعدم تحقق البرودة أو الموت في زمان المس مع أن الموضوع هو كونها في زمانه - اعني المس بالبرودة أو مع الموت - :

الصورة الثانية : ما إذا كان تاريخ البرودة والموت معلوماً وتاريخ المس مجهولاً فالصحيح عدم وجوب الغسل في حقه وذلك لاهتصاص عدم تحقق المس بعد البرودة أو الموت الذي هو الموضوع المرتب عليه وجوب الغسل :

للاصححة (١) المقدمة الدالة على وجوب الغسل بالمس بعدما برد .
والسر في جريانه أن وقوع المس قبل البرودة أو الموت أو عدم

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٢ وغيره .

أو في انه كان شهيداً أم غيره (١) .

وقوعه مما لا اثر له شرهاً لان الاثر انما هو للمس الواقع بعد الحياة أو الحرارة . اذن فاستصحاب عدم المس إلى حين البرودة أو الموت غير جارٍ لانه لا اثر له إلا بلحاظ لازمه العقلي وهو وقوعه بعد البرودة أو الموت إلا انه من الاصل المثبت ولا نقول به ، ومع عدم جريانه شك في تحقق الموضوع اوجوب الاغسال والاصل عدمه وهو غير معارض بشيء .

لصورة الثالثة : ما إذا كان للتاريخان مجهولين معاً ولا بد حينئذ من الحكم بعدم وجوب الغسل لاستصحاب عدم تحقق المس بعد البرودة أو الموت وذلك لعدم كونه معارضاً باستصحاب عدم تحققه قبلها لانه لا اثر له كما عرفت .

إذا شك في ان الممسوس شهيد أو غيره :

(١) يقع الكلام في ذلك في مقامين :

« احدهما » : في الحكم الواقعي وأن مس الشهيد كس غيره موجب للغسل أو لا يترتب على مسه وجوب الغسل ، وهذا لم يتعرض له المصنف (قدّه) وكأنه مفروغ عنه وامر مسلم عنده .

و « ثانيها » : فيما إذا شك في أن الميت شهيد أو غير شهيد فهل يجب غسل المس أو لا يجب ؟

أما المقام الاول : فقد استدل على عدم وجوب الغسل بمس الشهيد

بأمريين :

« أحدهما » : إن وجوب الغسل يختص بما إذا كان الميت ممن يجب تغسيله لقوله (ع) « من غسل ميتاً فعليه الغسل » واما الميت الذي لا يجب تغسيله فلا دليل على وجوب الغسل بمسه ، ومن الظاهر أن الشهيد لا يغسل ولا يكفن - كما يأتي ان شاء الله - .

ويهدفه : ان غاية ما تدل عليه تلك الروايات وجوب الغسل بمس الميت الذي يجب تغسيله اما أن الميت الذي لا يجب تغسله فلا يجب الغسل بمسه فلا دلالة لها عليه بوجه .

كما اشرنا إلى ذلك في وجوب الغسل بمس الميت للكافر وقلنا انه وان لم يجب تغسيله إلا ان ما دل على أن من غسل ميتاً فعليه الغسل لا يدل على الملازمة بين الأمرين وعدم وجوبه فيها إذا لم يجب تغسيل الميت ومع عدم الدلالة على النفي والتقييد تبقى المطلقات الدالة على وجوب الغسل بمس الميت بعد البرودة أو بعد ما برد مجملها وهي تقتضي الوجوب .

فعل ذلك : لافرق بين الكافر والشهيد من هذه الجهة - اي من جهة عدم وجوب التغسيل - وان كان عدم وجوب التغسيل في الشهيد لعلو شأنه وتجليله حتى يلقى الله على تلك الحالة التي استشهد عليها ومتلطخاً بدمه ، وفي الكافر مستنداً إلى فسقه وعدم قبوله للطهارة بالغسل ، فكما ان مقتضى المطلقات في الكافر وجوب الغسل بمسه كذلك الحال في الشهيد .

« ثانيها » : إن الشهيد طاهر من الحدث والخبث ولذا لا يجب تغسيله ولا ازالة دماؤه بل يدفن متلطخاً بدمه ، والاحخبار الواردة في وجوب الغسل بالمس ظاهرة في استناده إلى وجود أثر في المسومين من

الحدث والخبث .

كما يشير إليه ما رواه الصدوق عن الفضل بن شاذان وعن محمد بن سنان عن الرضا (ع) « انما امر من يغسل الميت بالغسل لعملة للطهارة مما اصابه من فضح الميت لان الميت إذا خرج منه الروح بقي منه اكثر آفته ، (١) وحيث ان الموت لا يؤثر في الشهيد بالحدث أو الخبث فلذا لا يغسل فلا يدخل تحت تلك للنصوص

ويرد على ذلك : اولاً : انه لم يبق دليل على أن الشهيد طاهر من الخبث والحدث بل يمكن ان يكون محدثاً وذا خبث ، إذ لا يمكن الحكم بأن من اصابته يده بدن الشهيد المقلطخ بالدم لا يجب عليه تطهير يده إذ لا خبث في الشهيد ، كما أن مقتضى ما ورد (٢) من أن الميت تخرج منه النطفة حال موته أن الشهيد أيضاً محدث إذ لا فرق فيه بين الشهيد وغيره .

وثانياً : لو سلمنا طهارة الشهيد من الحدث والخبث لا دليل على أن من كان كذلك لا يجب الغسل بمسه :

وما ورد في الروايتين المتقدمتين من أن وجوب الغسل والتغسيل من جهة حدث الميت أو خبثه انما هو من قبيل الحكمة وليس حلة له كيف ؟ والائمة المعصومون (ع) طاهرون مطهرون ومع ذلك يجب تغسيلهم وبغسلهم بمسهم وكذلك للنبي (ص) كما ورد في رواية الضمار (٣) على ما قدمناه حيث ورد أن رسول الله (ص) كان طاهراً

(١) الرسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١١ و١٢ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل الميت .

(٣) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٧ :

مطهوراً ولكن فعل أمير المؤمنين (ع) وجرت به السنة اذن فمقتضى العمومات وجوب الغسل بمس الشهيد وان لم يجب تغسيل الشهيد تجليلاً لمقامه .

وقد يستدل على عدم وجوب الغسل بمس الشهيد ؛ بأن الشهيد ومسه كان مورداً للابتلاء به في تلك الازمنة لكثرة الحروب في عصر النبي (ص) وأمير المؤمنين (ع) ومعه لم ينقل لنا وجوب الغسل بمسه وهذا يكشف عن عدم وجوب الغسل بمس الشهيد وإلا لنقل الينا لامحالة :

وهذا لا يمكن المساعدة عليه أيضاً ، لانه بعد ورود حكم مس الشهيد في المطلقات الدالة على أن مس الميت موجب للغسل لا يلزم بيان حكم مس الشهيد بخصوصه .

والذي يدانا على ذلك : انا لو قلنا بذلك فهو مختص بالشهيد الذي لا يغسل وهو الشهيد الذي لم يدركه المسلمون حياً وأما الذي به رمق وادركه المسلمون حياً لو حملوه على رحله فإت هناك فهذا واجب التغسيل كما يأتي - ان شاء الله تعالى - فمسه موجب للغسل . وهذا أيضاً كان كثير الابتلاء به إذ لم يكن كل من سقط في المعركة شهيداً كذلك - اي من غير أن يدركه المسلمون حياً - بل كان بعضهم ممن يدركه المسلمون كذلك قطعاً .

ومع هذا لم يرد في وجوب الغسل بمسه رواية ولم ينقل وجوبه الينا مع انه واجب ولا وجه له إلا كفاية المطلقات الواردة الدالة على وجوب الغسل بالمس في ذلك من غير حاجة إلى نقل وجوبه في الشهيد بخصوصه . هذا كله في المقام الاول .

وأما للمقام الثاني : فعلى ما قدمناه لا أثر للشك في أن الميت الممسوس شهيد أو غيره لوجوب الغسل بالمس في مطلق الميت .
 وأما بناءً على عدم وجوب الغسل بمس الشهيد فلو شك في أن الممسوس شهيد أو غيره فمقتضى الأصل وجوب الغسل بمسه لان الشهادة واستناد الموت إليها امر حادث مسبوق بعدم فهو ميت بالوجدان وليس شهيد بالاستصحاب فلا بد من الغسل بمسه وان لم يثبت هذا الاستصحاب أن موته مستند إلى شيء آخر ، إلا انه غير لازم في الحكم بوجوب الغسل بالمس للأطلاقات .

حيث لم يخرج عنها إلا الشهيد ، فإذا اثبتنا عدم كونه شهيداً بالاستصحاب واحرزنا مسه بالوجدان شملته العمومات والاطلاقات ومعها لا وجه لما افاده الماتن (قدہ) من عدم وجوب الغسل فيما إذا شك في أن الميت شهيد أو ليس بشهيد .

قتيل المعركة :

نعم : في صورة واحدة وفي مورد من موارد الشك في الشهادة نلتزم بعدم وجوب الغسل بالمس وهو القتيل في المعركة كما يأتي في كلام الماتن (قدہ) عند الكلام على وجوب غسل الميت فإنه إذا رأينا أحداً في المعركة وهو قتيل ولم ندر أن موته مستند إلى الشهادة أو إلى غيرها كما إذا كان في المعركة واصابه سهم فمات من غير أن يكون من المتحاربين . ذكروا انه ملحق بالشهيد ولا يجب غسله ولا يجب الغسل بمسه وهذا لا مرين :

« أحدهما » : ظهور الحال لأن من كان في المعركة وفيه آثار الحرب ظاهره انه مات بالشهادة والمحاربة واحتمال انه مات لخوفه أو لمرضه مما لا يعنى به فظاهر الحال يشهد بشهادته :

ويمكن المناقشة في ذلك : بان الظهور لم يقيم دليل على حجبيته في غير باب الاقفاظ لانه لا يفيد سوى الظن والظن لا اعتبار به شرعاً .

« ثانيها » : الاخبار الواردة (١) في أن القتييل بين الصلوف لا يغسل ولا يجب الغسل بمسه فنلتزم بعدم وجوب الغسل بمسه وان كان مشكوك الشهادة واقعاً .

واما في مطلق المشكوك في شهادته - كما إذا رأينا قتيلاً في غير المعركة واحتملنا انه شهيد اصابه الجرح في المعركة فهرب وسقط في هذا المكان أو أنه قتله لص أو عدو لم يمكننا الحكم بعدم وجوب الغسل بمسه لما عرفته من استصحاب عدم استناد موته إلى الشهادة كما لا يمكن الحكم بعدم وجوب تغسيله .

ويحتمل أن يكون مراد الماتن (قدّه) من الحكم بعدم وجوب الغسل بمس الميت المردد بين الشهيد وغيره خصوص القتييل في المعركة المشكوك كونه شهيداً أو غير شهيد . هذا

ولكن الصحيح أن القتييل في المعركة كغيره ممن يشك في شهادته وعدمها وذلك لان ما دل على انه بحكم الشهيد ولا يغسل ولا يكفن ويترب عليه بقية آثار الشهيد رواية ضعيفة بغير واحد من وقع في سندها كما لعله يأتي عليه الكلام فما افاده (قدّه) في هذه الصورة مما لا اساس له بوجه .

أو كان المسوس بدنه أو لباسه أو كان شعره (١) أو بدنه لا يجب الغسل في شيء من هذه للصور . نعم إذا علم بالمس وشك في أنه كان بعد الغسل أو قبله (٢) وجب الغسل

(١) فيما إذا كان شعره طويلاً لا يصدق مس الميت بمسه ، والوجه في عدم وجوب الغسل حينئذ هو الشك في تحقق الموضوع للحكم بوجوب الغسل . اعني مس بدن الانسان - والاصل أن المسوس غير مضاف إلى بدن الانسان :

أو نرجع إلى استصحاب عدم وقوع المسن على بدن الانسان أو إلى استصحاب الحالة السابقة في المكلف من الحدث وأنه لم يتهدل إلى الحدث الأكبر أو الطهارة وانها لم تنتقض بالحدث الأكبر ولم ترتفع ، أو إلى البرائة عن وجوب الأكثر - كما مر تقريبه :

إذا شك في أن المس وقع قبل الغسل أو بعده :

(٢) هذه المسألة لها صور :

« الأولى » : أن يشك في أصل الغسل وعدمه ولا اشكال في هذه الصورة في أن مقتضى الأصل عدم تحقق الغسل في المسوس ومعه يجب الغسل على الماس لأن المس وجداني وعدم كونه مفصلاً بالاستصحاب .
« الثانية » : أن يعلم بحدوث كل من الغسل والمس ويشك في المتقدم والمتأخر منها وهذا أيضاً له صور :

« الأولى » : ما إذا علم تاريخ المس كأول الصبح أو يوم السبت

ويشك في أن التمسيل وقع يوم الجمعة أو يوم الأحد وهذه الصورة لا اشكال فيها في وجوب الغسل لاصالة عدم تحقق التمسيل قبل المس فالمس وجداني وعدم كون المسوس مفصلاً بالوجدان فيحكم عليه بوجوب غسل المس .

« الثانية » : عكس الأولى وهي ما إذا علم تاريخ التمسيل كيوم السبت وجهل تاريخ المس فقد يقال في هذه الصورة ان اصالة عدم تحقق المس قبل التمسيل يقتضي انتفاء موضوع الوجوب وهو المس قبل الغسل وبه يحكم على عدم وجوب الغسل على الماس .

وكذا في الصورة « الثالثة » : وهي ما إذا جهل تاريخها وذلك لتعارض اصالة عدم تحقق المس قبل الغسل بأصالة عدم الغسل قبل المس وتساقطها فيرجع إلى استصحاب طهارة الماس أو استصحاب عدم مس الميت الذي لم يغسل :

ولاجل هذا يحمل كلام المانن (قد ه) على الصورة الأولى - اعني ما إذا شك في اصل التمسيل - كما يؤيده ما فرعه عليه من الاشكال في مس العظام المجردة المعلوم كونها من الانسان للشك في وقوع الغسل عليها إلا أن يكون اشارة عليه ككونها في مقابر المسلمين . هذا والصحيح وجوب الغسل في جميع تلك الصور .

أما الاوليان فواضحتان .

واما الثالثة والرابعة : فالاخبار الواردة في المقام التي دلت على وجوب الغسل بمس الميت مطلقاً بل في بعضها لفظة « كل » وأن كل من مس ميتاً فعليه الغسل (١) ومقتضى تلك الاخبار عدم الفرق في وجوب

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس ح ٢ .

الغسل بين مسه قبل التفتيح وعدمه .

وقد خرجنا عن عمومها أو إطلاقها بصحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) « مس الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس بها بأس » (١) وغيرها من الأخبار .

فالخارج عن العموم أو الإطلاق عنوان وجودي « وهو المس الذي يكون بعد الغسل » والموضوع لوجوب غسل المس « المس الذي لا يكون بعد الغسل » ومن الظاهر أن أصالة عدم المس قبل التفتيح لا أثر لها حيث لا أثر مترتب على المس بعد الغسل أو المس المتصف بالوصف العدمي وهو ما لا يكون بعد الغسل ففي الأول لا يجب الغسل ويجب في الثاني :

وأصالة عدم المس قبل التفتيح ليس لها أثر بنفسها إلا بلحاظ اثبات أن المس بعد التفتيح إلا أنه من الأصول المثبتة لأن نفي أحد الضدين لا يثبت الآخر فأصالة عدم المس قبل الغسل غير جارية في نفسها .
وحيث أنا علمنا بالمس خارجاً ولم نحرز تحقق العنوان المستثنى عن العموم أو الإطلاق فلا مناص من الحكم بوجوب الاغتسال للشك في تحقق المس بعد الغسل والأصل عدمه ومجمل الكلام في المقام أنه ورد في صحيفة الصفار « إذا أصاب بدنك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل » (٢) وظاهرها أن الموضوع لوجوب الغسل هو المس الذي قبل التفتيح - أي المقيد بالعنوان الوجودي لا العدمي كما ذكرناه .

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس ح ١ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٥ .

ومعه يمكننا نفي هذا الموضوع بالاصل ونقول الاصل ان المس لم يتحقق قبل للتفصيل فلا يجب الغسل في الصورتين الاحمريتين .
 إلا أن ظاهر الصحيحة غير مراد قطعاً ، لأن لازمها عدم وجوب الغسل بمس الميت إذا لم يقع بعد المس تفسيه إلى يوم القيامة لعدم تحقق المس قبل الغسل لأن القبليّة والبعدية مضافتان فلو لم يقع غسل بعد المس لم يتصف المس بالقبليّة فلا يجب الغسل بالمس حيثئذ مع انه مما لا يمكن الالتزام به .

فلا مناص من التاويل في الصحيحة بحملها - اي بحمل القبليّة - على المعية والاقتران ، كما التزمنا بذلك فيما ورد من أن هذه قبل هذه (١) لأن صلاة الظهر لا يشترط في صحتها أن تقع العصر بعدها مع أن لازم الرواية اعيار كونها واقعة قبل العصر ، والعصر واقعة بعد الظهر للتضايّف بين القبليّة والبعدية مع انه لو صلى الظهر ولم يصل العصر اصلاً أو صلى العصر قبل الظهر وقعت صلاة الظهر صحيحة وانما تبطل العصر فقط .

ومن هنا حملناها على ارادة وقوع العصر لا مع الظهر وكذلك القول في المقام إلا انا نحتمل أن يراد بالمس قبل الغسل : المس الذي لا يكون بعد الغسل .

توضيح هذا المجمل :

أن في المقام ضدّين « المس قبل الغسل » و « المس بعد الغسل »

(١) الوسائل : الجزء ٣ باب ٤ من أبواب المواقيت .

وغسل المس إذا وجب في أحدهما لا يكون واجباً في الآخر لا بحالة
وليس لها ثالث في المقام ، وبما أن المس بعد الغسل لا يجب معه غسل
المس قطعاً فيكون المس قبلي الغسل محكوماً بوجوب غسل المس معه
وحيث ان القبليّة - كما عرفت - لا يمكن أن تؤخذ في موضوع وجوب
الغسل فيمكن أن يراد بالقبلي غير المس للواقع بعد الغسل :

ومعه يكون الموضوع لوجوب غسل المس هو المس الذي لا يكون
بعد الغسل وإطلاق أحد الضدين اللذين لا ثالث لهما وإرادة غير الضد
الآخر امر ممكن ، ومعه لا يجري أصالة عدم المس قبل التفتيح إذ لا
أثر لها في نفسها ، وبهذا تصبح الصحيحة مجعلة ولا يمكن الاعتماد
عليها في الاستدلال .

وحاصل ما ذكرناه في المقام : أن المس الذي اخذ موضوعاً لوجوب
غسل المس مقيد بان لا يكون واقعاً بعد الغسل ، والخارج امر وجودي
وهو المس بعد الغسل ومعه لا بد من الحكم بوجوب الغسل في جميع
الصور المتقدمة كان تاريخ المس مجهولاً والتفتيح معلوماً ام انعكس أو
كان كلا التاريخين مجهولاً .

وذلك لان المس معلوم بالوجدان ونشك في انه واقع بعد الغسل
أو ليس بواقع بعده ، ومقتضى الاصل عدم كونه واقعاً بعد الغسل
فهو مس بالوجدان وليس واقعاً بعد الغسل بالتعبد - اي ليس من
القسم الخارج بالتعبد لان الخارج امر وجودي يمكن أن يحرز عدمه
بالاصل - فلا مناص من الحكم معه بوجوب غسل المس مطلقاً .

وهذا بخلاف ما إذا كان المس مقيداً بقيد عدمي آخر وهو - أن
لا يكون معه غسل - فانه على ذلك لا نلزم بوجوب الغسل فيما إذا كان

تاريخ المس مجهولاً وكان تاريخ التفسيل معلوماً .
 فان مقتضى استصحاب عدم كون المس واقعاً قبل الغسل : عدم
 تحقق موضوع الحكم بوجوب الاغتسال - اعني المس الذي ليس معه
 غسل - لانه ينفي وجود المس قبل التفسيل فليس هناك مس لا يكون
 معه غسل فلا يجب غسل المس حينئذ بخلاف بقية الصور :
 فاذا عرفت للفارق بين القيدين البعدين والمدعي ، فنقول :
 اثبات ذلك :

أن المطلقات دلت على وجوب الغسل بالمس مطلقاً ، وقد دلت
 صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) على أن المس بعد التفسيل لأهأس به ،
 وإذا انضم هذا إلى المطلقات دللتا على أن المس الواجب معه الغسل هو
 المس الذي لا يكون بعد الغسل ومعه بما أن المس معلوم بالوجدان
 وعدم كونه بعد الغسل بالاستصحاب لا بد من الحكم بوجوب الغسل في
 جميع الصور المتقدمة :

نعم ، ورد في صحيحة الصفار (٢) : أن المس قبل الغسل موجب للغسل ، إلا
 أن ظاهرها وهو كون المس مشروطاً وجوبه بالتفسيل بعده على نحو
 للشرط المتأخر امر غير محتمل لامتزاجه أن لا يجب المس فيها إذا لم
 يقع تفسيل إلى يوم القيامة وهو مما لا يمكن الالتزام به .
 ومعه إما ان يراد بالقبل عدم الغسل بمعنى أن المس الذي ليس
 معه غسل موضوع للوجوب ، ومعه تجري اصالة عدم تحقق المس قبل
 التفسيل في صورة العلم بتاريخ الغسل وبه تنفي وجود الموضوع لوجوب

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس ح ١ .

(٢) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٥ .

وعلى هذا يشكل مس العظام المجردة المعلوم كونها من الانسان (١) في المقابر أو غيرها ، نعم لو كانت المقبرة للمسلمين يمكن الحمل على أنها مغسلة .

الافصال دون بقية الصور - كما مر - .

واما ان يراد به عدم كون المس واقماً بعد الغسل نظراً إلى الواقع لان المس إما أن يقع قبل الغسل وإما ان يقع بعد الغسل ولا ثالث فاذا لم يمكن ارادة القبلية قطعاً فلا مناص من حمل القبل على ارادة أن لا يكون المس هو الضمد الآخر الذي لا يجب فيه الغسل - أي المس الذي لا يكون بعد الغسل - وهو القيد العدمي الذي ذكرناه ، ومعه يحكم بوجود غسل المس في جميع الصور - كما مر - :

وحيث ان الصحيحة لا قرينة فيها على احد الامرين فتصبح مجملة والمجمل يحمل على المبين وهو صحيحة مجد بن مسلم الدالة على ان المس بعد الغسل لا يجب معه الغسل ومعه يكون المس مقيداً بأن لا يقع بعده غسل كما بيناه .

مس العظام المجردة :

(١) فهل يحكم بوجود الغسل بمسها لان المس محرز بالوجدان وعدم كونه بعد الغسل بالاستصحاب أو لا يحكم به لان الظاهر كون الميت في مقابر المسلمين مغسلاً لا محالة ؟

(مسألة ٤) : اذا كان هناك قطعتان يعلم اجمالاً أن احدهما من ميت الانسان فان مسحها معاً وجب عليه الغسل

بناءً على ما قدمناه من أن مس العظام المجردة غير موجب للغسل حتى مع العلم بعدم كونها مغسلة فلا اشكال في عدم الوجوب لعدم وجوب الغسل عند العلم بعدم كونها مغسلة فضلاً عما إذا شك في ذلك ، واما بناءً على وجوب الغسل بمسها أو كالت مع اللحم فهل يجب الغسل بمسها ؟

الحقيق عدم وجوبه إذا كانت خارجة بعد الدفن لنش أو سيل أو بسبب حيوان اخرجته ونحو ذلك ، وهذا لا للظاهر لانه لا يفيد ازيد من الظن وهو ليس بحجة شرعاً ، بل لحمل فعل المسلمين على الصحة لأن من شرائط صحة الدفن تغسيل الميت قبله ، ومع الشك في صحة دفنهم يبنى على صحته بالسيرة الجارية على ذلك فاذا حكمتا بصحته ثبت شرعاً تغسيل الميت قبله .

ومما يدلنا على هذه السيرة : أن المتدينين من المسلمين لا يخرجون امواتهم من القبور لهسلوها ويصلوا عليها مع الشك في جملة كثيرة من الاموات وانها هل غسلت على وجه شرعي وصلي عليها أم لا ؟ وليس هذا إلا لعدم الاعتناء باحتيال عدم التغسيل والصلاة والبناء على صحة دفنهم المستلزمة شرعاً لعدم وجوب تغسيل الاموات والصلاة عليهم في مفروض الكلام وهذه السيرة من اظهر السير وبها يثبت عدم وجوب الغسل بمس العظام .

وان مس احدهما (١) ففي وجوبه اشكال والاحوط الغسل .

العلم الاجمالي بان احدي القطعتين من الانسان :

(١) الصحيح أن حكم المسألة يختلف باختلاف زمان العلم الاجمالي لان العلم بان احد الميتين ميت انساني أو أن احدهما غير مغسل قد يتحقق قبل المس لاحدهما كما إذا علم اجمالاً بذلك ووجب عليه تفصيل كل منها ودفنها وغير ذلك من الاحكام المترتبة على الميت الانساني في نفسه من دون ضمنية بمقتضى العلم الاجمالي وبعدها تنجزت عليه الاحكام وسقطت الاصول في اطرافه مس احدهما :

وفي هذه الصورة لا يجب غسل المس لعدم العلم بوقوع المس على الميت الانساني ، ومقتضى امتصاص عدم وقوع المس على الانسان أو البراءة من التكليف الزائد عما علم اجمالاً عدم وجوب المس حينئذ لانها غير معارضين بشيء وهو من الشك البدوي ، كما ذكرنا نظيره في ملاقي احد اطراف الشبهة بعد العلم الاجمالي بنجاسة احدهما :

وقد يحصل المس أولاً ثم بعد ذلك يتحقق العلم الاجمالي بأن احدهما ميت انساني ، وحينئذ قد يكون للطرف الآخر غير المسوس حكماً الزامياً - كما إذا مس احدهما ودفن ، والميت الآخر غير مدفون وبعده ذلك حصل له العلم الاجمالي بأن احدهما ميت انساني - فانه يجب غسل المس حينئذ .

لان هذا العلم الاجمالي ينحل الى علمين احدهما إن احد الميتين ميت

(مسألة ٥) : لا فرق بين كون المس اختيارياً أو اضطرارياً (١) في اليقظة أو في النوم كان الماس صغيراً أو مجنوناً أو كبيراً عاقلاً ، فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ ، والاقوى

انساني وثانيهما : ان الماس اما يجب عليه غسل المس لو كان الميت الانساني هو المسوس واما يجب عليه دفن الميت الآخر لو كان هو الانساني ومقتضى العلم الاجمالي ثبوت كلا الحكمين وتنجزهما في حقه . وقد لا يكون للطرف الآخر حكم الزامي كما اذا دفن كلاهما أو كان الميت الانساني المعلوم بالاجمال كافراً فان مسه موجب للغسل حينئذ إلا انه لا يجب دفنه ولا تكفيته ولا غير ذلك ، وبعد ذلك حصل العلم الاجمالي بأن احدهما ميت انساني .

فان المس حينئذ لا يترتب عليه وجوب الغسل لاصالة عدم كون المسوس انساناً أو للبراءة عن وجوبه لانه من الشك في التكليف أو لاستصحاب طهارته - كما ذكرناه في ملاقي اطراف الشبهة مفصلاً فان حال المقام حال الملاقي بعينه :

المس الاضطرابي كالاختياري :

(١) الوجه في ذلك كنه هو اطلاقات الاخبار (١) الدالة على وجوب

الغسل بالمس :

(١) الوسائل ١ الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس .

صحته قبله أيضاً (١) إذا كان مميزاً، وعلى المجنون بعد الافاقة.

هل يصح غسل المس عن الصغير قبل البلوغ؟

(١) هذه المسألة مبتنية على أن عبادات الصبي شرعية أو تمرينية، فعلى الاول لو اهتمل من المس قبل بلوغه صح ولم يجب عليه بعد البلوغ ، بخلاف ما لو قلنا بالثاني إذ لا امر حينئذ فلا تكون عبادات الصبي مشروعة وكافية عنها بعد بلوغها .

والصحيح أن عباداته شرعية ، وهذا لما ذكره جماعة من الاعلام من شمول ادلة التكاليف للصبي أيضاً باطلاقها فان حديث رفع القلم انا يرفع الالزام فيبقى اصل الامر شاملاً له من دون الزام ومعه تكون عبادات الصبي شرعية .

والوجه في عدم إسنادنا إلى ذلك أن المجمعول الشرعي الوارد في ادلة التكاليف ليس امراً مركباً من امر والزام أو امر وترخيص بان يكون الالزام أو الترخيص منوعين للمجمعول الشرعي حتى ينفي الالزام بالحدث ويبقى الامر المجمعول الشرعي شاملاً للصبيان بل المجمعول الشرعي امر واحد والوجوب والاستحباب امران متزعان للعقل من ورود القرينة على الترخيص في الترك أو على المنع عنه أو عدم قيامها على الترخيص في الترك :

ومن الظاهر أن حديث رفع القلم غير ناظر إلى رفع ما ينزعه العقل وانما هو ناظر إلى رفع ما جعله الشارع على العباد بالاضافة إلى الصبي

(مسألة ٦) : في وجوب الغسل بمس القطعة المبانة من الحي لا فرق بين أن يكون الماس نفسه أو غيره (١).
 (مسألة ٧) : ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعة المبانة من الحي للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده (٢) وهو احتوط .

والمجنون ونحوهما ، ومع ارتفاع ما هو المجهول في حق الصبي لم يبق هناك ما يقتضي شرعية عباداته .

بل الوجه في شرعية عباداته ما ورد من امر الاولياء بأمر صبيانهم على الصلاة والصيام فان الاستفادة من قوله (ح) « مروا صبيانكم على الصلاة » (١) : امر الصبيان بالصلاة ونحوها شرعاً لما قدمناه في محله من أن الامر بالامر بشيء امر بذلك الشيء عرفاً وحيث ان القرينة قامت على الترخيص في الترك في حق الصبيان فيستفاد منها شرعية عبادات الصبي من غير أن تكون واجبة في حقه .

(١) بناءً على القول بوجوب الغسل بمن للقطعة المبانة المشتعلة على العظم اعتماداً على رسالة أيوب بن نوح (٢) لا وجه للفرقة بين كون القطعة المبانة المسوسة مبانة من الماس أو من غيره لاطلاق الرسالة .
 (٢) اعتماداً على اطلاق قوله في الرسالة « فاذا مسه انسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل » (٣) وللتفصيل بين

(١) الوسائل ج ٣ ب ٣ من أبواب اعداد الفرائض ونوافلها .

(٢) و(٣) الوسائل : ج ٢ باب ٢ من أبواب غسل المس ج ١ :

حالة البرودة والحرارة انها هو في الميت لا في القطعة المبانة . هذا ولا يمكن المساعدة عليه بل بناءً على الاعتماد على المرسله والقول بوجوده للغسل بمس القطعة المبانة لا بد من التفصيل بين حرارتها وبرودتها وذلك لان الحكم في المرسله بوجوده للغسل بمس القطعة المبانة انها هو من جهة تنزيلها منزلة الميت فيثبت لها ما كان ثبت للميت ، وذلك لان قوله (ع) في المرسله و اذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة ، (١) لا يراد به تنزيل القطعة المبانة منزلة مطلق الميتة ولا لم يكن وجه لما فرعه عليه بقوله و فاذا مسه انسان . . . إذ ليس من أحكام مطلق الميتة وجوب الغسل بمسها وانما من احكامها للنجاسة ووجوب الغسل بملاقاتها .

بل المراد تنزيل القطعة المبانة منزلة الميت الآدمي وهذا بدلالة (فاء) التثريح إذ لولا لفظة الفاء لا يمكن ان يقال: ان المرسله مشتملة على حكمين احدهما : ان القطعة المبانة كالهيئة على اطلاقها .

وثانيها : ان مسها موجب للاغتسال تبعداً من طهر أن يترتب عليها بقية آثار الميت الانساني فللفظة الفاء ندنا على أن الحكم بوجوده للغسل بمس القطعة منفرع على تنزيلها منزلة الميت الانساني ومن ثمة يترتب عليها ما كان يترتب عليه :

وعليه فالمرسله تدل على ان القطعة المبانة كالميت وان الميت لا فرق في وجوب الغسل بمسه بين ان يكون تاماً وبين أن يكون ناقصاً مشروطاً بأن يكون مشتملاً على المعظم فما كان يترتب على المقام يترتب على الناقص أيضاً بمقتضى التنزيل .

(١) المصدر المتقدم في ص ٣١١ :

(مسألة ٨) : في وجوب الغسل إذا خرج من المرأة طفل ميت بمجرد مماسه نفرجها اشكال (١) وكذا في العكس بان تولد الطفل من المرأة الميتة ؟ فالاحوط غسلها في الاول وغسله بعد البلوغ في الثاني .

وبما أن وجوب الغسل بالمس في الميت التام والمنزل عليه مختص بما إذا برد بمقتضى الاخبار المتقدمة فيكون الحال كذلك في المنزل أيضاً .
حسب دليل التنزيل :

إذا خرج من المرأة طفل ميت :

(١) قد يفرض الكلام فيما إذا مس شيء من ظاهر بدن المرأة للطفل الميت عند الخروج ولو لأطراف الموضع وحواشيه أو مس بدن الطفل لشيء من ظواهر بدن أمه الميتة .
وهذا لا شبهه في وجوب الغسل فيه لأن جملة من الاخبار الواردة في المقام وإن كانت منصرفه عن مثل ذلك - كما دل على أن من غسل ميتاً فعليه الغسل - (١) أو إن المأموم يؤخر الامام الميت ويغتسل إذا مسه بيده (٢) فإن ظاهرهما ان يكون هناك شخصان في الخارج احدهما ماس حي والآخر ممسوس ميت فلا تشمل ما اذا كان الميت متكوناً في

(١) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب غسل المس .

(٢) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١ .

(مسألة ٩) : مس فضلات الميت من الوسخ والعرق والدم ونحوها لا يوجب الغسل (١) وان كان احوط .

جوف الحي أو كان الحي متكوناً في جوف الميت إلا ان في المطلات (١) للدالة هل أن من مس ميعاً وجب عليه الغسل غنى وكفاية .
وقد يفرض الكلام فيما اذا لم يمس ظاهر بدن المرأة للطفل الميت أو بدن الطفل لشيء من ظاهر بدن المرأة الميتة : وللظاهر في هذه الصورة عدم وجوب الغسل بمس الولد رحم أمه أو غيره من مواضع الخروج .
وذلك لأننا وان قدما عدم الفرق في وجوب غسل المس بمس باطن الميت وظهره ولا بالمس بالباطن أو الظاهر كما اذا ادخل اصبع الميت في فمه ومس حلقه لأطلاقات الأخبار .

إلا ان الأخبار منصرفه عن المقام لأن ظاهرها كون الماس شخصاً غير المسوس بأن يكون لها وجودان منفصلان ، وأما اذا كان أحدهما متكوناً في جوف الآخر فهو خارج عن منصرفها :
والذي يدل على هذا الانصراف أن لازم شمول الأخبار للمقام أن الولد اذا مات في بطن امه وبقي كذلك يوماً أو يومين أو أكثر أن يحكم باستمرار حدث المرأة ما دام الولد في بطنها وهو مما لا يمكن الالتزام به .

مس فضلات الميت :

(١) قد عرفت ان الموجب للغسل مس جسد الميت وبدنه بمقتضى

(١) الوسائل : الجزء ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ٢ و٣ و٨ وغيرها .

(مسألة ١٠) : الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل (١)

الروايات الواردة في المقام وأما المس مع الواضحة فلا يكون موجبا له إلا ان الفضلات من الوسخ والدم ونحوهما لما كانت معدودة من عوارض الجسد ولا تعد شيئا متوسطا بين الماس والمسوس فلا جرم كان مسها مصداقا لمس الميت عرفا ومعه لا بد من الاغتسال :

نعم إذا كانت الفضلات الكائنة على بدن الميت على نحو لا يعد مسها مساً لبدن الميت لدى العرف لم يكن مسها موجبا لغسل المس فأمر الفضلات بدور بين وجوب الغسل بمسها وعدمه وأما احتياط الماتن (قده) في المقام فهو مما لم نقف له على وجه :

الجماع مع الميت :

(١) لاطلاق (١) ما دل على ان التقاء الختانين موجب للغسل وغيره مما دل على وجوبه مع الجماع لأن شامل للمجمعة مع الميتة أيضاً هذا بالإضافة الى غسل الجنابة وكذلك الحال بالإضافة الى غسل المس لعموم (٢) ما دل على ان مس الميت موجب للاغتسال فإنه شامل لمسه بالجماع أيضاً .

(١) الوسائل : ج ١ باب ٦ من أبواب الجنابة .

(٢) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب غسل المس

ويتداخل مع الجنابة (١) .
 (مسألة ١١) : مس المقتول بقصاص أو حد إذا
 اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل (٢) .

(١) لأنه القدر المتيقن من التداخل فان غسل الجنابة بغني عن غيره
 من الاغسال وان قلنا بالتداخل في مطلق الاغسال :

مس المقتول بحد أو قصاص :

(٢) فيه خلاف بين الاعلام ، قد يقال : بعدم وجوب الغسل
 بمسه لانه مس للميت المغسل غاية الامر ان غسله قدم على موته .
 ودعوى انصراف ما دل على عدم وجوب الغسل بالمس بعد التفصيل
 بما اذا كان التفصيل بعد الموت ، مندقمة بانه لا موجب للانصراف .
 وعن بعضهم : وجوب الغسل بمسه ، وهذا هو الصحيح .
 وذلك لأن مقتضى الأخبار الواردة في المقام وجوب الغسل بمس
 أي ميت وقد شرجنا عن عمومها أو اطلاقها بالأخبار الدالة على عدم
 وجوب الغسل بالمس بعد تفصيل الميت ، والمستفاد منها أن الميت اذا
 غسل بعد موته هو الذي لا يجب الغسل بمسه ومن الظاهر أن الميت
 في المقام لم يغسل بعد موته :

نعم الغسل الذي أتى به قبل الحد أو القصاص غسل الميت رقود
 قدم في حقه على الموت إلا ان الدليل لم يدل على أن الميت الذي
 تحقق غسل الميت في حقه لا يكون مسه موجباً للغسل :

(مسألة ١٢) : مس سرّة الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل (١) .

(مسألة ١٣) : اذا يبس عضو من أعضاء الحي وخرج منه الروح بالمرّة مسه مادام متصلاً بيدنه لا يوجب

بلى الدليل دل على ان الميت بعد موته لو غسل لا يجب الغسل بمسه والميت لم يغسل في المقام بعد موته وانما يدفن من غير غسل بعد الموت كالشهيد نعم قد يتوهم أن وجوب غسل المس انما هو من جهة الحدث أو الخبث الكائن على بدن الميت فاذا اغتسل قبل موته كان طاهراً من الحدث والخبث فلا يكون مسه موجباً للاغتسال .

إلا انك عرفت اندفاعه بحسب الكبرى والصغرى لأنه لم يقم دليل على أن بدن الشهيد أو الذي يقدم غسله على موته طاهر من الحدث والخبث بل مقتضى العمومات والاطلاقات انه محدث ومشمول على الخبث اذا أصابه شيء من النجاسات ، هذا بحسب الصغرى :

وأما بحسب الكبرى فلعدم قيام الدليل على ان مس الطاهر من الأموات غير موجب للأغتسال ، كيف ؟ والأئمة المعصومون (ع) كلهم طاهرون مطهرون على ما نطقت به النصوص ، ومع ذلك يجب تغسيلهم ويجب الغسل بمس أبدانهم الطاهرة بعد موتهم .

(١) لعدم كونه ميتاً تاماً ، ولا قطعة مبانة من الحي مشتملة على العظم بناءً على ان مسها موجب للغسل على الخلاف .

مثلاً . الغسل (١) وكذا اذا قطع عضو منه واتصل ببدنه
بجلدة .

نعم بعد الانفصال اذا مسه وجب الغسل بشرط أن
يكون مشتملاً على العظم (٢) .

(مسألة ١٤) : مس الميت ينقض الوضوء (٣) فيجب
الوضوء مع الغسل .

(١) لما عرفت من عدم صدق الميت لتمامه عليه ، ولا لقطعة
المبانة من الحي لفرض اتصالها بالبدن .

(٢) على الخلاف المتقدم .

ناقضية مس الميت للوضوء :

(٣) قد يفرض أن الماس كان مجدياً بالحدث الاصغر قبل المس أو
بعده فيتكلم في انه اذا اغتسل من الماس فهل يعني هذا الغسل عن الوضوء
أو يجب عليه أن يتوضأ بعد غسله كما هو الحال في المستحاضة فانها في
بعض أقسامها تغتسل وتتوضأ أيضاً وهذا قد تقدم الكلام فيه وقلنا
إن غسل المس وغيره من الاغسال مغني عن الوضوء ولا حاجة معه
الى الوضوء .

واخرى : يقع الكلام فيما اذا كان الماس متطهراً ومتوضئاً ثم مس
ميتاً فهل يكون مسه هذا ناقضاً لوضوئه أو لا يكون ، وهذا البحث
- كما ترى - لا يتوقف على كون غسل المس مغنياً عن الوضوء بل بعد

(مسألة ١٥) : كيفية غسل المس مثل غسل الجنابة (١)

البناء على انه لا يفني عن الوضوء بتكلم في أنه في الصورة المفروضة ينقض الوضوء أو لا ينقضه بحيث لو اغتسل من المس احتاج إلى التوضي أيضاً وليس له الدخول في الصلاة ونحوها بالاحتسال بل لا بد من أن يأتي بالوضوء أيضاً كالمستحاضة :

والصحيح أن المس غير ناقض للوضوء لعدم دلالة الدليل على انتقاض الطهارة به بل الدليل قام على عدم الانتقاض وهو حصر موجبات الوضوء بالبول والغائط والمني والجماع والريح والنوم وليس منها مس الميت وهو يقتضي عدم كون المس موجباً للانتقاض .

كيفية غسل المس :

(١) كما تقدم في غسل الحيض والاستحاضة والنفاس لأنه طبيعة واحدة وحقيقة فاردة بالارتكاز وإنما الاختلاف في أسبابها :

ويزيد في المقام ما ورد في صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) « من غسل ميتاً أو كفنه اغتسل غسل الجنابة » (١) وحيث إن المغسل أو المكفن لا يجنب بتغسيله وتكفينه بالضرورة فيعلم منه أن مراده (ع) هو التشبيه وأنه يغتسل كغسل الجنابة .

ثم إن الصحيحة مشتملة على وجوب الغسل على من غسل ميتاً وكفنه مع أن الميت حال تكفينه مغسل لا محالة ، لأن التكفين بعد

(١) الوسائل : ج ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١ .

إلا انه يفتقر إلى الوضوء أيضاً (١) .

(مسألة ١٦) : يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهارة من الحدث الاصغر ويشترط فيما يشترط فيه الطهارة (٢) .

التفصيل ولا غسل بمس الميت بعد تغيبه ولاجله لايد من حمل الصحيحة على الاستحباب - اي استحباب غسل المس اذا مسه عند تكفينه وان كان الميت مغسلاً - كما حملنا موثقة عمار (١) الدالة على وجوب الغسل لمن مس ميتاً ولو بعد تغيبه على الاستحباب - .
(١) قدمنا الكلام في هذه المسألة مكرراً وقلنا ان كل غسل مغني عن الوضوء :

غسل المس واجب لكل ما هو مشروط بالطهارة :

(٢) بمعنى إن وجوبه شرطي وليس واجباً نفسياً وذلك لان الاوامر الواردة بالغسل عند المس ظاهرة في الإرشاد الى امرين : أحدهما : أن مس الميت موجب للحدث ، ومن ثمة امر بما يرفعه من الغسل .

وثانيها : إن رافع هذا الحدث ليس إلا الاغتسال لان وزانها وزان الاوامر الواردة بغسل ما اصابته النجاسة كقوله (ع) « اغسل ثوبك

(١) الوسائل : ج ٢ باب ٣ من أبواب غسل المس ح ٣ .

من ابوال مال لا يؤكل لحمه ، (١) حيث قلنا في محله انها ارشاد إلى امرين ، نجاسة البول أو غيره من النجاسات وأن نجاسته لا تزول إلا بالغسل .

وذلك لانه مقتضى الفهم العرفي في مثلها ولا يستفاد منها الوجوب النفسي والامر المولوي بوجه ، وعليه يكون وجوب الغسل بالمس وجوباً شرطياً بمعنى انه من جهة رفع الحدث وتحصيل الطهارة التي هي شرط في الصلاة ونحوها .

ومن هنا لم ينسب الوجوب النفسي إلى المشهور في المقام وإنما حكى عن بعضهم المناقشة في كونه واجباً شرطياً ، ولكنه على خلاف المستفاد من الاخبار فاحتمال انه واجب نفسي مقطوع العدم وعلى خلاف المشهور أو المتفق عليه بينهم .

وهذا يدل على انهم أيضاً فهموا من الاخبار الارشاد - كما فهمناه - .
ويؤكد ما ذكرناه ما ورد في بعض الاخبار (٢) من انه لو مس الميت قبل برودته لم يضره ، لدلالته على انه إذا مسه بعد ذلك ففيه الضرر ، والضرر المتصور في المقام ليس إلا كونه محدثاً وغير متمكن من الدخول فيها بشرط فيه الطهارة إلا بالاحتسال .

وهذا لا يتحقق إلا بناء على انه واجب شرطي إذ لو كان واجباً

(١) الوسائل : ج ٢ باب ٨ من أبواب النجاسات ح ٣٥٢ .

(٢) الوسائل : ج ٢ باب ٦ من أبواب غسل المس ح ٤ وموردها

غير الآدمي .

نعم ، ورد في بعض الروايات انه لا بأس من الميت بمرارته أو

بعد الغسل .

نفسياً لم يكن فيه اي ضرر لتمكنه من الدخول في الصلاة حينئذ واو
بغير الاغتسال .

ويؤيده ما عن الفقه الرضوي من قوله : « وان نسبت الغسل
فذكرته بعدما صليت فاغتسل واعد صلاتك » (١) إذ لا وجه له سوى
كون الغسل واجباً شرطياً لعدم بطلان الصلاة بالاحتمال به على تقدير
كونه واجباً نفسياً .

ويؤيده أيضاً ما تقدم من رواية (٢) الصدوق عن الفضل بن شاذان
ومحمد بن سنان من أن وجوب غسل المس لعل الطهارة ، وعليه لا يكون
الغسل واجباً نفسياً بوجه .

ولا يمكن قياسه بالوامر الواردة في غسل الجمعة أو لدخول الكعبة
أو الحرم أو المسجد الحرام ونحوه وذلك لعدم احتمال كون الدخول في
يوم الجمعة أو الكعبة ونحوهما من الاسباب الموجبة للحدث .

وحيث لا نحتمل فيها الحدث فلا يمكننا حمل الاوامر فيها على الارشاد
بلى يؤخذ بظهورها في المولوية وتحمل على الاستصحاب .

واين هذا مما علق فيه الامر بالغسل على شيء آخر كمس الميت أو
الجنابة أو الحيض ونحوها لانها ظاهرة في الارشاد كما مر : وهذا
بخلاف المقام وغيره من الموارد التي قامت فيها القرينة على الارشاد
واحتمل فيها الحدث .

(١) الفقه الرضوي ص ١٩ .

(٢) الوسائل ج ١ ص ٢ باب ١ من أبواب غسل المس ح ١١ و١٢ .

(مسألة ١٧) : يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد والمشاهد (١) والمكث فيها وقراءة العزائم ووطؤها إن كانت امرأة فحال المس حال الحدث الاصغر إلا في ايجاب الغسل للصلاة ونحوها .

(مسألة ١٨) : الحدث الاصغر والاكبر في اثناء هذا الغسل لا يضر بصحته (٢)

يجعل للماس قبل الغسل دخول المساجد ونحوها

(١) لان ما استفدناه من الابهار انها هو كون المس موجباً للحدث واما كون الحدث المسبب منه حدثاً اكبر أو اصغر فلا يستفاد منها ، فلا يترتب عليه إلا الآثار المترتبة على طبيعي الحدث كعدم الدخول فيما يشترط فيه الطهارة .

وأما حرمة المكث في المساجد وقراءة العزائم والوطي كما إذا كانت امرأة فلا ، لانها مترتبة على الحدث الاكبر من الجنابة والحيض والنفاس وليست مترتبة على طبيعي الحدث وذلك لجواز وطئ المرأة المحدثه من غير خلاف .

الحدث في اثناء غسل المس :

(٢) لعدم دلالة الدليل على بطلانه بالحدث الاكبر أو الاصغر الواقع

نعم لو مس في اثنائه ميتاً وجب استثنافه (١) .

(مسألة ١٩) : تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل

في اثنائه فان سقوط الاجزاء المتقدمة عن قابلية الالحاق - اي الالحاق
الاجزاء المتأخرة بها - امر يحتاج إلى دليل .

بل له أن يتم غسله وان كان يجب عليه التوضي بعد الغسل بل
لو رفع يده عن غسله الترتيبي الذي احدث في اثنائه واغسل ارتياحاً
لم يحتج إلى الوضوء أيضاً بنهائاً على ما ذكرناه من أن كل غسل يفني
عن الوضوء - كما ذكرناه في غسل الجنابة - .

لان التخيير بين الغسل ترتيبياً وارتياحاً ليس بدوياً بل هو باقٍ
مادام لم يتحقق الاحتسال فله أن يرفع يده عن الغسل الترتيبي - وان
كان غسله هذا صحيحاً - وبأني به ارتياحاً .

نعم ذكرنا في غسل الجنابة أن طرو الحدث الاصح في اثنائه موجب
لبطلانه للدليل المتقدم هناك وهو خاص بغسل الجنابة ولا يأتي في غيره .
(١) لان مس الميت ثانياً يحتاج إلى رافع له ، وان لم يؤثر حدثاً
في حقه لانه محدث ولم يرفع حدثه بعد لعدم تمامية غسله ، والاجزاء
الهاقية من غسله الاول ليس بتمام الرافع له وانما هي جزء منه وان كان
رائعاً لمس الاول .

ولو كان الميت متعدداً كسائر الاحداث (١) .
 (مسألة ٢٠) : لا فرق في ايجاب المس للغسل بين
 أن يكون مع الرطوبة أو لا (٢) نعم في ايجابه للنجاسة
 يشترط أن يكون مع الرطوبة على الاقوى (٣) وان كان

تكرر المس لا يقتضي تكرار الغسل :

(١) لان التداخل وان كان على خلاف الاصل في الواجبات النفسية
 لان كل سبب يقتضي مسبباً مستقلاً على ما ذكرناه في بحث المفاهيم .
 إلا ان الغسل في المقام واجب شرطي والأمر به ارشادي الى تحقق الحدث
 بالمس - كما مر - وليس التداخل في الاوامر الارشادية على خلاف
 القاعدة وذلك لأن الحدث الذي يحتاج الى الرفع لا يتكرر بتكرر المس
 كما لا يتكرر بتكرر البول او النوم أو الجماع فيكفي غسل واحد من المس
 المتكرر في المقام .

(٢) لاطلاق الأخبار .

(٣) وذلك لأن مقتضى عموم (١) ما دل على نجاسة الميتة نجاسة
 الميت الانساني أيضا إلا ان نجاسته لا تماز عن بقية النجاسات فكما
 انها غير موجبة لنجاسة الملائقي إلا اذا كانت الملائقة في حال الرطوبة ،
 فكذلك الحال في ملائقة الميت الانساني على ما ذكرناه في مبحث النجاسات .

(١) الوسائل : الجزء ١ باب ٣٤ من ابواب النجاسات . وهیره .

الأحوط الاجتناب اذا مس مع اليبوسة ، خصوصاً في ميت الانسان ولا فرق في النجاسة مع الرطوبة بين أن يكون بعد البرد أو قبله (١) . وظهر من هذا أن مس الميت قد يوجب الغُسل والغَسَل كما اذا كان بعد البرد وقبل للغُسل مع للرطوبة (٢) ، وقد لا يوجب شيئاً كما اذا كان بعد الغُسل أو قبل البرد بلا رطوبة، وقد يوجب الغُسل دون الغَسَل كما اذا كان بعد البرد وقبل الغسل بلا رطوبة، وقد يكون بالعكس كما اذا كان قبل البرد مع الرطوبة.

(١) لأطلاق ما دل على نجاسة ملافي النجس مع الرطوبة .

اقسام ما يسببه مس الميت :

(٢) فالصور اربعة :

- ١ احداها : ان يوجب الغسل - بالضم - والغسل - بالفتح :-
 - ٢ ثانيها : ان لا يوجب غُسلًا ولا غَسَلًا .
 - ٣ ثالثها : ان يوجب الغسل - بالضم - دون الغسل - بالفتح -
 - ٤ رابعها : ان يوجب الغسل - بالفتح - دون الغُسل - بالضم -
- والامثلة ظاهرة مما ذكره المانن « قده » .

هذا تمام كلامنا في الاغسال ويقع الكلام بعد ذلك في احكام الاموات - ان شاء الله - وله الحمد اولاً وآخرأ كما هو اهله .

« فهرس الجزء السابع من التنقيح »

الموضوع	ص	الموضوع	ص
القليلة خلافاً لابن الجنييد والعماني .		٧ فصل في الاستحاضة :	
٣٤ اضافة واعادة .		٨ تحقيق ما له الأثر .	
٣٥ اقريب الاستدلال بالصحيحيتين .		٩ هل يوجد فاصل بين الدمين ؟ .	
٣٧ ادلة العماني على عدم وجوب الوضوء في القليلة .		١٤ لتحقاق الاستحاضة الاصطلاحية بالغوية .	
٤٠ ادلة ابن الجنييد على انكار الاستحاضة القليلة .		٢٠ دم القرع والجرح وبيان مغايرته للاستحاضة :	
٤٢ ما ذهب اليه المحقق الخراساني خلافاً للمشهور .		٢٢ الشك في كون الدم استحاضة .	
٤٧ تفصيل القول حول مناقشة المحقق الخراساني :		٢٣ صور الشك في كون الدم استحاضة .	
٤٩ الاستدلال بالموثقة لما ذهب اليه المحقق الخراساني .		٢٣ الصورة الاولى اذا شك في كونه حيضاً أو استحاضة :	
٥٠ وجوه المناقشة في الاستدلال بالموثقة :		٢٤ الصورة الثانية اذا شك في كونه استحاضة أو دم قرحة .	
٥٣ المقام الثاني مما ذكره الخراساني (قده) في الدم الاصفر .		٢٥ إذا لم يعلم السبب الدم الخارج .	
٥٤ اعادة وتنميم :		٢٨ أقسام الاستحاضة :	
٥٥ في مناقشات المحقق الخراساني		٢٨ احكام الاستحاضة القليلة .	
		٣٤ صحة ما ذهب اليه المشهور في وجوب الوضوء . في الاستحاضة	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
صلاة الفجر .		في صحبة زرارة التي استدل بها المشهور ودفعا :	
٩٧ اذا حدثت المتوسطة قبل الفريضة ولم تغتسل لها عصياناً .		٦٠ في دم الاستحاضة الأصغر ومذهب المحقق الخراساني في حكمه خلافاً للمشهور ومناقشته :	
٩٩ وجوب تأخير الغسل عن وقت الفريضة لو حدث قبله .		٦٥ في وجوب الوضوء في القليلة لكل صلاة حتى النافلة .	
١٠١ استثناء ما او ارادت الايان بصلاة الليل .		٦٩ الاستحاضة المتوسطة واحكامها :	
١٠٢ وجوب فحص المستحاضة واختيار حالها قبل الصلاة :		٧٢ تعيين محل الاغتسال للمتوسطة وهل هو بعد صلاة الصبح كما ذهب اليه المشهور ؟	
١٠٣ ما تقضيه القاعدة من وجوب الفحص وعدمه .		٧٤ وجوب الوضوء لكل صلاة عند الاستحاضة المتوسطة .	
١٠٥ ما تقضيه الروايات من وجوب الفحص وعدمه .		٧٦ الاستحاضة الكثيرة واحكامها .	
١٠٦ وجوب الفحص طريقي لا نفسي .		٨٣ وجوب الجمع بين الصلاتين في الكثيرة	
١١٢ تعيين الاصل الذي ترجع اليه عند الشك في أن استحاضتها من أي قسم ؟		٨٥ جواز التفريق بين الصلوات الخمسة للمستحاضة :	
١١٤ في حسن الاحتياط عند الشك المذكور		٨٧ عدم وجوب الغسل في الكثيرة للنوافل .	
١١٥ وظيفة المستحاضة عند العجز عن الاختبار .		٩١ وجوب الوضوء لكل ركعتين من النوافل على المستحاضة في الكثيرة؛	
١١٨ عدم كفاية الاختبار قبل الوقت .		٩٤ حدوث الاستحاضة المتوسطة عقيب الصلاة	
١١٩ لا تجب اعمال المستحاضة لغير الصلاة			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
بانقطاع الدم :		١٢١ وجوب تجديد الاعمال في الصلاة	
١٥٢ وجوب التأخير حتى مع احتمال		المعادة .	
القطاعه قبل انتهاء الوقت :		١٢١ اقسام الصلاة المعادة .	
١٥٣ صور القطاع دم الاستحاضة :		١٢٥ اشراط استمرار الدم لوجوب	
١٥٦ صور الشك في سعة الفترة واحكامها .		أعمال المستحاضة .	
١٥٨ بدلات الاستحاضة وصورها		١٢٨ أولوية تقديم الوضوء على الغسل .	
واحكامها .		١٣١ وجوب المبادرة الى الصلاة حقيب	
١٥٩ تبدل القليلة بالكثيرة .		الطهارة :	
١٦٢ تبدل القليلة بالمتوسطة .		١٣٢ وجوب التحفظ من خروج الدم :	
١٦٢ توضيح الكلام في الصور الثلاث :		١٣٥ احوطية كون الاحتشاء بعد الغسل .	
١٦٤ تبدل المتوسطة بالكثيرة .		١٣٥ أولوية تحفظها طيلة نهار الصوم :	
١٦٦ وجوب الغسل عند انقطاع الاستحاضة		١٣٧ احوطية تأخير صلاة الليل إلى قرب	
١٦٧ المناقشة في كلام المشهور .		الفجر .	
١٧٠ وجوب الوضوء في القليلة لكل		١٣٨ اذا احتسنت قبل الفجر لغاية اخرى	
مشروط بالطهارة .		ثم دخل الوقت :	
١٧١ احتمالات في قولهم المستحاضة بحكم		١٣٩ شرطية الاضال النهارية لصحة	
الطاهرة :		صوم المستحاضة .	
١٧٣ تكرار الوضوء لكل مس قرآن .		١٤٤ عدم مدخلية الاضال الليلية في	
١٧٥ لو علمت المستحاضة بوظيفتها هل		صحة صومها :	
يجري عليها احكام الطاهرة :		١٤٥ هل الواجب هو المجموع من الغسلين؟	
١٧٩ المناقشات في جريان الاستصحاب		١٤٦ اعتبار الوضوء في صحة صومها .	
في محل الكلام :		١٤٧ وجوب تأخير الصلاة اذا علمت	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
احتساب ايام النفاس بعد تامة الولادة .	٢٢٢	١٨٣ ما هو الشرط لطراف المستحاضة .	
٢٢٣ تأخر رؤية الدم عن الولادة .		١٨٤ ما هو الشرط للمس من المستحاضة ؟	
٢٢٥ في انقطاع دمها على العشرة أو قبلها .		١٨٦ عدم مشروعية قضاء الفوات من المستحاضة .	
٢٢٧ لا نفاس لمن لم تر دمًا في العشرة :		١٨٩ في وجوب صلاة الآيات على المستحاضة .	
٢٢٨ اذا تجاوز دم النفاس عن العشرة .		١٩٠ حكم الحدث الاصغر اثناء غسلها .	
٢٣١ صاحبة العادة اذا لم تر دمًا في عاداتها		١٩٢ فيما لو اجنبت المستحاضة اثناء غسلها	
٢٣٦ هل يعتبر فصل اقل الطهر بين النفاس والحيض ؟		١٩٣ قد تجب على المستحاضة خمسة اغسال .	
٢٣٨ هل يعتبر فصل اقل الطهر بين نفاسين ؟		١٩٦ بديلة التيمم عن طهارتها المائية .	
٢٣٩ إذا خرج بعض الطفل بعد فصل طويل .			
٢٤٠ صورة خروج بعض الطفل .			
٢٤٣ حكم النفاس اذا تعددت الولادات .			
٢٤٤ اذا وادت اثنين أو ازيد .			
٢٤٥ حكم الدم عند استمراره شهرًا أو اكثر :			
٢٤٦ ادلة وجوب استظهار النفاس بعد انقطاع الدم			
٢٤٨ استظهار النفاس بترك العبادة يوماً أو اكثر :			
٢٥١ مماثلة احكام النفاس لاحكام الحائض			
		١٩٨ فصل في النفاس	
		١٩٩ النفاس واحكامه .	
		٢٠٤ معنى الولادة الموجبة للنفاس .	
		٢٠٣ الدم الخارج في اثناء الولادة :	
		٢٠٧ لاحد لاقل النفاس :	
		٢٠٨ اكثر النفاس عشرة ايام .	
		٢١٣ مرد الاخبار المحددة بثمانية عشر يوماً .	
		٢١٩ الاخبار المحددة لاكثر النفاس بثلاثين يوماً فصاعداً .	
		٢٢١ خروج اللبلة الاخيرة عن النفاس .	

الموضوع	ص	بالموضوع	ص
٢٧٧ مس السقط قبل تمام اربعة اشهر .		٢٥٥ جراز وطى النساء بعد انقطاع الدم	
٢٧٩ ما لا تحله الحياة كما تحله في الماس		بلا كراهة :	
والمسوس .		٢٥٧ هل تلحق النفساء بالحائض في وجوب	
٢٨٠ المس بالشعر كمن الشعر لا اثر له .		كفارة الوطي ؟	
٢٨٠ الباطن كالظاهر فيهما :		٢٥٩ كيفية غسل النفاس .	
٢٨٢ حكم مس القطعة المبانة من الحي .		٢٥٩ غسل النفاس واغناؤه عن الوضوء .	
٢٨٥ حكم مس القطعة المبانة من الميت .		٢٦١ فصل في غسل مس الميت	
٢٩٠ حكم الشك في تحقق المس وعدمه .		٢٦٢ ما استدل به على استحبابه ومناقشته .	
٢٩١ حكم الشك في المسوس .		٢٦٧ عدم وجوب غسل مس الميت غير	
٢٩٣ صور الشك في المس بعد البرد أو		الانسان :	
قبل الموت .		٢٦٨ عدم وجوب الغسل بمس الميت	
٢٩٤ او شك في أن المسوس شهيد .		قبل برده أو بعد تغيبه .	
٢٩٨ حكم قتيل المعركة .		٢٧٠ ما هو المناط في وجوب الغسل .	
٣٠٠ حكم الشك في وقوع المس قبل الغسل		٢٧٢ سقوط غسل المس بعد تغيب الميت	
ام بعده .		ثلاثاً بالماء القراح من دون سدرولا	
٣٠٦ حكم مس العظام المجردة .		كافور لعذر :	
٣٠٨ العلم الاجمالي بأن احدى القطعتين		٢٧٢ اذا لم يوجد الماء أو لم يتمكن من	
من الانسان		تغيب الميت .	
٣٠٩ حكم المس الاضطراري .		٢٧٥ اسقواء اقسام الميت في وجوب غسل	
٣١٠ حكم غسل المس عن الصغير قبل البلوغ .		مسهم :	
٣١١ عدم الفرق في مس القطعة المبانة في			
الحي بين ان يكون الماس نفسه أو غيره .			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٢٠ غسل المس واجب لكل ما هو مشروط بالطهارة :		٣١٣ حكم المرأة التي ولدت طفلاً مهبأ .	
٣٢٣ يجوز لماص الميت دخول المساجد قبل الغسل :		٣١٤ مس فضلات الميت :	
٣٢٢ حكم الحدث اثناء غسل مس الميت :		٣١٥ حكم الجماع مع الميت :	
٣٢٥ تكرر المس لا يقتضي تكرار الغسل .		٣١٦ مس المقبول بحد أو قصاص .	
٣٢٦ اقسام ما بسببه مس الميت .		٣١٧ مس العضو اليابس من الحي وهو متصل ببدنه :	
		٣١٨ ناقضية مس الميت للوضوء :	
		٣١٩ كيفية غسل مس الميت .	



